المجلس القومي للمرأة
The National Council for Women

الدليل التدريبي

إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات

#سر_قوّتك

المجلس القومي للمرأة
The National Council for Women

الدليل التدريبي

إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

الإشراف العام

الدكتورة / مايا مرسي

الإشراف التنفيذي

الدكتورة / نسرين البغدادي

الطبعة الأولى

٢٠١٩

المجلس القومي للمرأة
The National Council for Women

قطعة ١١ شارع عبد الرزاق السنهوري من شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٦٠ ٩٠٠ ٢٣٤ - ٦١ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)
فاكس: ٦٥ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)
الموقع الإلكتروني: www.ncw.gov.eg

عنوان الكتاب:

الدليل التدريبي

إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات
لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

الطبعة الأولى: ٢٠١٩

الإعداد

أ.د/ نسرين البغدادي **الدكتورة/ أريج زهران**

الدكتورة/ حنان سكين **الاستاذة/ شيماء نعيم**

المراجعة اللغوية

أ/ خالد فاروق

قائمة المحتويات

القسم الاول	الالتزامات العالمية والإقليمية الرئيسة	٧
القسم الثاني	التخطيط للنوع الاجتماعي	٢٥
القسم الثالث	إدماج النوع الاجتماعي في صنع السياسات	٣٥
القسم الرابع	الفوارق بين الجنسين	٥٣
القسم الخامس	المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	٦٥
القسم السادس	مؤشرات النوع الاجتماعي	٧٣
القسم السابع	سياسات النوع الاجتماعي والإقتصاد الجزئي	٨١
القسم الثامن	الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي	٩٣
القسم التاسع	النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية	١٠٥
القسم العاشر	المرأة والقضية السكانية	١١١
القسم الحادي عشر	المرأة وسوق العمل	١٢٥
القسم الثاني عشر	أهمية تضمين منظور النوع الاجتماعي في البيئة وسياسات التغيير والبرامج	١٣٥
القسم الثالث عشر	تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية	١٥١
القسم الرابع عشر	مراعاة سياسات النوع الاجتماعي في قطاع النقل	١٥٥
القسم الخامس عشر	مراعاة بعد النوع الاجتماعي في البنية التحتية	١٦٥
القسم السادس عشر	تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٧١
القسم السابع عشر	مراعاة سياسات النوع الاجتماعي من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة	١٧٩
القسم الثامن عشر	النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية	١٨٥
القسم التاسع عشر	تمكين المرأة من أجل تعزيز الأحزاب السياسية	١٩٧
القسم العشرون	النوع الاجتماعي والقيادة	٢٠٩
القسم الحادي والعشرون	النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد	٢١٧

أتى هذا الدليل ليترجم المحاور التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار صياغة تستهدف إدماج وتضمين النوع الاجتماعي في القطاعات كافة؛ ووفقا لمحددات متعارف عليها، تستطيع الدولة من خلالها إقامة سياسات تشرع في وضعها.

وجاء تحرير المحاور متوافقا مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، والتي تتبنى تعريفا تأسس على عناصر خمس..

١_ أن تقدر المرأة لذاتها.

٢_ أن تتوافر للمرأة الخيارات، ويكون لها الحق في تحديدها.

٣_ أن يكفل للمرأة الحق في النفاذ إلى والحصول على الفرص والموارد.

٤_ أن يكون للمرأة الحق في تملك القدرة على التحكم في مقدرات حياتها.

٥_ أن تكون للمرأة القدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابيا.

وبالإضافة إلى التحرير ووضع الصياغات الملائمة، تم الاطلاع على العديد من الدراسات في المجال المحلي التي ترصد الحالة المصرية في جميع القطاعات المتضمنة في الدليل، حتى تتم الاستفادة في التطوير والمتابعة.

وارتأي فريق الإعداد ضرورة تضمين قطاع عن المرأة المعاقة؛ يتقاطع وجميع المحاور، حتى يتم الإدماج في الخطط التنموية.

و تستوجب الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجية الوطنية قد تبنت نهج التخطيط والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، كأحد أكثر الأساليب فعالية لإحداث التغيير الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحسين وضع المرأة في حيز الواقع. وذلك عن طريق تخصيص موارد لتنفيذ السياسات والبرامج؛ التي من شأنها تقليل الفوارق بين الجنسين، والتخفيف من حدة المعوقات التي تمنع المرأة من الوصول إلى الخدمات العامة.

ومن هذا المنطلق يعد تحويل الموازنات إلى موازنات برامج، وأداء، واعتماد البرامج المقترحة؛ لتحسين وضع المرأة على مؤشرات المتابعة والتقييم المرتبطة بكل برنامج.

ولقد أكدت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ على ضرورة وضع برامج التدريب، والتأهيل وتعزيز المهارات في مختلف القطاعات..

لذا جاء الدليل ليعكس أهداف الاستراتيجية الوطنية؛ ويعين صانع القرار لوضع سياسات نوعية وقطاعية تستهدف تحسين أوضاع المرأة.

أما بخصوص فلسفة بناء المحاور فلقد أتت بترتيب منطقي يشمل الاتفاقات والالتزامات الدولية والاستراتيجية الوطنية وكافة الاستراتيجيات ذات الصلة. ثم تفصيلا لكل قطاع بتراتب يعكس الارتباط بين كل منهم، وتسلسل يضع القضية بوضوح.

كما تضمن كل قطاع مقدمة شارحة لأهميته، والنقاط التي سيتم تناولها بالشرح، والقضايا المطروحة للنقاش مع مجموعات العمل.. وأخيرا تذييل بأهم المصادر.

ولعلي أتقدم بخالص شكري وتقديري لفريق العمل بداية من الفريق الذي قام بالترجمة، ثم فريق الإعداء الذي بذل جهدا مضنيا في صياغة المحاور، وترتيبها الترتيب المنطقي، والاطلاع على الدراسات المحلية، وتزويد الدليل بها، مما أعطي له صفة متفردة.

وأتقدم هنا بوافر الشكر والتقدير للدكتورة مايا مرسي رئيسة المجلس والمشرف العام على الدليل التي منحتنا تلك الثقة. وكانت لملاحظاتها أكبر الأثر في التطوير والتجويد.. ونذكر أنها صاحبة الفكرة في إعداده، ولقد قدمت لنا يد العون والدعم المستمر حتى يخرج هذا العمل للنور.

نسرين البغدادي

الالتزامات العالمية والإقليمية الرئيسة

المحتويات

- لمحة تاريخية عن أبرز المواثيق الدولية والإقليمية
- إطار العمل الدولى للحماية المعيارية
- حقوق الإنسان وخصائصها
- الحقوق المدنية والسياسية
- الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية
- أسباب التأكيد علي منظور حقوق المرأة
- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو - ١٩٧٩)
- جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن
- الإطار الوطني (الدستور والتشريعات والسياسات والميزانيات)
- أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية (رؤية مصر ٢٠٣٠)
- الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠)
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومرصد المرأة المصرية
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

توجت المسيرة النضالية للمرأة بمجموعة من الحقوق نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية، حيث كانت مسألة حقوق المرأة بندًا بارزًا في جدول الأعمال الدولى في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في لندن عام ١٩٤٦. ولعب الناشطون ولجنة وضع المرأة دورًا حاسمًا. ونتيجة لتلك الجهود أقر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان «أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق» بدلا من «جميع الرجال».

وقد تمت إعادة تأكيد الحقوق المتساوية للرجال والنساء سواء للبلدان الكبيرة أو الصغيرة في كل من: ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٧٩/١٩٨١)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين ١٩٩٥) وبكين +٥، +١٥ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ - ٢٠١٠)، وإعلان الألفية (سبتمبر ٢٠٠٠)، وأجنده من أجل التغيير (سبتمبر ٢٠٠٢)، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة (يناير٢٠١١).

الأهمية

لم تعد هناك دولة تعيش بمعزل عن العالم؛ ويقع الإطار القانونى الدولى على رأس الإطار الوطنى وينص على الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول. وتستمد هذه الحقوق من الأدوات الرئيسة في القانون الدولي مثل المبادئ العامة للقانون والمعاهدات الدولية. ويتم عادة تعريف العلاقة بين الإطار الوطنى والإطار الدولى ضمن الدستور، والتى تنظر المعايير الدولية كجزء من الإطار القانونى الوطنى، ومن ثم فإن الحكومات مطالبة بأن تكون مسؤولة أمام النظام الدولى. وأن الإخفاق في احترام الالتزامات الدولية من الممكن أن يحدث نتائج غير محمودة في الإطار الدولى.

الأهداف

يتمكن المشاركون من التعرف على:

- المقصود بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- تصور دقيق عن العلاقة بين القانون الوطني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- مضمون الاتفاقيات الدولية التى تناولت حقوق المرأة.

المواثيق الدولية والإقليمية "خلفية تاريخية"

- في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في لندن ١٩٤٦، كانت مسألة حقوق المرأة بندا بارزا في جدول الأعمال.
- و لقد تحقق النضال من أجل إنشاء لجنة مستقلة معنية بمركز المرأة في عام ١٩٤٧ (باستثناء لجنة فرعية تابعة للجنة حقوق الإنسان).
- كان للناشطين ولجنة وضع المرأة دورا حاسما في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأرادوا التأكد من أن عبارة «المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء» المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة لم تسقط.
- نتيجة لتلك الجهود،أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق» بدلا من «جميع الرجال» و «الجميع» و «لا أحد» في النص.
- «لإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، والبلدان الكبيرة والصغيرة» (ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية،.... إلخ).

كما وجدت العديد من الجهود الدولية لإدماج النوع الاجتماعي:-

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سيداو (١٩٧٩/١٩٨١).
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣).
- إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣).
- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين، ١٩٩٥).
- بكين +٥، +١٥ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ - ٢٠١٠).
- إعلان الألفية (سبتمبر ٢٠٠٠).
- أجنده من أجل التغيير(سبتمبر ٢٠٠٢).
- إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة (كانون الثاني / يناير ٢٠١١) من ملف الالتزامات العالمية والإقليمية الرئيسية.

١٩٤٦	لجنة تقييم أوضاع المرأة، المجلس الإقتصادي للأمم المتحدة
١٩٥٢	مؤتمر حقوق المرأة السياسية
١٩٥٧	مؤتمر حق المرأة في جنسية الزواج
١٩٦٢	مؤتمر حقوق المرأة في الزواج
١٩٦٧	إعلان التمييز ضد المرأة
١٩٧٥	المؤتمر الأول للمرأة في المكسيك
١٩٧٦ - ١٩٨٥	العقد العالمي للمرأة
١٩٧٩	مؤتمر تبني إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة
١٩٨٠	المؤتمر الثاني للمرأة في كوبنهاجن
١٩٨٥	المؤتمر الثالث للمرأة لتقييم إنجازات عقد المرأة في نيروبي
١٩٩٢	مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو
١٩٩٣	المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا
١٩٩٤	مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة
١٩٩٥	مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن
١٩٩٥	المؤتمر الرابع للمرأة في بكين
١٩٩٩	الأهداف الإنمائية للألفية
٢٠٠٠	مؤتمر بكين +٥ في نيويورك
٢٠٠٥	مؤتمر بكين +١٠

إطار العمل الدولي

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٦).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨١).
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩).

إطار العمل الدولي للحماية المعيارية

- يقع الإطار القانوني الدولي على رأس الإطار الوطني وينص على الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول.
- تستمد هذه الحقوق من الصكوك الرئيسية للقانون الدولي مثل المعاهدات الدولية والمبادئ العامة للقانون.
- عادة ما يتم تعريف العلاقة بين الإطار الوطني والدولي في الدستور، والتي قد تعتبر المعايير الدولية كجزء من الإطار القانوني الوطني.
- من ثم، فإن الحكومات مطالبة بأن تكون مسؤولة أمام النظام الدولي للقواعد، وأن الإخفاق في احترام الالتزامات الدولية يمكن أن يولد نتائج محددة في الإطار المعياري الدولي.

ما حقوق الإنسان؟

هي الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان.

ويشير تعريف الإنسان في هذا السياق إلى الاختلاف البيولوجي والاجتماعي، أو الجنس، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الأصل القومي، أو العمر، أو الطبقة، أو المعتقدات الدينية، أو السياسية، أو الإعاقة، أو مركز الأقليات.

خصائص حقوق الإنسان

- مضمونة دوليًا.
- محمية قانوناً.
- التركيز على كرامة الإنسان.
- حماية الأفراد والجماعات.
- إلزام الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.
- لا يمكن التنازل عنها.
- متساوية ومترابطة.
- عالمية.
- لا تتجزأ.

مبادئ حقوق الإنسان

- العالمية وعدم القابلية للتصرف.
- الترابط.
- المساواة وعدم التمييز.
- المشاركة والإدماج.
- المساءلة وسيادة القانون.

الحقوق المدنية والسياسية	
• الحق في الحياة. • عدم التمييز. • الحق في الجنسية. • الحق في الزواج وتكوين على الأسرة. • الحق في الاختيار. • الحق في الخصوصية. • الحق في الحرية والأمن. • الحق في اتخاذ القرار. • الحق في حرية تكوين الجمعيات. • الحق في اتخاذ قرار التحرك/ التنقل، العبادة، التعبير.	• الحق في التعليم. • الحق في الملكية (الملكية والميراث). • الحصول علي المعلومات. • الحق في طلب اللجوء وحظر الاعتقال التعسفي، والاحتجاز. • الحق في الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكمات الجنائية والنفي. • الحق في الإنصاف الفعال للانتهاكات. • الحق في تقرير المصير.

الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية

- الحق في العمل، واختيار ظروف العمل الجيدة.
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.
- حظر الرق والسخرة والاتجار بالأشخاص.
- الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

لماذا منظور حقوق المرأة؟

- أضافت لغة حقوق الإنسان زخما أخلاقيا جديدا لجهود المرأة للنهوض بمطالبها بالمساواة ومكافحة التمييز.
- أتاح إطار عمل المرأة لحقوق الإنسان للمرأة وسيلة لتحديد وتحليل وتجسيد تجاربها المتعلقة بالعنف والتدهور والهامشية.

مبادئ حقوق المرأة

- إن حقوق الإنسان للمرأة والطفلة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، العالمية، لا يتجزأ وغير قابل للتجزئة.
- إن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية والمدنية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، هي أهداف ذات أولوية للمجتمع الدولي.
- ينبغي أن تشكل حقوق الإنسان للمرأة جزءً لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز جميع صكوك حقوق الإنسان المتصلة بالمرأة.
- المشاركة.
- المساءلة.
- عدم التمييز والمساواة.
- التمكين.
- ربط إطار عمل حقوق الإنسان.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أعلن من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨.

في حين أنه ليس معاهدة بحد ذاتها، فإن الإعلان أداة قوية في تطبيق الضغط الدبلوماسي والمعنوي على الحكومات التي تنتهك أيا من موادها.

وتلتزم الحكومات باتخاذ تدابير لحماية الاعتراف بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان على نحو شامل وفعال ومراعاتها. وينص الإعلان على أن حقوق الإنسان تنطبق على جميع الناس على قدم المساواة «دون تمييز من أي نوع كالعرق واللون والجنس واللغة...». أو أي وضع آخر «. وهكذا تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل.

الجزء الرئيسي من الإعلان يتألف من أربعة أعمدة. ويذكر العمود الأول (المواد ٣-١١) حقوق الفرد. ويشكل العمود الثاني (المواد ١٢-١٧) حقوق الفرد في المجتمع المدني والسياسي. ويتعلق العمود الثالث (المواد ١٨-٢١) بالحريات الروحية والعامة والسياسية. ويحدد العمود الرابع (المواد ٢٢-٢٧) الحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية.

المبادئ العامة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(السيداو):١٩٧٩ (الشرعية الدولية لحقوق المرأة)

- عدم جواز التمييز.
- المساواة في حقوق الرجل والمرأة.
- يمثل التمييز ضد المرأة انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان.
- يمثل التمييز عقبة أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية.
- يعرقل التمييز نمو ازدهار المجتمع والأسرة.
- تعد النساء الفقيرات الأقل حظا في الحصول على الغذاء، والصحة، والتعليم، والتدريب، والعمالة، وما إلى ذلك.
- يتطلب تطوير بلد ما مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين.
- هناك حاجة إلى تغيير الدور التقليدي للرجل والمرأة في المجتمع والأسرة.
- حققت هيئة المعاهدات التي حققت تصديق شبه عالمي - صدقت ١٨٧ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ينبغي أيضا أن يستند تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني إلى صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- أصدرت اللجنة حتى الآن ٣٠ توصية عامة.
- بروتوكول اختياري.
- لم توقع الولايات المتحدة وإيران والصومال وجنوب السودان والسودان وتونغا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تحدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحدود القانونية لما يشكل تمييزا ضد المرأة.
- وضع جدول أعمال يحدد التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.
- إن التزام الدولة يعني ضمنا أن جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية ملزمة ليس فقط بمنع التمييز ضد المرأة، بل تضمن أيضا أنها ستعتمد جميع الترتيبات اللازمة «التي تتيح للمرأة أن تشهد فعلا المساواة في حياتها».

- تعد الميزة الأخيرة هي التي تميز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن جميع الاتفاقيات الدولية السابقة.
- توفر إطارا شاملا لتوجيه جميع الإجراءات القائمة على الحقوق من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- بموجب هذه الاتفاقية، يفهم عدم المساواة بين الجنسين على أنه نتيجة للتمييز ضد المرأة.
- تدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى المساواة في النتائج بدلا من مجرد المساواة في الفرص.
- لا يكفي وضع قوانين لمكافحة التمييز.
- إلتزام الدولة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع المرأة فعلا بالمساواة في حياتها اليومية.
- تعرف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التمييز ونطاق الخطوات التي يجب على الدول اتخاذها للقضاء عليها، وتؤكد حقوق المرأة في مجالات محددة، وتضع أحكاما للتصديق والرصد والإبلاغ وغير ذلك من المسائل الإجرائية.

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها مشروع قانون حقوق الإنسان للمرأة

- المادة ١: تعريف التمييز ضد المرأة.
- المواد ٢-٥: مجموعة كاملة من التدابير التي يجب على الدولة اتخاذها للقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- المادة ٦: الاتجار والاستغلال.
- المادة ٧: الحياة العامة والسياسية.
- المادة ٨: الشؤون الدولية.
- المادة ٩: الجنسية.
- المادة ١٠: التعليم.
- المادة ١١: العمالة.
- المادة ١٢: الرعاية الصحية.

- المادة ١٣: الحياة الإقتصادية والاجتماعية.
- المادة ١٤: المرأة الريفية.
- المادة ١٥: المساواة أمام القانون.
- المادة ١٦: المساواة في الزواج والحياة الأسرية.

قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن

- قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

أول قرار تاريخي يربط بين تجارب المرأة في الصراع وصون السلم والأمن الدوليين.

- قرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

القرار الأول لمجلس الأمن بالاعتراف بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بوصفه تكتيكا للحرب ومنعه كعنصر حاسم في صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يتطلب استجابة لحفظ السلام والعدالة والسلام.

- قرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)

يقوي أدوات تنفيذ عام ١٨٢٠ من خلال تعيين القيادة وبناء الخبرة في مجال الاستجابة القضائية وآليات الإبلاغ.

- قرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)

تعالج مسألة استبعاد النساء من الانتعاش المبكر وبناء السلام، وعدم وجود تخطيط كاف وتمويل لاحتياجاتهن.

- قرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)

توفر نظام مساءلة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

- قرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)

تشدد على مشاركة المرأة بوصفها عنصرا أساسيا في أي استجابة للوقاية والحماية.

- قرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)

يتناول النطاق الكامل لأشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، واعتناق النطاق الكامل للتدابير اللازمة لمعالجتها، بما في ذلك التعويضات، ويضع نهجا أكثر انتظاما في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

يمكن تكثيف الإلتزامات الأساسية لهذه القرارات في الفئات التالية:

المشاركة	الوقاية	الحماية	بناء السلام
مشاركة المرأة في عمليات السلام وجميع عمليات صنع القرار العامة المرتبطة ببناء السلام.	منع نشوب النزاعات من خلال إدماج المرأة في نظم الإنذار المبكر، والتثقيف العام، وملاحقة منتهكي حقوق المرأة.	حماية المرأة أثناء النزاع وبعده من قبل أفراد الأمن المحلي والوطني والدولي.	بناء السلام الذي يشرك المرأة ويتصدى لاحتياجاتها في الإغاثة والإنعاش، والتعويض عن الظلم والاستثمار في الأمن الإقتصادي والاجتماعي.

إطار العمل الوطني

- المصادر
- الدستور.
- التشريعات.
- السياسات العامة الإقتصادية والاجتماعية.
- الميزانية الوطنية.
- الميزانية المحلية.

الدستور المصري ٢٠١٤

يقع الإطار القانوني الدولي على رأس الإطار الوطني وينص على الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول. وتستمد هذه الحقوق من الأدوات الرئيسية في القانون الدولي مثل المعاهدات الدولية والمبادئ العامة للقانون.

يتم تعريف العلاقة بين الإطار الوطني والإطار الدولي عادة ضمن الدستور، والتي تنظر في المعايير الدولية كجزء من الإطار القانوني الوطني ومن ثم، فإن الحكومات مطالبة بأن تكون مسؤولة أمام النظام الدولي، وأن الإخفاق في إحترام الالتزامات الدولية يمكن أن يولد نتائج محددة في الإطار المعياري الدولي.

يعد دستور مصر ٢٠١٤ وثيقة داعمة للمرأة المصرية وأداة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ونصت ديباجة الدستور على «أن هذا دستورنا نحن المواطنات والمواطنين نحن الشعب المصري هذه إرادتنا وهذا دستور ثورتنا» تعتز المرأة المصرية بأن تأتى الإشارة لحقوقها في باب

الدولة والمقومات الأساسية، وهذا في حد ذاته تطوراً هاماً يؤكد على أهمية المرأة ودورها في الدولة والمجتمع. كما يؤكد على أن قضية المرأة هي قضية مجتمع ولا تنفصل عنه, والمرأة ليست فئه من فئات المجتمع ولكن هي نصف المجتمع وأساس الأسرة، فظهرت عدد من المواد الداعمة للمرأة في دستور مصر ٢٠١٤ كالآتي-: مادة (٦)، مادة (٨) (مادة (٩)، مادة (١)، مادة (١١)، مادة (١٧)، مادة (١٩)، مادة (٥٣)، مادة (٨٠)، مادة (٨١)، مادة (٨٣)، مادة (١٨٠)، مادة(١٨١)، والمادة(٢١٤)، والمادة(٢٤٤).

أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠

نتناول في البداية تطور مفهوم التنمية، ثم نعرض لأهداف التنمية المستدامة بصفة عامة ونختتم هذه الجزئية باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

مبادئ التنمية البشرية المستدامة

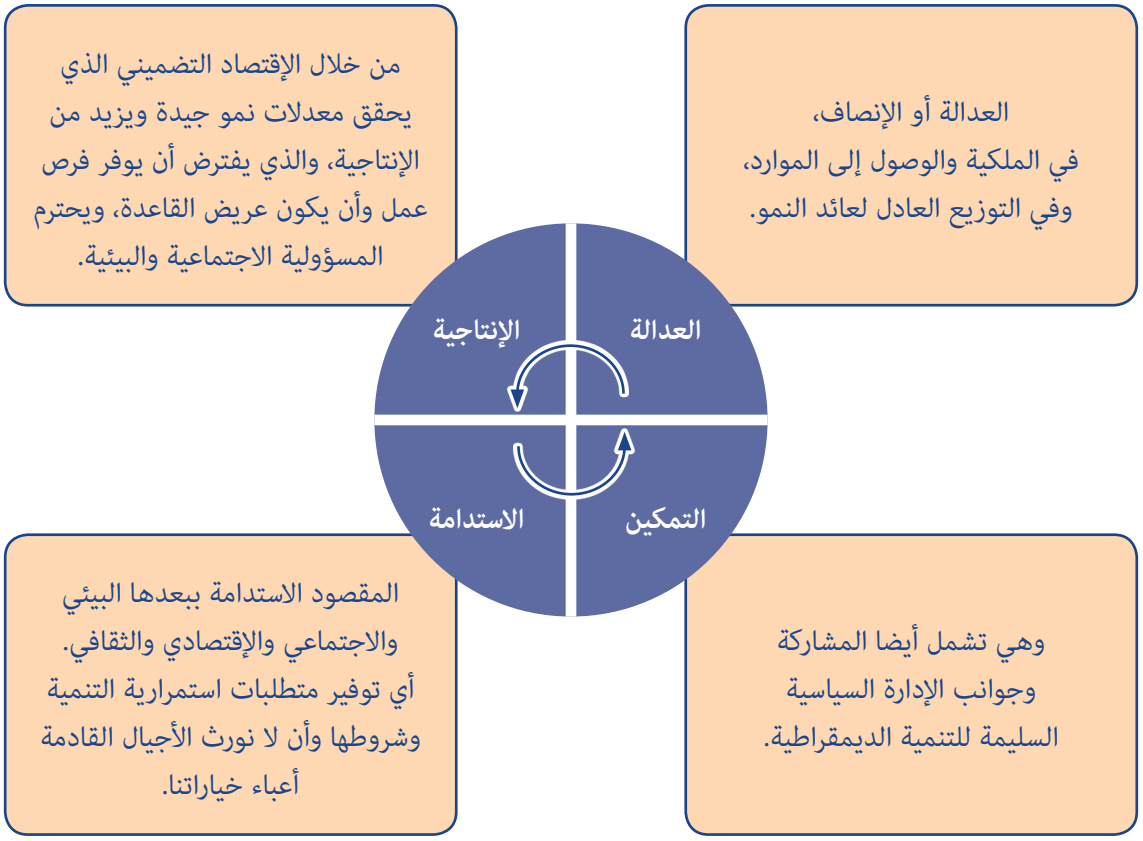

التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

تطور مفهوم التنمية

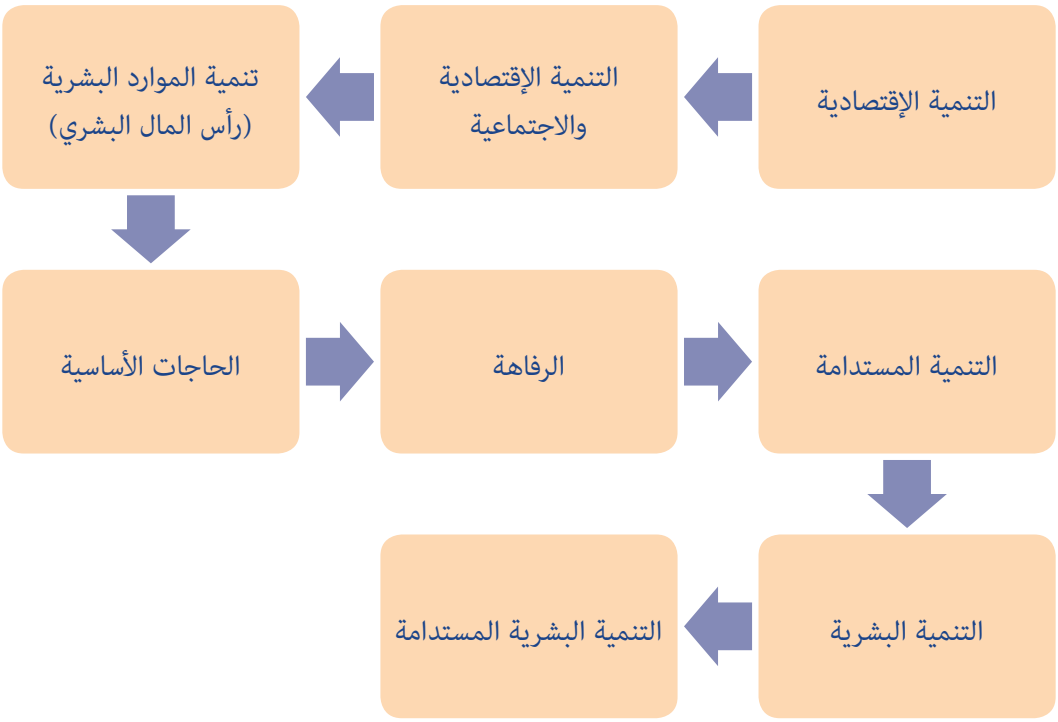

تهدف التنمية المستدامة إلي:

- القضاء على فجوات الدخل (القضاء على تهميش المرأة).
- القضاء على الفجوات الجغرافية المكانية (القضاء علي تهميش التوابع).
- القضاء على فجوات النوع الاجتماعي (القضاء علي تهميش الفقراء).
- القضاء على تدهور واستنزاف الموارد البيئية (القضاء علي تهميش البيئة المحلية).

تصنيف أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

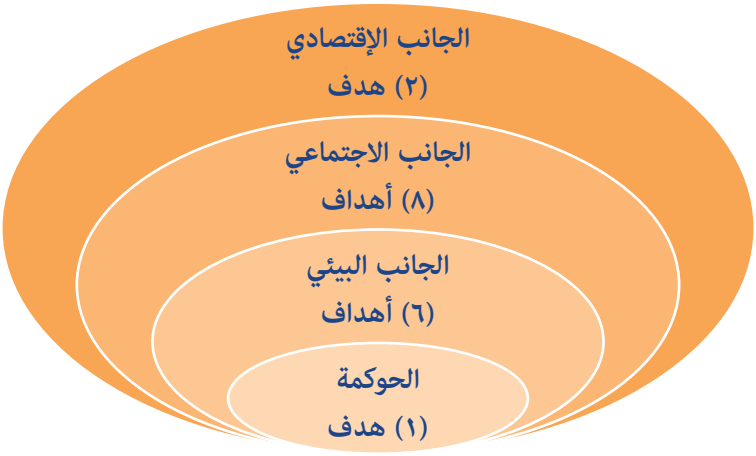

عناصر التنمية المستدامة

الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠)

تركز على إعادة توزيع رأس المال الإقتصادى والبشرى وتمكين المرأه والفتيات والشباب بشكل عام، وتحقيق التوازن بين النمو السكانى والتنمية، كما تستند الاستراتيجية إلى برنامج عمل القاهرة والمؤتمر الدولى للسكان بالتركيز على الارتقاء بالعنصر البشرى على التوازى مع التعامل مع التحديات الاجتماعية والإقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة، وهى الإستراتيجية التى تنسق مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتمثل المحاور الأربعة للإستراتيجية القومية للسكان في الصحة الإنجابية والتنظيم الطوعى للأسرة وتنمية الشباب والتعليم وخاصة الفتيات وتمكين المرأة، تأكد علي أهمية تعزيز التواصل مع القواعد السكانية ورفع الوعى المجتمعى وإشراك المواطنين في صناعة القرار على المستوى الوطنى والمحلى.

إطار: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)

دمج قضايا المرأة في محاور العمل لتحقيق التنمية المستدامة

فى عام ٢٠٣٠، تصبح مصر ذات إقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

وتتبنى الاستراتيجية محاور للعمل تندرج تحت الأبعاد الثلاث لمفهوم التنمية المستدامة:

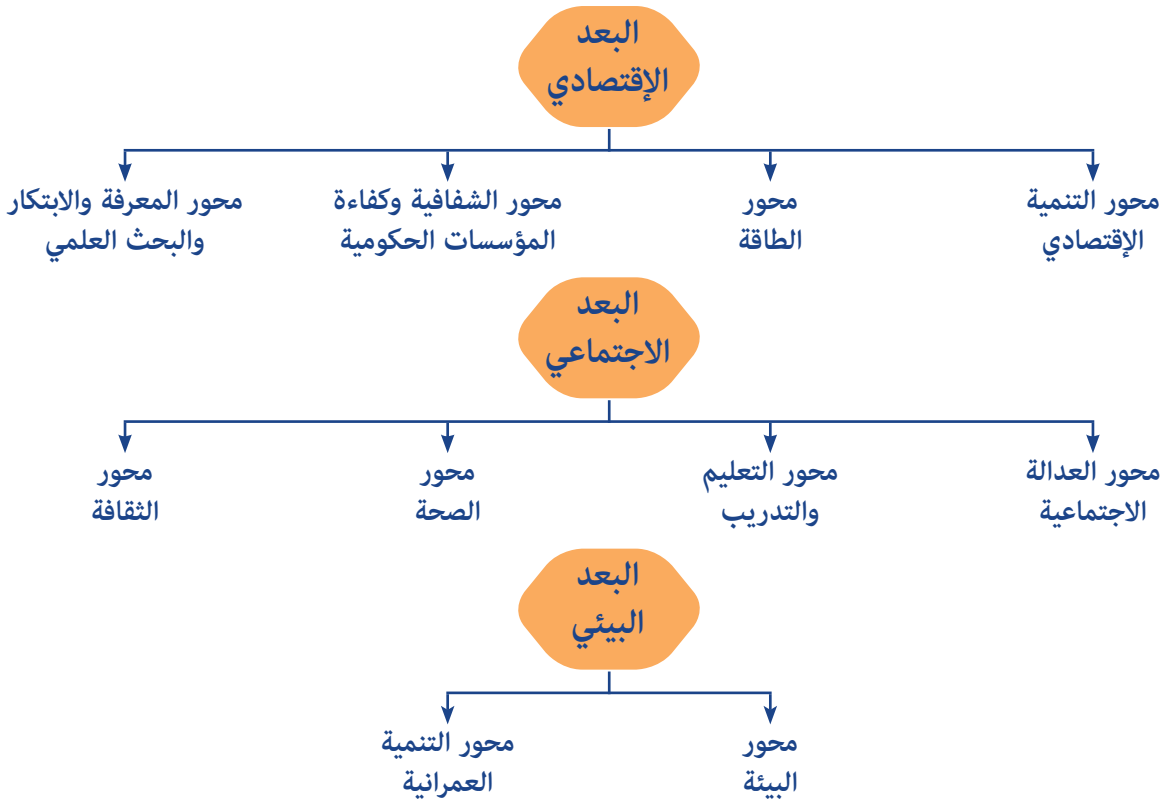

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومرصد المرأة المصرية

صدرت الاستراتيجية في مستهل عام ٢٠١٧ الذي أعلنه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية، ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام ٢٠٣٠. وتشتمل الاستراتيجية على أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الإقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلية التي من شأنها إذا تضافرت الجهود من أجل نجاحها أن تحدث النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يصبو إليها كل مصري ومصرية.

نقاط للنقاش

يمكن طرح النقاط التالية وتبادل الآراء بين المشاركين حولها:

- ما أهمية الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة؟
- هل الاتفاقيات الدولية ملزمة؟
- كيف نحقق المواءمة بين الاتفاقيات الدولية والخصوصية الثقافية للمجتمع؟

المصادر

- Gender and Bridge Training
- موقع المجلس القومى للمرأة
http://ncw.gov.eg/ar/
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى
http://www.un.org/ar/events/torturevictimsday/assets/pdf/325_PDF1.pdf
- إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx
- إعلان بيجين
http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)
http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية
https://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
http://www.nhrc-qa.org/wcontent/uploads/2014/01.pdf
- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.
- قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلم
http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية

التخطيط للنوع الاجتماعي

المحتويات

- مقدمة حول مفهوم النوع الاجتماعي والتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي
- الأهمية
- الهدف من استخدام النوع الاجتماعي
- أدوار النوع الاجتماعي
- قضايا النوع الاجتماعي
- تصنيف احتياجات النوع الاجتماعي
- تحليل النوع الاجتماعي
- إدماج النوع الاجتماعي في التنمية
- تطور فكر التنمية تجاه تحقيق العدالة بين المرأة والرجل
- تصميم البرامج والمشروعات من منظور تحليل النوع الاجتماعي
- تضمين المرأة في عملية التنمية
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة "مفهوم النوع الاجتماعي"

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال، والتي تتحدد وفقًا لثقافة مجتمع ما على أنها الأدوار والمسئوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من الرجل والمرأة في هذا المجتمع والذي تم تداوله بمصطلح Gender.

التخطيط للتنمية المراعية للنوع الاجتماعي

إن التخطيط للتنمية المراعية للنوع الاجتماعي هو الأسلوب الأمثل لدفع مسيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان استفادة الجميع دون تمييز أو إقصاء. فالتخطيط للتنمية ليست عملية محايدة في تأثيرها على الرجال والنساء، فالقضاء على فجوات النوع لا يمكن أن يتحقق تلقائيًا مع اضطراد النمو الإقتصادي والتقدم. وحتى لا يصبح القضاء على فجوات النوع جزءًا لايتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة وقضية محورية في قضايا التنمية إلى جانب هدف التنمية في حد ذاته. وعليه فإن الأمر يتطلب تدخلًا مقصودًا وتخطيطًا فعالًا يأخذ في اعتباره النوع الاجتماعي ويدمج المرأة في كل مراحله ومستوياته.

الأهمية

إن تبني مفهوم النوع الاجتماعي يسهم في إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل والتمكن من مجهودات التنمية، ويركز على فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الأمثل للقدرات من أجل المشاركة الفعالة في التنمية.

ويسعى تطبيق منهج إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الي إدماج احتياجات المرأة في جميع الأنشطة وقطاعاتها لإحداث التغيير المؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد أوصي منهاج عمل بيجين، وكذا الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية بضرورة تعميم منظور النوع الاجتماعي ومراجعة القوانين القائمة لضمان حقوق المرأة، ومشاركتها الفعالة في الحياة العامة وكافة المجالات.

ظهر مؤخرًا في أهداف التنمية المستدامة التي تنادي بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب(no one leave behind)، وتم تأكيدها في كل الأهداف الرئيسة والفرعية على الاهتمام بالمرأة بكافة فئاتها، خاصة في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. لذا ركز المجلس القومي للمرأة على استمرار إدماج منظور النوع الاجتماعي في خطط الوزارات المختلفة والمحافظات من أجل تضمين احتياجات المرأة ضمن الخطط القومية للدولة، تحقيقا لأهداف استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ المبنية على أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

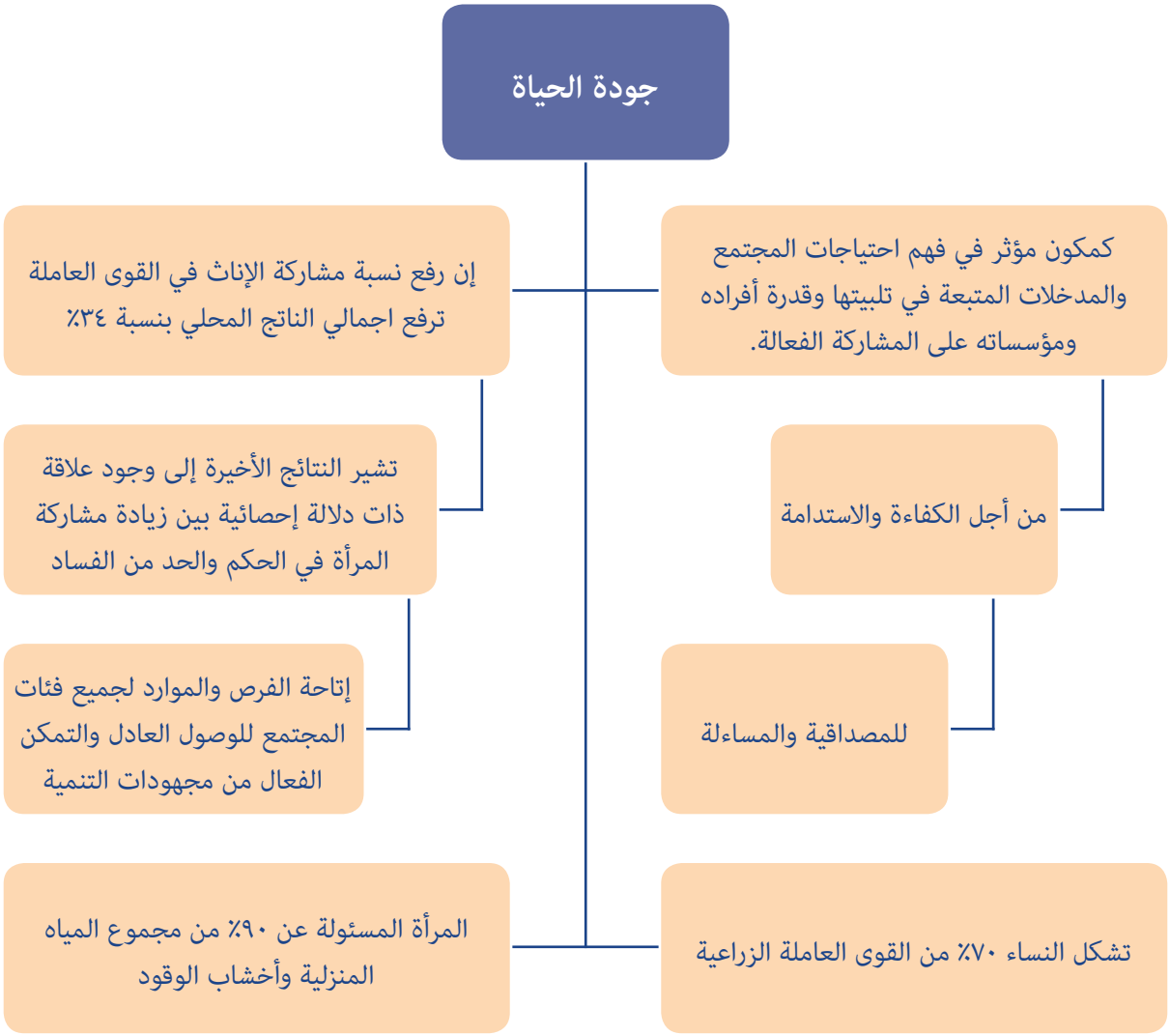

أدوار النوع والنوع الاجتماعي

١- الدور الإنجابي/ الأسرى:-

* يختص دور المرأة في إنجاب الأطفال.
* أما دور الرجل فيتعلق بعملية الإخصاب.

٢- الدور الإنتاجي:-

* تساهم المرأة في أداء العمل المنوط بها مقابل حصولها على أجر نقدي أو عيني.
* وبناءًا على هذا الدور فهي تتماثل مع دور الرجل الإنتاجي.

٣- الدور المجتمعي / التنظيمي (خدمة المجتمع المحلى):-

* يشتمل على أنشطة مجتمعية، مثل التوعية الصحية والبيئية.....

قضايا النوع الاجتماعي

هي القضايا التي تظهر نتيجة عدم المساواة بين المرأة والرجل واختلاف الأدوار والمسئوليات والفرص والإمكانات مما يؤثر بالسلب على عملية تمكين المرأة من الموارد والمشاركة في اتخاذ القرار على كل المستويات.

وتنحصر قضايا النوع الاجتماعي في ثلاثة محاور:

- التمييز بين الرجل والمرأة.
- العنف ضد المرأة.
- الفجوة النوعية بين المرأة والرجل.

تصنيف احتياجات النوع الاجتماعي

الاحتياجات العملية	الاحتياجات الاستراتيجية
حاجات فورية: (الحاجة إلى الماء، الطعام، المأوي، الملبس، قروض الدخل، خدمات، تعليم ابتدائي)	حاجات طويلة الأمد (سن قوانين، توفير فرص عمل عادلة وتوفير التدريب، تعليم عالي)
خاصية تتحدد تبعاً للزمان والمكان	عامة لكل النساء
مرتبطة بالاحتياجات اليومية	مرتبطة بوضع المرأة السلبي في المجتمع، فقر، أمية، عنف / تمييز
تستطيع النساء تحديدها بسهولة	لا تستطيع كل النساء تحديدها بسهولة، لأنها غير مباشرة
تستطيع إشباعها من خلال برامج محددة: عيادة، مواد غذائية	تلبيتها تحتاج إلى رفع وعي، زيادة الثقة بالنفس، تطوير وتمكين الجماعات النسائية، الضغط والتأثير السياسي
من خلال تلبية هذه الاحتياجات فإنه	
تلبية احتياجات النساء	النساء هنا فاعل ومشارك أساسي في التنمية
تحسين من وضعية النساء	يحسن من موقع النساء في المجتمع
لا تغيير في الأدوار التقليدية والعلاقات التقليدية في المجتمع	تمكين المرأة وتغيير الثقافات التقليدية في المجتمع

تحليل النوع الاجتماعي

يشتمل تحليل النوع الاجتماعي علي مجموعة واسعة من العوامل والقضايا:

- دور المرأة والرجل في الأسرة وكذلك في المجال العام.
- العوامل التي تشكل أدوار الجنسين وتقسيم العمل بين الجنسين.
- الوصول إلى الموارد والفرص والتحكم فيها، ونظم التوزيع.
- الوصول إلى عمليات صنع القرار والمشاركة فيها والتأثير عليها.

تصنيف احتياجات النوع الاجتماعي:

- احتياجات الرجال والنساء العملية (الاحتياجات اليومية الأساسية) والاستراتيجية (ومعظمها احتياجات لتحقيق المساواة بين الجنسين) الاحتياجات والمصالح.
- ويشير التحليل أيضا من منظور النوع الاجتماعي إلى تنوع الوسائل المتاحة لجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالجنس، أو عن أنشطة وديناميكيات السلطة للذكور والإناث.
- تحليل النوع الاجتماعي لا يدرس فقط الأدوار والأنشطة، ولكن أيضا العلاقات بين الذكور والإناث.
- ويتعلق التحليل من منظور النوع الاجتماعي بالمساواة في الحصول على الموارد والسلطة بين الذكور والإناث.

إدماج النوع الاجتماعي في التنمية

إن إدماج النوع الاجتماعي هو استراتيجية عمل في التنمية وليس هدفًا في حد ذاته، إذ أن الهدف هو تحقيق التنمية. وأصبح لمفهوم النوع الاجتماعي الأهمية القصوى في التنمية التي من المتوقع منها أن تؤدى إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع وفي كافة المجالات. وهو مفهوم ثقافي نسبى لأنه يختلف من زمان لزمان ومن مجتمع لآخر ويشكل نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل.

أهداف دراسة إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية

١- تقليص الفجوة النوعية بين النساء والرجال فيما يختص باحتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية.

٢- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية وبصورة رئيسة في مجالات التعليم والتدريب والصحة.

٣- إلغاء أي أشكال للتمييز ضد المرأة والتي تعوق تنمية قدراتها أو منح الفرص بتكافؤ.

٤- وضع نظام للمتابعة والتقييم لتحقيق الأهداف.

٥- رفع مستوي كفاءة الإقتصاد القومي.

تطور فكر التنمية تجاه تحقيق العدالة بين المرأة والرجل

المجتمع
+
التنمية

مقارنة بين منهجي المرأة في التنمية والنوع الاجتماعي والتنمية

موضوع المقارنة	المرأة في التنمية	النوع الاجتماعي والتنمية
المنهج	المنهج الذي يرى أن المشكلة تمكن في انخفاض مشاركة المرأة	المنهج الذي يهتم بالتنمية المواجهة نحو الأفراد
مركز الاهتمام	المرأة	العلاقة بين الرجال والنساء
المشكلة	استبعاد النساء (نصف المصادر المنتجة) من عملية التنمية	علاقات غير متساوية (بين النساء والرجال، الأغنياء والفقراء) مما يحول دون التنمية العادلة والمشاركة الكاملة للنساء
الهدف	تنمية أكثر فعالية وكفاءة	تنمية عادلة ومستديمة مع الرجال والنساء للمشاركة في السلطة واتخاذ القرار
الحل	دمج المرأة في الهياكل والأنظمة القائمة	• تمكين النساء والمتضررين • تغيير العلاقات والهياكل غير المتساوية
الاستراتيجيات	• مشاريع خاصة للمرأة فقط • مكونات المرأة • المشاريع المتكاملة • زيادة إنتاجية المرأة • زيادة دخل النساء • زيادة قدرة المرأة على إدارة المنزل	• تحديد الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي المقررة من قبل الرجال والسيدات لتحسين أوضاعهم • في نفس الوقت يتم مخاطبة الاحتياجات الاستراتيجية للرجال والنساء • مخاطبة الاحتياجات الاستراتيجية للفقراء من خلال التنمية

النوع الاجتماعي والتنمية	المرأة في التنمية
التركيز على العلاقات بين الجنسين	التركيز على المرأة
التركيز على المصالح / الاحتياجات الاستراتيجية	الضغط على الاحتياجات العملية
الهدف هو المساواة	الأساس المنطقي هو الفعالية
التمكين	الدور التمكيني
تحسين وضع المرأة	تغير حالة المرأة
يهدف إلى إدماج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي	تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة
النساء في المقام الأول كعملاء	

نهج المرأة والمساواة بين الجنسين

- هناك إطاران هما «المرأة في التنمية» و «النوع الاجتماعي والتنمية».
- نهج السياسات المختلفة.
- الرفاه والإنصاف ومكافحة الفقر والكفاءة والتمكين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.
- تضمين المرأة في عملية التنمية.

تصميم البرامج والمشروعات من منظور تحليل النوع الاجتماعي

تحليل الوضع الحالي
النطاق والتصميم والتخطيط والصياغة (بما في ذلك الرؤية والهدف)
إيجاد الموارد
التنفيذ
الرصد والرقابة
التقييم
(إعادة) التخطيط

يوفر تخطيط النوع إطارًا علميًّا ومنطقيًّا جديدًا لوضع وتطوير السياسات والبرامج والمشروعات، يضمن إدماج النوع الاجتماعي في كل مراحل عمليات التنمية والتخطيط. ويضع في اعتباره التباين في الأدوار والاحتياجات والقضايا والاهتمامات لدى الرجال والنساء.

تضمين المرأة في عملية التنمية

يهدف إلى مناقشة قضايا النوع في جميع برامج ومشروعات التنمية.

يطبق مفهوم «تضمين النوع الاجتماعي» طبقا لهدفين ولكل منهما استراتيجية:

- إذا كان الهدف تضمين قضايا النوع الاجتماعي لتحسين المستوى الإقتصادي والاجتماعي للمرأة بحصولها على المزيد من الموارد والتالي تحسين إنتاجيتها؛ فتكون الاستراتيجية من خلال وضع أهداف تأخذ منظور النوع الاجتماعي في برامج التنمية الحالية، وتعتمد على القوانين السائدة دون تغييرها. وتعتبر هذه الاستراتيجية محدودة في آثارها.
- أما إذا كان الهدف تضمين قضايا النوع الاجتماعي لزيادة مشاركة المرأة وتمكينها؛ تتناول الاستراتيجية قضايا عدم العدالة بين الرجل والمرأة.

وهي بذلك الاستراتيجية الأقوى، حيث إنها تعتمد على التغيير الجذري لتضمين المرأة في العملية التنموية.

المداخل المختلفة لإدماج قضايا المرأة في التنمية

	مدخل الرفاه الاجتماعي	منهج محاربة الفقر	منهج العدالة	منهج الكفاءة	منهج التمكين
مصادره	تم اتباعه في سياسات الخدمات الاجتماعية في فترات الاحتلال وفترات التحديث المعتمد على النمو الإقتصادي البحت.	يعتبر المنهج الثاني المستخدم في برامج المراة والتنمية، ويعبر عن مفهوم أقل للعدالة. يرتبط بمفاهيم إعادة توزيع الدخل والاحتياجات الأساسية.	تم ظهوره نتيجة فشل سياسات التنمية الإقتصادية التقليدية والتي تعتمد علي النمو الإقتصادي والتحديث، وتأثر بنتائج البحوث التي أظهرت التأثيرات السلبية على المرأة لسياسات التنمية الإقتصادية التقليدية.	ظهر نتيجة تدهور الإقتصاد الدولي، وأن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي تعتمد علي مساهمة المرأة في التنمية.	أحدث السياسات وأكثرها تداولا في الوقت الحاضر. ونبع من عدم نجاح منهج العدالة.
فترة استخدامه	١٩٥٠- ١٩٧٠ ولايزال شائع ببعض البلدان.	مابعد ١٩٨٠ وانتشر في الثمانينيات والتسعينيات.	بدأ من السبعينيات بقرار من الكونجرس الأمريكي، والتزمت الوكالة الأمريكية للتنمية أن تأخذ في الاعتبار توجيه مشاريع وبرامج التنمية نحو مراعاة احتياجات المرأة.	مابعد ١٩٨٠ وبداية التسعينيات.	١٩٧٥- ١٩٩٥.
الهدف منه	تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة والفقراء والمستضعفين بوجه عام. ويرتبط باحتياجات الأشخاص الأساسية، والتركيز على دور المرأة في الأمومة باعتباره أهم دور في تنمية مجتمعها.	ضمان زيادة الإنتاج لدى النساء الفقيرات ويعتبر الفقر للمرأة مشكلة تنموية وليست مشكلة فروق في المكانة المتدنية داخل المجتمع.	اعتبار المراة مساهمة فاعلة في العملية التنموية. التركيز علي نهج المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ويساير نهج توفير الاحتياجات الأساسية للحياة.	ضمان تنمية متكافئة وفعالة. ربط مساهمات المرأة بنجاح المشروعات والبرامج.	تمكين من خلال الاعتماد على الذات والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة اجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً.
احتياجات المرأة التي يخدمها هذا المنهج والأدوار التي يعترف بها	الاحتياجات العملية للمرأة في الدور الانجابي من توفير الغذاء وتنظيم الأسرة.	يعالج الاحتياجات العملية للمرأة ويتعلق بدورها الانتاجي المدر للدخل من خلال مشروعات صغيرة.	تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة عن طريق برامج ومشروعات تقدمها الدولة. إعطاء صلاحيات للمرأة لتقليل الفجوة بين الجنسين.	الوفاء باحتياجات المرأة العملية في فترات تدهور الخدمات الاجتماعية بالاعتماد على أدوار المراة الثلاثة ومرونة وقت المرأة.	الوفاء بالاحتياجات الاستراتيجية للمرأة من خلال الأدوار الثلاثة للمرأة.
نظرة هذا المنهج لوضع المرأة	دور سلبي لا يتحدى الأوضاع ولايتدخل في إطار العلاقات بين الرجل والمرأة أو بينها ومراكز السلطة.	هذا المنهج من أكثر المناهج تبناه وتروج له الحكومات والهيئات المانحة من أجل دعم مشروعات صغيرة مدرة للدخل.	يعبر هذا المدخل عن تبعية المرأة للرجل وفيه تحدى.	ينظر للمرأة من خلال قدرتها على تقديم الخدمات والعمل في فترات ممتدة وغير محددة وهو نهج أكثر رواجاً للحكومات والهيئات الدولية المانحة من أجل تنفيذ مشروعات وبرامج تنموية.	يعتبر المنهج الأكثر شمولا ويعالج التفاوتات بين الجنسين من منظور استراتيجي.

نقاط للنقاش

- ما الهدف من استخدام النوع الاجتماعي في التخطيط؟
- ما الفرق بين الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعي؟
- هل التخطيط من منطلق منهج المرأة في التنمية هو نفس منهج النوع الاجتماعي والتنمية؟
- كيف نصمم برنامج أو مشروع من منظور تحليل الدور الاجتماعي؟

المصادر

المراجع العربية

- عزة عبد العزيز سليمان «بعض المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي، جلسات تدريبية» وحدة تخطيط وسياسات النوع ١٩٩٦ ومعدل في ٢٠٠٤.
- وحدة تخطيط وسياسات النوع، معهد التخطيط القومي واليونيسيف، دليل تدريبي «استنارة الوعي بأهمية التخطيط للنوع» ١٩٩٦.
- معهد التدريب والبحوث بالإسكندرية، مركز التنمية والنشاطات السكانية، وكالة التنمية الدولية الأمريكية، «دليل الدعوة في مجال النوع الاجتماعي» الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، الإسكندرية ١٩٩٩.
- المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٠.

المراجع الأجنبية

- Center for Development and Population Activities, «Gender and Development Glossary of Gender Development Terms», The CEDPA Training Manual Series Volume III,1996.

إدماج النوع الاجتماعي في صنع السياسات

المحتويات

- مقدمة
- الأهمية
- الأهداف
- عشر خطوات لإدماج النوع الاجتماعي في عملية صنع السياسات
- استراتيجية الإطار المجتمعي
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

- كانت الدعوة إلى «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي» تتويجًا لمتغيرين مترابطين في الخطاب قبل بكين:
  - المرأة في التنمية من أجل نوع الجنس والتنمية.
  - «إدماج المرأة» في «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي».
- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي مرتبطة بالمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥، ومنهاج عمل بيجين الذي يشير إلى الاستخدام الرسمي الأول للأمم المتحدة لهذا المصطلح.
- كيف يتم أخذ النوع في الحسبان عند تصميم السياسات ورسمها وتنفيذها؟ ما الأولويات التي توضع في الاعتبار للحد من عدم مساواة النوع؟
- ومن خلال تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وسيتم إعادة تنظيم عمليات السياسات وتحسينها وتطويرها وتقييمها، بحيث يتم إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات، وفي جميع المراحل من جانب الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في صنع السياسات.

توجد ثلاث رسائل رئيسة

- لا ينظر نهج تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى النساء في عزلة، بل ينظر إلى النساء والرجال - بوصفهم عناصر فاعلة في عملية التنمية، وكمستفيدين منها.
- لا يعني نهج «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي» - بالضرورة - أن يتم وضع سياسات أو برامج أو مشروعات محددة بشأن المساواة بين الجنسين، أو المرأة التي مر عليها العديد من السنوات وأصبحت لم تطبق بهذا الأسلوب.
- ينبغي أن تتناول الاستراتيجية الشاملة، تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي أيضا البيئة المحيطة (الشركات، والمكاتب، والوزارات...) التي يتم فيها وضع السياسات والبرامج وتنفيذها. كما يجب ضمان القدرة التقنية والموارد البشرية الكافية لتنفيذ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بنجاح.

الأهمية

يجعل إدماج النوع الاجتماعي كل السياسات العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي، دون أن يعنى ذلك تقديم برامج منفصلة ومستقلة تركز على المرأة أو نوع بعينه.

ولا يمكن أن يتحقق إدماج النوع أو أن يحظى بالاستدامة إذا لم يتم تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية لتنفيذ هذا الإدماج.

الأهداف

يتم التعرف على:

١- كيفية وضع السياسات بدءًا من جمع البيانات مصنفة وفقًا للجنس حتى كيفية تنفيذ هذه السياسات.

٢- أهمية مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية لكل منشأة ومنطقة عند وضع السياسات.

٣- الأخذ في الاعتبار بأهداف استراتيجية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية المستدامة عند وضع السياسات.

وتوجد عشر خطوات لإدماج النوع الاجتماعي في عملية صنع السياسات

- نهج التعميم بالنسبة لأصحاب المصلحة: من هم صناع القرار؟
- تعميم جدول أعمال النوع الاجتماعي: ما القضية؟
- التحرك نحو المساواة بين الجنسين: ما الهدف؟
- رسم خرائط الوضع الحالي: ما المعلومات التي لدينا؟
- تنقيح القضية: البحث والتحليل.
- صياغة تدخلات السياسات أو مشروعات من منظور النوع الاجتماعي.
- قضايا النوع الاجتماعي
- الرصد: الحفاظ على حساسيه اعتبارات النوع الاجتماعي متابعة الأمور.
- التقييم: كيف فعلنا؟
- التواصل بين الجنسين.

وعلى الرغم من أن يتم عرض تلك الخطوات العشرة كدورة ؛يجب أن تبدأ مع الخطوة التي هي أنسب نقطة دخول للمهمة في متناول اليد.

١- نهج التعميم بالنسبة لأصحاب المصلحة: من هم صناع القرار؟

- قائمة أصحاب المصلحة المراعية للنوع الاجتماعي.
- يتم التشاور مع الأفراد والجماعات فيما يخص دورة السياسة أو المشروع.
- وحدات تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- شركاء التنمية الذين لديهم دراية بالمساواة بين الجنسين.

- خبير إقتصادي حكومي أو مستقل يتمتع بخبرة في مجال النوع الاجتماعي.
- ممثلو الذكور والإناث من القطاع الخاص.
- منظمة شاملة للمنظمات غير الحكومية النسائية أو النوع الاجتماعي.
- أي من المنظمات غير الحكومية أو المجتمع مدني تمثل مصالح الرجل في شؤون النوع الاجتماعي.
- المنظمات غير الحكومية ذات الصلة القطاعية أو «ذات المصلحة الخاصة» التي لها مصلحة أو خبرة في قضايا النوع الاجتماعي.
- جماعات حقوق الإنسان أو المدافعين عن حقوق الإنسان.
- مراكز تفكير أو محللي سياسات يكون لديهم الخبرة في قضايا النوع الاجتماعي.
- أكاديميون أو باحثون من أقسام دراسات النوع الاجتماعي في الجامعات.

٢- تعميم جدول أعمال النوع الاجتماعي

- ما القضية؟
- موضوع مشروعك أو مبادرة صنع السياسة؟
- هل تؤثر هذه المسألة على الرجال والنساء بطرق مختلفة؟

تعتمد علي النظرة الأولى من خلال "منظور النوع الاجتماعي». وفي حين أن هذه المرحلة لن تحدد بعد المشكلات وفقًا للنوع التي تتطلب حلولاً سياسية، ينبغي أن تقدم الخطوة الثانية تقديراً للجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي فيما يبدو من القضايا "مراعاة النوع الاجتماعي».

٣- التحرك نحو المساواة بين الجنسين

- ما الهدف؟
- هل يولي هذا الهدف اهتمامًا لكل من الرجل والمرأة؟

ينبغي أن يتناول هدف السياسة العامة أو المشروع أي اختلافات بين الرجل والمرأة، وأن يسعى إلى معالجتها. وإذا كان لدى الرجال والنساء احتياجات مختلفة، فينبغي أن يكون الهدف هو تلبية احتياجات المرأة واحتياجات الرجل على السواء. وبالتالي فإن هذه الأهداف «تصحيحية»؛ فهي تتعلق بتلبية الاحتياجات العملية لكل من الرجل والمرأة. علي أن يشمل الهدف التزامًا أوسع بتحسين المساواة بين الجنسين.

وينبغي أيضًا دراسة هدف السياسات أو المشروعات في ضوء المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع. ولعل عناصر المؤسسات أو الهياكل أو المبادئ الأساسية التي تضع في مسارها تعوق أساسًا المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي توسيع الهدف لمعالجة هذه العناصر أيضا. وبالتالي فإن هذه الأهداف هي «تحويلية»؛ فهي تتعلق بتحويل المؤسسات والهياكل (الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها) بحيث يمكن تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين بسهولة أكبر.

٤- رسم خريطة الوضع: ما المعلومات التي لدينا؟

تركز علي «رسم خرائط الوضع»، بدء التفكير في تحسين كل من السؤال والتدخلات السياسية المحتملة. ومن أجل القيام بذلك، من المهم أن يكون هناك فرز لما يلي:

- ماذا تعرف؟
- ما لا تعرفه؟
- ما المشروعات أو التدخلات السياسية التي حدثت بالفعل؟
- ما يحدث حاليًا؟
- ما التدخلات الأخرى ذات الصلة المخطط لها؟

ويقترح ثلاثة أدوات وتمارين من شأنها أن تساعد على الإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه:

١) ممارسة رسم الخرائط.

٢) استعراض السياسات من منظور النوع الاجتماعي.

٣) المراجعة التشريعية / التدقيق من منظور النوع الاجتماعي.

٥- تنقيح القضية: البحث والتحليل

الحاجة إلى إجراء أو تكليف البحوث التي من شأنها سد هذه الثغرات. وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان مصداقية وكفاءة وفعالية أي مشاريع أو سياسات تقوم بتطويرها.

وتشمل هذه المرحلة:

- تحديد سؤال البحث.
- تحديد المدخلات اللازمة.
- تصميم / أو تكليف البحث.

٦- صياغة سياسات أو تدخلات مشروع من منظور النوع الاجتماعي

الاعتبارات الخاطئة لخيارات السياسة:

- الكفاءة - تحليل التكلفة والفوائد.
- الفعالية - الدرجة التي سيتم الوفاء بها هدفك.
- العدالة الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين - مدى معالجة أوجه الحرمان الاجتماعي والتاريخي بين مختلف الفئات في المجتمع والتعويض عنها.

ويلزم تقييم الآثار الإقتصادية والاجتماعية والإنصافية والمجتمعية والبيئية وغيرها من الآثار المترتبة على كل خيار.

إن إجراء تقييم الأثر لكل خيار هو ضمان لمراعاة منظور النوع الاجتماعي. وينظر ذلك في ضوء الأسئلة الرئيسة التالية:-

- ما الفائدة (المالية والإنسانية) التي سيحققها الخيار لكل من الرجال والنساء؟
- ما التكلفة (المالية والإنسانية) التي سيترتب عليها الخيار لكل من الرجال والنساء؟
- كيف ينظر أصحاب المصلحة من الإناث والذكور إلى الخيار من حيث التكاليف والمنافع والقبول والتطبيق العملي؟
- ما العواقب الأوسع نطاقا المتمثلة في عدم اعتماد خيار يراعي الفوارق بين الجنسين؟

قائمة تدقيق قوائم النوع الاجتماعي الخاصة بالمشروع أو وثائق السياسة:

- **الخلفية والتبرير:** هل يبرز بُعد النوع الاجتماعي في المعلومات الأساسية للتدخل؟ هل يتضمن التبرير حججًا مقنعة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؟
- **الأهداف:** هل يعكس هدف التدخل المقترح احتياجات كل من الرجل والمرأة؟ هل يسعى الهدف إلى تصحيح الخلل بين الجنسين من خلال تلبية الاحتياجات العملية للرجال والنساء؟ هل يسعى الهدف إلى تحويل / تصحيح مسار المؤسسات (الاجتماعية وغيرها) التي تطبق عدم المساواة بين الجنسين؟ (اعتمادا علي الخطوه ٣)
- **المستفيدون المستهدفون:** أن تستهدف التدخلات الرجال أو النساء على وجه التحديد كإجراء تصحيحي لتعزيز المساواة بين الجنسين، هل يوجد توازن بين الجنسين ضمن المجموعة المستهدفة المستفيدة.

- **الأنشطة:** أن تشمل الأنشطة المخططة كلا من النساء والرجال. كما أن الحاجة إلى أي أنشطة إضافية لضمان توضيح منظور النوع الاجتماعي بوضوح (مثل التدريب على قضايا الجنسين، والبحوث الإضافية، وما إلى ذلك.
- **المؤشرات:** يتم وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف، علي أن تقيس تلك المؤشرات جوانب النوع الاجتماعي لكل هدف ويتم تصنيف المؤشرات حسب نوع الجنس وتوجد أهداف محددة لضمان مستوى كاف من التوازن بين الجنسين في الأنشطة مثل حصص مشاركة الذكور والإناث.
- **التنفيذ:** من سيقوم بتنفيذ التدخل المخطط؟ وهل تلقى هؤلاء الشركاء تدريباً على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، حتى يمكن استدامته في جميع مراحل التنفيذ؟ هل سيشارك كل من النساء والرجال في التنفيذ؟
- **الرصد والتقييم:** تتضمن استراتيجية الرصد والتقييم منظور النوع الاجتماعي وستدرس الجوانب الموضوعية (المحتوى) والإدارية (العملية) للتدخل.
- **المخاطر:** اعتبار السياق الأوسع لأدوار الجنسين والعلاقات داخل المجتمع خطرًا محتملاً (أي القوالب النمطية أو الحواجز الهيكلية التي قد تحول دون المشاركة الكاملة لأحد الجنسين أو غيرها) ويتم النظر في التأثير السلبي المحتمل للتدخل (على سبيل المثال احتمال زيادة العبء على المرأة أو العزلة الاجتماعية للرجل).
- **الميزانية:** تعد المدخلات المالية «مدعمة باعتبارات النوع الاجتماعي « لضمان استفادة كل من الرجل والمرأة من التدخل المخطط له وتدرج في الميزانية الحاجة إلى توفير التدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين، أو إشراك خبراء في النوع الاجتماعي في الأجل القصير.
- **المرفقات:** ادراج أية أوراق بحثية ذات صلة (أو مقتطفات) مدرجة كمرفقات (ولاسيما تلك التي توفر تبريرًا سليمًا للاهتمام بنوع الجنس).
- **استراتيجية الاتصال:** يتم وضع استراتيجية اتصال لإعلام مختلف الجمهور عن وجود وتقدم ونتائج المشروع من منظور النوع الاجتماعي.

٧- نقاش/حجج قضايا النوع الاجتماعي

من الجوانب الحاسمة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ووضع حجج للمساواة بين الجنسين. -في بعض الأحيان- يتردد صانعو القرار في تكريس الموارد المحدودة لأنشطة المساواة بين الجنسين، يجب أن يقتنع صناع القرار (ولا سيما أولئك الذين يسيطرون على الميزانيات) بأن استثمارهم في تحقيق المساواة بين الجنسين سيؤتي ثماره.

الحجج

- «**القيمة المضافة**» من تعميم منظور النوع الاجتماعي.
- «**ترويج**» تعميم منظور النوع الاجتماعي!

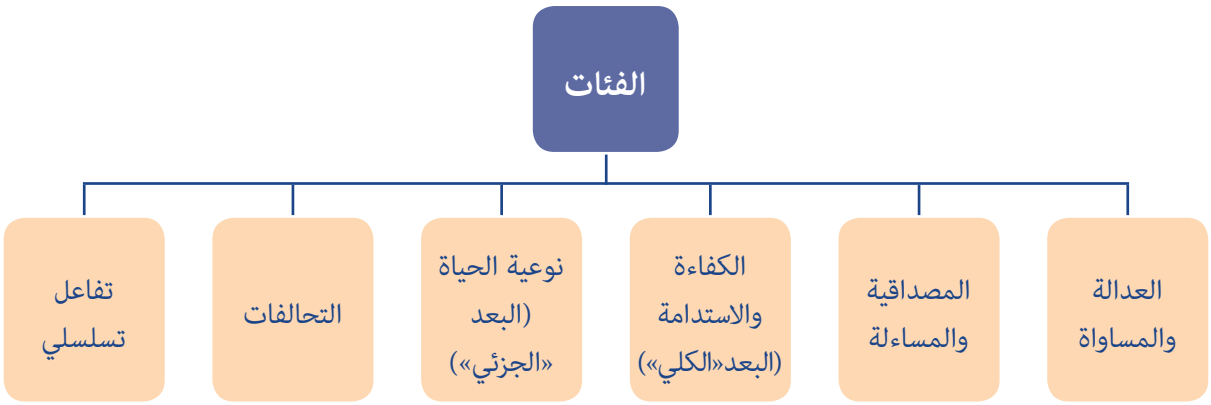

«القيمة المضافة» من تعميم منظور النوع الاجتماعي، هي ادراج حجج تكييف نهج النوع الاجتماعي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المشروعات والسياسات عمومًا في إحدى الفئات الست التالية:

١- العدالة والمساواة

- التأكيد على قيمة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية ويمكن استخدامها للحجج على التمثيل المتساوي والمشاركة.
- الإشارة إلى مسؤليات محددة للمساواة بين الجنسين والالتزامات الدولية.

٢- المصداقية والمساءلة

- دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تصنيف البيانات ذكور/ اناث لسهولة التعامل بها في وضع السياسات وابداء التوصيات.
- ولكي تكون مفيدة في تبرير عمليات تقييم الأثر على النوع الاجتماعي، والدراسات التي تدرس كيفية تأثير الرجال والنساء على الإجراءات أو العوامل الطارئة أو تدعو إلى مزيد من التوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرار.
- كما أنها تساعد الحكومات في تحديد مسؤوليتها عن ضمان العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.
- جانب تحديد الاخفاقات في معالجة قضايا العدالة الاجتماعية أو المساواة بين الجنسين.

٣- الكفاءة والاستدامة (البعد «الكلي»)

- هناك حقيقة لا تقبل الجدل: فالاندماج المتساوي للرجال والنساء في جميع جوانب التنمية والمجتمع يؤتي ثماره للبلد ككل.
- تناول الجوانب «الكلية» للتنمية - أي رفاهية وازدهار الأمة ككل.

٤- نوعية الحياة (البعد «الجزئي»)

- من شأنه زيادة الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين أن يحسن حياة الأفراد لدى الرجال والنساء.
- وتترك الآثار السلبية للاكتئاب لدى الرجال أو ضعف فرص العمل بالنسبة للمرأة ظلالها على الأسر والأطفال والزوجات أيضًا.
- ويتم تناول هذه المحاور «الجزئية» للتنمية مصنفة حسب الجنس.
- ولهذه الجزئية صلة طبيعية بالكفاءة: إذا كان الأفراد أكثر سعادة وصحة، فإنهم سيكونون أكثر إنتاجية، مما يسهم في مجتمع أكثر كفاءة وازدهارًا.

٥- التحالفات

- إبراز المساواة بين الجنسين كشرط أساسي لإقامة تحالفات أو شراكات رسمية مع دول أخرى.
- فإنه لا يمكن أن يستمر في نهاية المطاف ما لم يقترن ذلك بأسباب موضوعية ملموسة (مثل الكفاءة ونوعية الحياة) بشأن أسباب معالجة قضايا المساواة بين الجنسين. وبدون هذه الحجج الموضوعية القوية، يمكن أن تسفر حجج التحالف عن نتائج عكسية.

٦- سلسلة التفاعل

- وتدعم جميع النقاط المذكورة أعلاه عند إبراز الصلات بينها.
- ويمكن للمساواة بين الجنسين في الواقع أن تنتج «سلسلة من ردود الفعل» من الفوائد تماماً، كما يمكن أن تنتقل آثار عدم المساواة بين الجنسين من الأفراد إلى الأسر والمجتمعات المحلية.
- وتسلط نقطة «سلسلة التفاعل» الضوء على مدى فعالية الاستثمار في المساواة بين الجنسين: فهو لن يحقق فوائد محلية قصيرة الأجل فحسب، بل فوائد متوسطة وطويلة الأجل ستمتد من خلال تعزيز المجتمع ككل.
- وينبغي أيضًا أن يظل التعميم على بينة من «ردود الأفعال المتسلسلة» التي قد تؤدي إلى آثار سلبية على المساواة بين الجنسين إن لم تكن متوقعة ومعالجة بطريقة متكاملة.

ويجب ادراك مواجهه بعض الأنشطة المقاومة وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وتختلف أسباب المقاومة من المعلومات الخاطئة أو عدم وجود معلومات عن قضايا النوع الاجتماعي، أو إلى تقييد الموارد، أو إلى التصورات الثقافية أو التقليدية بشأن أدوار النوع الاجتماعي.

وفيما يلي عرض الاستراتيجيات المحتملة لمكافحة تلك المقاومة:

الاستراتيجيات المحتملة لمكافحة المقاومة:

- عند السعي إلى الحصول على موافقة البرنامج أو السياسة، يجب على أصحاب القرار اتخاذ مقترحات ملموسة.
- وردًا على أسئلة من قبيل «لماذا يجب أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية في وقت من العصر الإقتصادي؟» وينبغي أن ينصب تركيز الحجج هنا على تذكير صناع القرار بأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين يعززان الكفاءة.
- التأكيد على أن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لا يتعلق بالمرأة فحسب؛ فهو يتعلق بالمجتمع بشكل عام.
- عند عرض القضية، يجب عليك الاستفادة من الزخم السياسي.
- تذكير صناع القرار بالطريقة التي سيستفيد بها الطلب/ الاقتراح بشكل مباشر، من حيث تحسين صورتهم ومصداقيتهم (أي تعزيز رؤوس أموالهم السياسية).
- محاولة تقديم عدد من الخيارات، مما يسمح لصناع القرار باختيار أنسبهم بأنفسهم. أن تكون مرنة ومفتوحة لتسوية العمل.

٨- الرصد: الحفاظ على (اعتبارات النوع الاجتماعي) متابعة الأمور

الرصد جانب لا يتجزأ من تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وتشمل ثلاثة جوانب للرصد ما يلي:

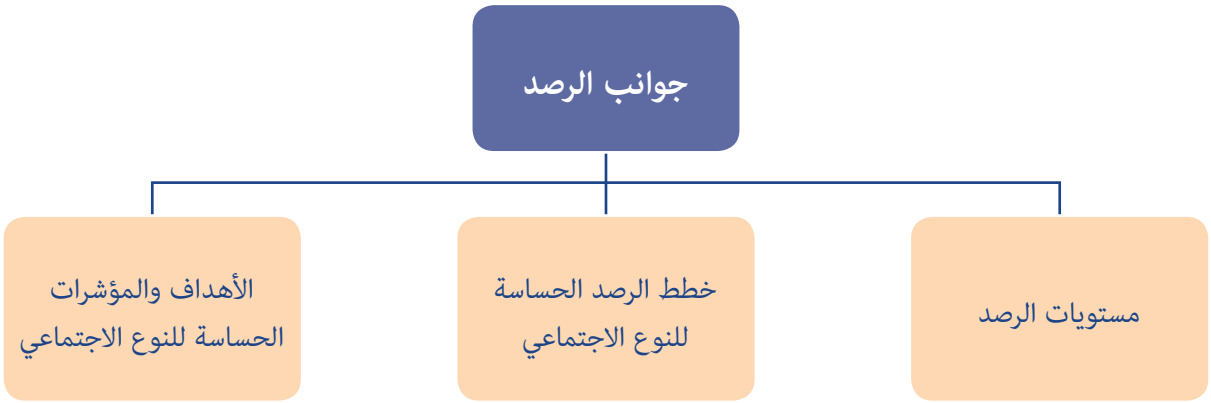

تسليط الضوء علي:

١- **مستويات الرصد،** وينبغي أن يجري الرصد على مستويين مختلفين:

- رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الموضوعية.
- رصد عملية التنفيذ.

٢- خطط الرصد المراعية للنوع الاجتماعي

- ينبغي وضع خطط لرصد التقدم الموضوعي وعملية التنفيذ على حد سواء، وإدراجها في الوثيقة الرسمية التي تحدد تدخلكم. وينبغي أن تحدد هذه الخطط ما يلي:
- من المسئول عن رصد المهام؟
- كيف سيشارك أصحاب المصلحة الآخرون في عملية الرصد؟
- عندما يتم الرصد:-
  - ما الأدوات التي سيتم استخدامها لتسجيل الملاحظات؟
  - ما الآليات القائمة لاستعراض التقدم المحرز (دورات التقييم الدوري أو الاستعراض)؟

٣- الأهداف والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي

وذلك يعني إدماج منظور النوع الاجتماعي وأن الأهداف الفعالة تكون مراعية للنوع الاجتماعي أيضا.

الأهداف الفعالة هي: التقدمية والواقعية؛ ومحددة زمنيًّا وقابلة للقياس.

والمؤشرات الفعالة هي أيضا:

- أن تكون قابلة للمقارنة طوليا (مع مرور الوقت) والمؤشرات التي تقاس مرة واحدة فقط لا يمكن أن تظهر علامات التقدم أو الانخفاض.
- أن تكون قابلة للمقارنة مع بلدان أخرى أو مناطق أو جمهور مستهدف.
- أن تكون قابلة للقياس - يجب أن تكون قادرًا على قياس النتائج أو تصنيفها.
- أن تكون دقيقة - اختيار المؤشرات حيث يتم تقليل آثار العوامل الخارجية والبيئية، بخلاف تلك التي كنت آمل أن تقيس.
- أن تكون إنتقائية وتمثيلية – لأننا نجد الكثير من المؤشرات يصعب تتبعها.

٩- التقييم: ماذا فعلنا؟

وتشمل مستويات ثلاثة للتقييم ما يلي:

١- تقييم النواتج (هل تحققت الأهداف؟)

٢- تقييم النتائج (إلى أي مدى تحقق هدف التنمية؟)

٣- تقييم العملية (كيف تم تسليم النواتج والنتائج؟)

ومن أجل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، تشمل القضايا الرئيسة التي ينبغي النظر فيها على جميع مستويات التقييم ما يلي:

- معيار التقييم
- من يحدد معايير التقييم؟
- ما مستوى الأهمية أو الأولوية الممنوحة لاعتبارات المساواة بين الجنسين؟
- الجهات الفاعلة في التقييم
- هل تحدد اختصاصات المقيمين الحاجة إلى الخبرة في مجال النوع؟
- هل يشارك جميع أصحاب المصلحة في عملية التقييم؟
- من سيقدم مدخلات لبيانات التقييم؟
- هل سيتم النظر في آراء كل من الرجال والنساء؟
- من سيكون مسئولاً عن توحيد المدخلات وتحديد صحة وأولوية الآراء أو الملاحظات المختلفة؟
- عملية التقييم
- هل ستستخدم الطرق التشاركية؟
- كيف ولمن سيجري نشر نتائج التقييم؟
- هل ستمنح كل من أصحاب المصلحة من الرجال والنساء الفرصة للتعليق رسمياً أو إبداء تحفظاتهم على نتائج التقييم؟
- تغذية مرة أخرى في «جدول الأعمال»!
- كيف تتناسب مبادرتكم مع «الصورة الكبيرة»، أي البرامج الحكومية والأطر السياسية الأكثر شمولاً؟ ما نقاط الدخول للمتابعة والأنشطة التكميلية التي يقدمها هذا الإطار؟
- هل يتضمن تقييمكم توصيات ملموسة لمبادرات المتابعة؟ ما نقاط الدخول الأخرى التي يمكن الوصول إليها لضمان هذه المتابعة؟

- هل يشير تقييمك إلى الآثار المترتبة على الوزارات أو أصحاب المصلحة الآخرين على نطاق أوسع؟ كيف ستبلغون هذه الآثار؟ يمكنك اقتراح أي نقاط دخول ملموسة؟
- هل توثق عملية ونتائج مبادراتك بطريقة تضمن الذاكرة المؤسسية؟
- بشكل عام، كيف ولمن كان التواصل ونتائج المبادرات الخاصة بك؟ (انظر الخطوة ١٠)

١٠- التواصل بين الجنسين

على حين أن أرقام «الاتصالات» هي الخطوة الأخيرة في دليل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، فإن اعتبارات الاتصال نفسها تحتاج إلى «تعميم» أو دمجها في جميع مراحل دورة المشروع أو السياسة.

وبالنظر إلى «الجمهور المرغوب فيه»

- هل يقرأ الرجال والنساء منشورات مختلفة؟
- هل يشاهد الرجال والنساء أو يستمعون إلى وسائط إلكترونية مختلفة؟
- هل أنماط استهلاك وسائل الإعلام (التردد والوقت) مختلفة بالنسبة للرجال والنساء؟
- هل لدى الرجال والنساء معايير مصداقية مختلفة (فيما يتعلق «بالسلطات»، والحجج المستخدمة، وما إلى ذلك)؟
- هل لدى الرجال والنساء قيم مختلفة تجعلهم يستجيبون لرسائل معينة بطرق مختلفة؟

استراتيجية الإطار المجتمعي

وتعني وضع إطار عمل ينص على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع الأنشطة المجتمعية بطريقة تساعد على تحقيق هدف إزالة أوجه عدم المساواة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

نهج المسار المزدوج: وهو تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات المجتمع ؛ وإدخال تدابير خاصة للمرأة.

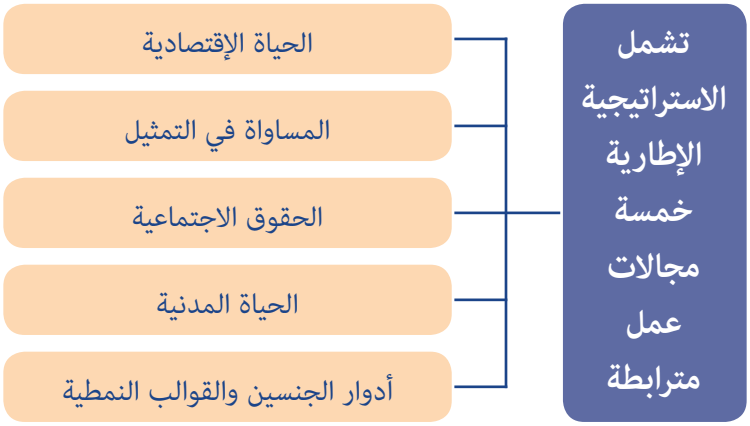

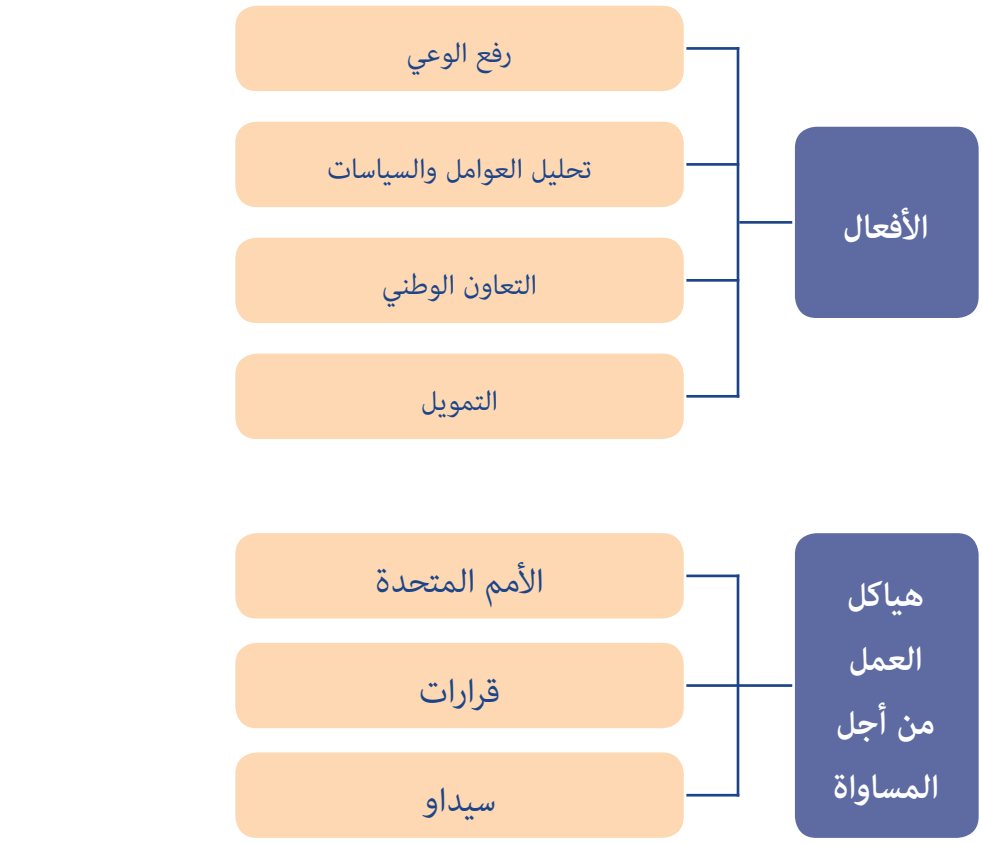
الأفعال
رفع الوعي
تحليل العوامل والسياسات
التعاون الوطني
التمويل
هياكل العمل من أجل المساواة
الأمم المتحدة
قرارات
سيداو

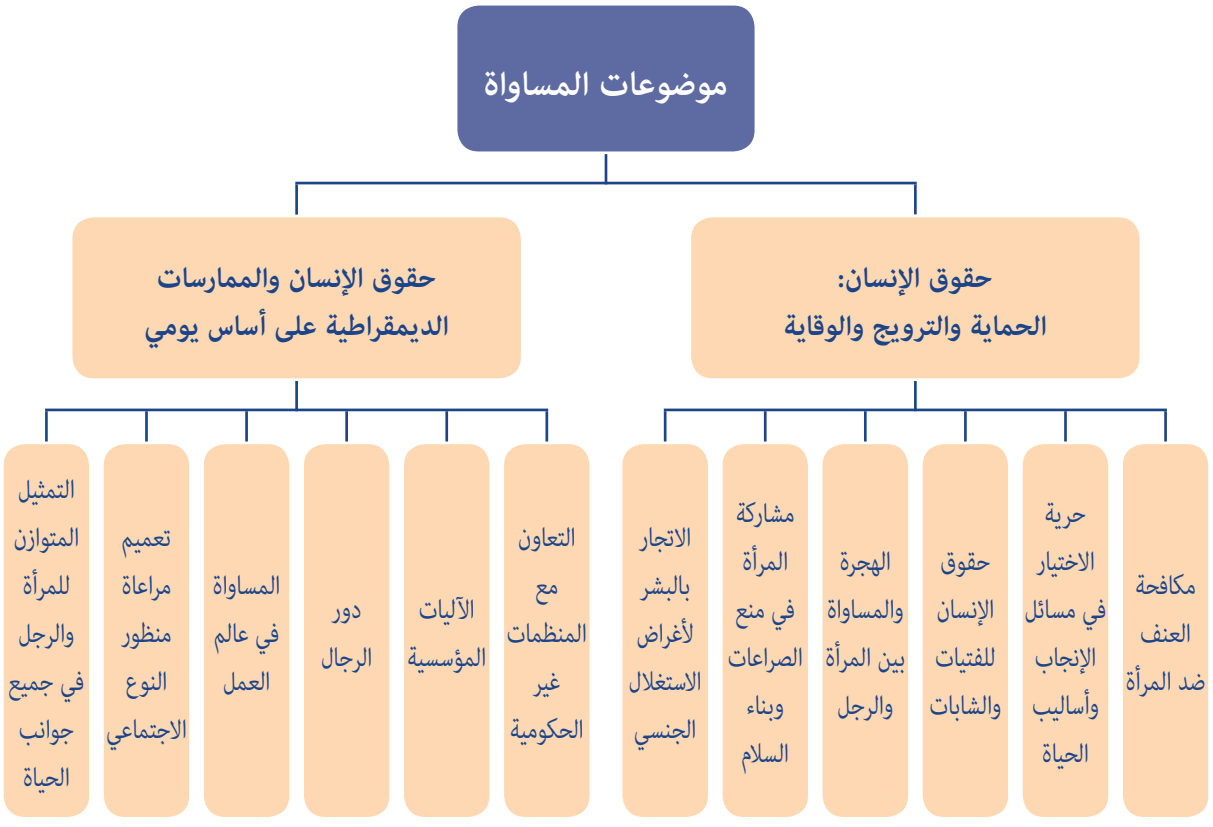
موضوعات المساواة
حقوق الإنسان:
الحماية والترويج والوقاية
حقوق الإنسان والممارسات
الديمقراطية على أساس يومي
مكافحة العنف ضد المرأة
حرية الاختيار في مسائل الإنجاب وأساليب الحياة
حقوق الإنسان للفتيات والشابات
الهجرة والمساواة بين المرأة والرجل
مشاركة المرأة في منع الصراعات وبناء السلام
الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي
التعاون مع المنظمات غير الحكومية
الآليات المؤسسية
دور الرجال
المساواة في عالم العمل
تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي
التمثيل المتوازن للمرأة والرجل في جميع جوانب الحياة

ما التعميم؟

ويشير إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي هو إعادة تنظيم عمليات السياسات وتحسينها وتطويرها وتقييمها، بحيث يتم إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات وفي جميع المراحل من جانب الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في صنع السياسات.

المتطلبات الأساسية

- الإرادة السياسية.
- سياسة محددة للمساواة بين الجنسين.
- الإحصاء.
- المعرفة الشاملة للعلاقات بين الجنسين.
- معرفة الإدارة.
- الموارد المالية اللازمة والموارد البشرية.
- مشاركة الجنسين في عمليات صنع القرار.

متي يكون التعميم؟

- ما الوقت الملائم في عملية السياسة؟
- ما المرحلة المناسبة في إعداد السياسات والتخطيط لها؟
- ما مرحلة تحديد السياسات؟
- ما مرحلة تنفيذ السياسة؟
- ما مرحلة تقييم السياسات؟

ما مجالات السياسة؟

- تمثل مجالات السياسة العامة ذات صلة بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي مجالات هامة، لأنها تؤثر تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على حياة المرأة والرجل،
- و كيف يمكن للمرء أن يبدأ بمجالات الاهتمام الحاسمة؟
- و أين يكون التعميم ؟
- و ما مستويات السياسة؟
- و كيف يمكن النظر إلى جميع المستويات على أنها موقع واحد مهم يتمثل في الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي؟

نقاط للنقاش

- هل تحقيق تكافؤ الفرص يقصد به وضع المرأة في المناصب القيادية؟
- ما الدور المنوط بوحدة تكافؤ الفرص عند وضع السياسات؟ هل من الممكن وضع تصور للوحدات؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص عند صياغة السياسات؟
- هل طبيعة البيانات المتوفرة تراعي أم تتجاهل مراعاة النوع الاجتماعي وتأثيره في صياغة السياسات؟

المصادر

- http://www.hurilink.org/tools/Gender_Mainstreaming_in_PracticeRBC.pdf

الفوارق بين الجنسين

المحتويات

- مقدمة
- الأهمية
- الأهداف
- الفوارق بين الجنسين على المستوى الإقتصادي
- نهج دور المرأة في التنمية
- دليل المستخدم لقياس مدي مراعاة الخدمات الأساسية المقدمه لاعتبارات النوع الاجتماعي
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تعتمد دراسة الفوارق بين الجنسين على فحص مجموعة من القضايا والعوامل المؤثرة في وجود تلك الفوارق مثل:

- دور المرأة والرجل في الأسرة وكذلك في المجال العام.
- العوامل الثقافية التي تشكل أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما.

الأهمية

- الفئات المحرومة في مجتمع معين.
- الأسباب الهيكلية والعوامل التي تساعد على استمرار تهميشهم.
- الموارد والتغييرات المؤسسية والاستراتيجيات اللازمة لحل المشاكل والتقليل من العيوب.

الأهداف

تتبلور الأهداف في الآتي:-

- المقصود بالنوع الاجتماعي/ الجندر.
- المراحل التاريخية التي مرت بها النظريات النسوية.
- أهم العوامل المؤثرة في وجود الفوارق بين الجنسين.
- الدور الذي يمكن أن تلعبه وحدة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الحد من الآثار السلبية المترتبة على هذه الفروق.

الفوارق بين الجنسين على المستوى الإقتصادي (الفقر، التقسيم غير العادل في العمل) تساؤلات ما الفقر؟

- ما الخطأ في المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر؟
- كيف يرتبط النساء والرجال بشكل مختلف؟ الأصول والأرض أو الدخل؟
- ما التجارب الشخصية من الرفاهية والألم في العمل؟
- كيفية تحليل مشكلة الاستحقاق بالنسبة للجنسين.
- التعرف على الصلة بين الجنس والفقر.

- التصنيف من منظور النوع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن نتائج الرفاهية.
- تسليط الضوء على أهمية الربط بين الجنس والفقر من جانب الإناث.
- أن يكون الجنس في التحليل العام إشكالي ومعمم.

تقييم محاولات قياس النوع الاجتماعي

- استخدام مؤشرات واسعة النطاق.
- التحقق من مصداقية تلك المؤشرات.
- كيف يمكن لتلك المؤشرات أن تكشف عن العمليات الاجتماعية التي تخلق الفقر؟
- كيف ترتبط النساء والرجال على وجه الخصوص بالسياق الاجتماعي بشكل مختلف بالأصول الهامة مثل الأرض والعمل؟

المنهجية

- أن يكون النوع الاجتماعي مرئيًّا.
- أن يكون الدخل الفرعي مشكلة.
- إعفاء نماذج حالات
- أن تكون العلاقة بين الجنسين مرئية من خلال تقسيم الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة عن غيرها.
- المؤشرات الاجتماعية
- نسبة الجنس عند الولادة.
- تفضيل الابن.
- حالة التغذية.
- مشكلة الصحة الإنجابية.
- يعد تحليل البنك الدولي للفجوة بين الجنسين في التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جزئيًّا ومضللاً.
- نحو مفهوم أوسع للفقر
- أدلة فحص.
- الرفاهية الجسدية.

- تجارب شخصية من الرفاهية/ المتعة وألم العمل.
- في حالة التمويل المتناهي الصغر، فإن التوتر بين المعايير الموضوعية لأجور المهارات والقضايا الصحية والأهداف الذاتية المتعلقة بإعداد العمل وقيمته.
- أن يقوم التقييم الريفي التشاركي بجمع المعلومات بطريقة تتأثر بشدة بالعلاقات الاجتماعية القائمة والتسلسل الهرمي.
- الحاجة إلى التحليل السياقي.
- تحليل الاستحقاق.
- المرأة والأراضي والقوانين العرفية.
- العمل هو الأصل الوحيد للفقراء.
- تحديات المرأة.
- غياب الحماية القانونية.
- الافتقار إلى حقوق الملكية.
- الحصول على التعليم.
- انعدام الأمن والفقر
- سوء التغذية... الخ

نهج دور المرأة في التنمية

- التركيز على القصور في سياسات التنمية.
- إدراج خطط مصنفة وفق الجنس، تهدف إلى تحسين وضع المرأة.
- زيادة تمثيل المرأة في المستويات المختلفة.
- تغيير القوانين غير المنصفة والتمييز ضد المرأة.
- إدماج المرأة علي المستوي اللامركزي.

تتمثل المشكلة الرئيسة في تقرير التنمية البشرية أنه يقبل الإقتصاد الليبرالي كما هو عليه، وذلك على افتراض أن المرأة تدمج في الإقتصاد الليبرالي، وأنها تقبل البنية الاجتماعية والسياسية القائمة التي تعد عادلة من وجهة نظره.

كما افترض مجموعة واحدة متجانسة من النساء ومن ثم فقد فشل في تصنيف وضعية المرأة.

المسألة الحقيقية هي: الاستحقاق

- إخفاق الاستحقاق.
- لم تحدث الوفاة في المجاعات بسبب عدم كفاية الأغذية عمومًا في البلد ككل، بل لأن بعض الأشخاص استبعدوا من الحصول على الغذاء؛ ولأنهم لم يتمكنوا من إنتاجها بأنفسهم ولم يتمكنوا من دفع ثمنها في السوق. ومن ثم فقد ماتوا. هنا تكون المطالبات المؤسسية على الدولة لتوفير الغذاء لهم.

دليل المستخدم لقياس مدى مراعاة الخدمات الأساسية المقدمةلاعتبارات النوع الاجتماعي

- استفادة النساء أقل من الرجال من أنظمة الحكم الحالية.
- يرتبط النوع الاجتماعي والحكم والخدمات الأساسية بشكل لا ينفصل.
- لا تكون إصلاحات الإدارة الحالية مستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي في أحيان كثيرة، ولكنها لا تتسم بالحياد بين الجنسين.
- ان سماع الصوت والمساءلة ضروريان.
- يجب أن تصل أصوات المرأة إلى صانعي القرار السياسي، وأن توجه تصميم البرامج وتنفيذها، وأن تشارك بنشاط في الرصد والتقييم.
- تعد المساءلة تجاه المرأة أمرًا حيوياً في كل مرحلة من مراحل العملية ولكن آليات مشاركتها ومعلوماتها (مؤشرات) غير موجودة.
- من الضروري توفير معلومات عن احتياجات المرأة وإمكانية الوصول إليها والنواتج ونتائجها ومؤشراتها.
- عدم وجود مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الأساسية.
- يجب وجود مؤشرات تكون حساسة لاعتبارات النوع الاجتماعي لتساعد على كيفية القياس.
- وجود قائمة تدقيق لتوجيه كيفية قياسنا.
- هل تراعي البيانات (من الافتراضات إلى المؤشرات) الفوارق بين الجنسين؟
- هل تحليل البيانات مصنفة وفقًا للجنس؟
- هل تحليل البيانات يراعي الفوارق بين الجنسين؟
- هل هناك مجموعة متنوعة من مؤشرات المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج المتعلقة بتقديم الخدمات في قاعدة البيانات؟

وإذا لم يكن الأمر كذلك، وجب التفكير في مصادر بديلة للبيانات والمؤشرات.

لابد من الإجابة عن تلك التساؤلات:

- إلى أي مدى تصل الخدمات المتاحة إلى النساء والفتيات؟
- ما النساء / الفتيات اللواتي يتم الوصول إليهن وما المفقودات؟
- لماذا تفتقد النساء والفتيات الخدمات الأساسية؟
- لماذا نقص/ عدم كفاية العرض؟ آليات تسليم غير فعالة أو غير فعالة؟
- لماذا نقص / عدم كفاية الطلب؟ عدم وجود صوت ومشاركة في صنع القرار؟
- لماذا عدم الوصول؟ أو انعدام المساءلة؟
- لماذا تكون الإمدادات غير لائقة؟ أم أنها ناتجة عن عوامل أخرى؟

النوع الاجتماعي ـ البيانات المصنفة

- يدرج تقديم الخدمات في العديد من تقييمات الإدارة، إلا أن مؤشرات تقديم الخدمات تميل إلى أن تكون عامة وغير مصنفة على نحو كاف (وفقا للنوع الاجتماعي أو غيرها من المتغيرات الاجتماعية - الإقتصادية) لتقديم إجابات مفيدة عن الأسئلة الرئيسية. ويعود ذلك أحيانًا إلى قيود في حجم العينة أو المنهجية المستخدمة.
- لا يراعي التحليل - في معظم التقييمات - الفوارق بين الجنسين، حتى عندما تتوفر مؤشرات مصنفة حسب الجنس.

الأدوات والأطر

- تحتاج الأدوات والأطر إلى تطوير أساليب ومنهجيات لإنشاء بيانات جديدة موجهة نحو العمليات.
- عادة ما تفتقر البيانات الموجهة نحو العمليات في مجالات أخرى غير التعليم، حيث توفر بيانات التعليم وبيانات نظم المعلومات الإدارية في بعض البلدان تغطية معقولة للعمليات ذات الصلة بالمدارس (مثل الالتحاق، والتغيب، والتسرب، والتقدم والإكمال). عادة ما تكون هذه البيانات مصنفة حسب الجنس.

أساليب وأطر لتوليد بيانات عملية جديدة

وتتمثل في:

- أدوات الحكم للمساءلة.
- نهج متعدد الأبعاد للفقر يولد أنواعًا جديدة من المؤشرات المتعلقة بالخدمة.
- الأطر والأدوات الإقتصادية المتعلقة بإصلاح القطاع العام.
- مسوحات استخدام الوقت.
- تحليل ميزانية المجتمع المدني والميزانية التشاركية.
- الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

أدوات الحكم للمساءلة

- **الطريقة الكمية:** تستخدم مسوحات طبقية عشوائية للمواطنين الأفراد الذين استخدموا بالفعل الخدمات لتحديد خبرات مختلف المجموعات الاجتماعية والإقتصادية، تتفق مع المعايير المختلفة التي قد تستخدمها كل مجموعة للحكم على جودة وكفاءة خدمة معينة.
- **الطريقة النوعية:** تستخدم مجموعات التركيز المجتمعية لتقييم كيفية تقديم الخدمات.

وبالرغم من أن التطبيقات الحالية للأدوات لم تكن مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، يمكن بسهولة تعديل كلا النهجين من خلال أساليب جمع البيانات التي تراعي الفروق بين الجنسين، وتصنيف بيانات المسح حسب الجنس وفئات التركيز المنفصلة للنساء والرجال.

ويعد نهج الفقر متعدد الأبعاد: مولدًا لأنواع جديدة من المؤشرات المتعلقة بالخدمة

- وتُعرّف هذه الأبعاد المفقودة للفقر على أنها جودة التوظيف، والتمكين، والسلامة الجسدية، والقدرة على التعميم دون خجل، والرفاهية النفسية والذاتية.
- وتم تطوير وحدات أولية للسلامة البدنية والأمن، والرفاهية النفسية والذاتية، والوكالة والتمكين، والقدرة على التعميم دون خجل، والعمالة.
- وتختلف الحساسية بين الجنسين للوحدات، وتدعو وحدة التوظيف على وجه الخصوص إلى تصنيف جميع المؤشرات حسب الجنس. ومع ذلك، تشير الوحدة المعنية بالسلامة والأمن إلى أن العنف الأسري سيتم تغطيته في المسوحات الصحية، ويقترح نموذجًا منزليًا حول العنف بشكل عام لا يبدو أنه يحدد جنس الضحية.

الأطر والأدوات الإقتصادية المتعلقة بإصلاح القطاع العام

- الإدارة القائمة على الأداء.
- الميزانية على أساس الأداء.
- إدارة الجودة الكلية.
- مراقبة الإنفاق العام.
- مسوحات تتبع الإنفاق العام أداة رصد مصممة لتحديد المشكلات في تنفيذ الميزانية.

وتجري المسوحات الكمية لتقديم خدمة قياس مدى كفاءة استخدام وحدة تقديم الخدمة للأموال التي تتلقاها.

ويركز تحليل معدل حدوث الفوائد على حصة الفوائد التي تتلقاها المجموعات المختلفة من الإنفاق العام المعيّن، ويمكن دمجها مع تحليل الطلب لقياس مدى التغير في الخدمات أو تقديم الخدمات.

المسوحات الكمية	مسوحات تتبع الإنفاق العام
• بما أن وحدة جمع البيانات هي مؤسسة (مدرسة، عيادات صحية، لا يمكن تصنيف البيانات بسهولة حسب الجنس). • ومع ذلك، فإن الكثير من البيانات لها بعد من منظور النوع الاجتماعي ويمكن أن تقدم صورة جيدة عن الإنفاق على البنية التحتية للمؤسسات.	• لا يمكن تصنيفها بسهولة حسب الجنس ولا تراعي الفوارق بين الجنسين. • ومع ذلك، فإن التصميم الذي يراعي التصنيف حسب الجنس ويسعى إلى إشراك النساء والرجال، فضلا عن تحليل النتائج مراعيه لمنظور النوع الاجتماعي، ويمكن أن يوفر معلومات مفيدة عن وصول المرأة إلى الخدمات.

مسوحات استخدام الوقت

- يعد الوقت بعدًا هاما للوصول إلى الخدمات من عدة وجهات نظر، خاصة للنساء والفتيات.
- ويمكن أن يكون مقدار الوقت الذي تستوعبه مسؤوليات الأسرة الأساسية للمرأة مثل جلب المياه أو شراء الخبز حاجزًا أمام الوصول إلى خدمات أخرى.
- كما يؤثر الوقت المحدد الذي تتوفر فيه الخدمات على الوصول، ليصبح حاجزًا إذا تزامن مع توقيت أولوية أخرى أو أنشطة غير تقديرية، مثل رعاية الأطفال، مع اصطحاب الأطفال إلى المدرسة أو من ساعات العمل أو منها الوقت اللازم للوصول إلى نقطة تقديم الخدمة، ثم الانتظار للحصول على الخدمة والحصول عليها يمكن أيضًا أن يقلل من وصول المرأة إذا كان هناك تعارض مع أنشطة أخرى.

تحليل ميزانية المجتمع المدني والميزانية التشاركية

تعد تنمية قدرات مجموعات المجتمع، بما في ذلك النساء، لإجراء تحليل الميزانية واستخدام الإحصاءات والمؤشرات الحساسة للنوع لرصد تنفيذ الميزانية، استراتيجية مهمة للعمل مع المجتمع المدني.

استخدامات تحليل المجتمع المدني والميزانية التشاركية استخدمت النتائج في: -

- التأثير على سياسات ونتائج الميزانية، بما في ذلك تقديم الخدمات، من خلال البحوث المالية التطبيقية المطبقة، والنشر الفعال والدعوة.
- كشف الفساد ومحاسبة الجناة.
- المطالبة بمساءلة الممثلين المنتخبين.
- الدعوة للتغييرات في الأولويات والبرامج الحكومية، بما في ذلك تحسين تقديم الخدمات.
- تعزيز الديمقراطية والحكم الأفضل من خلال تزويد المواطنين بمعلومات عن سياسات وأداء المرشحين للانتخابات.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

- تتشارك الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي معظم مبادئ موازنة المجتمع المدني، ولكنها تركز بشكل خاص على دمج منظور النوع الاجتماعي في الميزانيات المحلية والوطنية من خلال التحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة النساء أو المجموعات النسائية.
- أدوات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تقييم المستفيدين مصنفة حسب الجنس لتقديم الخدمات العامة وأولويات الميزانية.
- المستفيدين من النفقات العامة المصنفة حسب الجنس من تحليل الحالات.
- تقييم سياسة الوعي بالجنسين من الإنفاق العام حسب القطاع.
- بيان الميزانية (النفقات) المراعي للنوع الاجتماعي.
- تحليل مفصل حسب الجنس للميزانية المتعلقة باستخدام الوقت.

نقاط للنقاش

- هل يوجد فرق بين الجنس والنوع الاجتماعي؟
- هل مفهوم النوع الاجتماعي يعتبر شيء خاص بالمرأة فقط؟
- ما أبرز العوامل المؤثرة في تهميش النساء؟
- ما الدور المنوط بوحدة تكافؤ الفرص في التوعية بالفروق بين الجنسين؟
- المؤشرات الاجتماعية للفروق بين الجنسين (التعليم، المستوى التدريبي).
- التفرقة بين الجنسين ثقافيًّا (الموروثات الثقافية والقوانين العرفية).
- الفوارق بين الجنسين على المستوى الإقتصادي(الفقر، التقسيم غير العادل في العمل).
- الصحة والتغذية كمؤشر كاشف للفروق بين الجنسين.
- الفجوة النوعية في مجال السياسة.

المصادر

- استنادًا إلى دليل المستخدمين لقياس أساسيات الحساسية بين الجنسين - تقديم الخدمات
http://www.undp.org/oslocentre

المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المحتويات

- مقدمة
- الأهمية
- الأهداف
- المناهج المختلفة للمساواة بين الجنسين
- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

- يرتبط مفهوم العدالة بمجموع القواعد القانونية والمعايير الأخلاقية التي يعتمدها مجتمع ما في تنظيم العلاقات بين أفراده فيما يخص الحقوق والجزاءات والواجبات.
- وللعدالة مظهران: أحدهما يرتبط بالمؤسسات القانونية والقضائية التي تضمن التسيير العادي للعلاقات التي تربط الناس بعضهم بالبعض الآخر. والآخر يرتبط بالعدالة كدلالة أخلاقية تتضمن اختيارات الأشخاص أنفسهم.
- ويتطرق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بصورة مباشرة إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ويتطلب من كافة الجهات التعاون من أجل زيادة نسبة مشاركة المرأة وتمكينها من أجل القدرة على الوصول إلى الموارد لتحقيق العدالة والإنصاف.

الأهمية

- التعرف على أهمية وسبل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين دون تمييز من أجل تمكين المرأة.
- تواجه الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم حواجز كبيرة عند التنقل في نظام العدالة الرسمي، بما في ذلك:
  - حواجز التكلفة، والمسافة.
  - عدم معرفة حقوقهن أو نظام العدالة الرسمي.
  - التهديد بالعقاب الاجتماعي أو الوصمة إذا ما اقتربوا من نظام العدالة الرسمي.

ويتم التعرف علي المقصود بالعدالة الاجتماعية:

- المواثيق الدولية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة وكيفية مواجهتها.
- اقتراح / تنفيذ سياسات تقديم الخدمات بسهولة للمرأة مع تطوير الهياكل المؤسساتية وسياساتها وآليات عملها وتواصلها مع المتضررات لتحقيق نتائج مبنية على العدالة والإنصاف.
- تطوير نظام شكاوى واضح كي تستطيع النساء الوصول لأنظمة العدالة.
- تنظيم حملات مناصرة وضغط لتوعية المجتمع بهدف تغيير النظرة التقليدية للمرأة.

المناهج المختلفة للمساواة بين الجنسين

هناك العديد من السياسات المختلفة لنهج المرأة والمساواة بين الجنسين وهي:

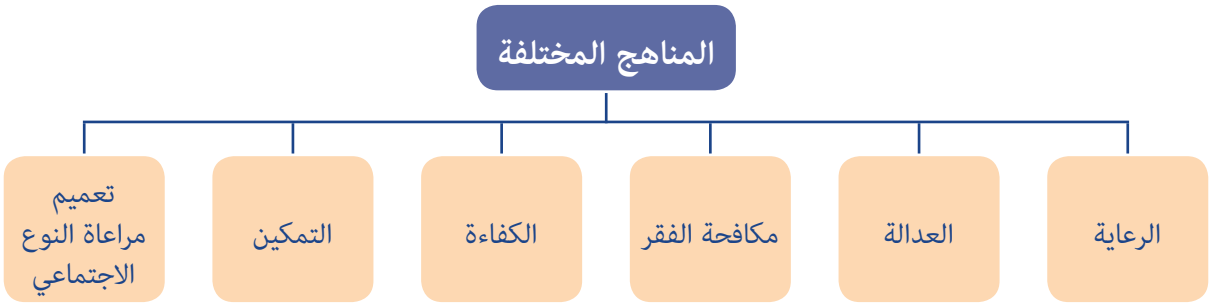

- **نهج الرعاية:** ساد من ١٩٥٠-١٩٧٠. وكان يهدف إلى جعل المرأة في التنمية كأمهات أفضل، حيث ينظر إلى النساء باعتبارهن مستفيدات سلبيات من التنمية يشددن على دورهن الإنجابي، وتلبية الاحتياجات العملية في هذا الدور من خلال توزيع المساعدات الغذائية من أعلى إلى أسفل، والتدابير المتخذة لمكافحة سوء التغذية وتنظيم الأسرة.
- **نهج العدالة:** ظهر في عقد ٧٦-٨٥ للأمم المتحدة للمرأة في إطار نهج «النمو مع الإنصاف»، وهدف إلى تحقيق العدالة للمرأة التي ينظر إليها على أنها مشاركة نشطة في التنمية مع الاعتراف بالدور الثلاثي للمرأة (الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية)، ويسعى إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية بين الجنسين من خلال التدخل المباشر للدولة التي تعطي الاستقلال السياسي والإقتصادي والحد من عدم المساواة مع الرجال.
- **نهج مكافحة الفقر:** ظهر من السبعينيات في سياق نهج الاحتياجات الأساسية للتنمية. وهو النهج الثاني المتعلق بدور المرأة في التنمية، ويهدف إلى ضمان أن تزيد النساء الفقيرات من إنتاجيتهن، ولا سيما في مشاريع توليد الدخل الصغيرة، ولكنه ينظر إلى فقر المرأة على أنه مشكلة التخلف، وليس التبعية. ولا يزال النهج الأكثر شعبية مع المنظمات غير الحكومية.
- **نهج الكفاءة:** هو النهج المتعلق بدور المرأة في التنمية، الذي اعتمد منذ أزمة الديون في الثمانينات. يهدف إلى ضمان أن تكون التنمية أكثر كفاءة وفعالية من خلال المساهمة الإقتصادية للمرأة، حيث أن المشاركة كثيرا ما تساوي الإنصاف وصنع القرار. ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية للجنسين مع الاعتماد في جميع الأدوار الثلاثة ومفهوم مرن لوقت المرأة.
- **التمكين:** النهج الذي وضعته نساء العالم الثالث بهدف تمكين المرأة من خلال زيادة الاعتماد على الذات. ويعترف صراحة بمركزية السلطة وحاجة المرأة إلى مزيد من القوة لتحسين الوضع. يعبر عن تبعية المرأة من حيث القمع الذكوري والاضطهاد الاستعماري. يعترف بالدور الثلاثي؛ يسعى إلى تلبية المصالح الاستراتيجية بشكل غير مباشر، من خلال تعبئة القواعد الشعبية للاحتياجات العملية للجنسين.

- **تعميم مراعاة النوع الاجتماعي:** مرتبط بالمؤتمر العالمي في بيجين في عام ١٩٩٥، ومنهاج عمل بكين الذي يشير إلى الاستخدام الرسمي الأول للأمم المتحدة لهذا المصطلح. كانت الدعوة إلى «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي» تتويجا لمتغيرين مترابطين في الخطاب قبل بكين: **المرأة في التنمية من أجل نوع الجنس والتنمية.**

«ادماج المرأة» في «تعميم مراعاة النوع الاجتماعي»

- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي
- المرأة في التنمية من أجل النوع والتنمية
- بعض التحسينات في الظروف المادية للمرأة، ولكن لم يحرز تقدم يذكر في وضعهن.
- تم تجاهل طبيعة علاقة المرأة في التبعية وظلت علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين دون تغيير.

«إدماج المرأة» مقابل «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي»

- يتعلق بالمشكلة الثانية المرتبطة بالأنشطة الإنمائية الرسمية، واستمرار تهميش المرأة وقضايا المرأة من التنمية «السائدة»
- ويرجع ذلك أساسا إلى الكيفية التي نفذت بها عملية تنمية المرأة: إنشاء الأجهزة الوطنية للمرأة ووحدات مكافحة العنف، والتركيز على «المشاريع النسائية».
- كان ينظر إلى «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي» باعتباره وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع «مساعي المنظمة».
- إدماج تكافؤ الفرص في السياسات المجتمعية.
- استراتيجية إطارية بشأن المساواة بين الجنسين.
- برامج العمل.
- التعميم في مجالات مختلفة.
- العمالة وسوق العمل.
- سيدات الأعمال.
- التعليم والتدريب.
- حقوق الشعب.
- التعاون من أجل التنمية.
- سياسة التوظيف.

استنادا إلى التقدم المحرز في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١١ الإطار قانوني

- ولكي تكون المرأة قادرة على الوصول إلى العدالة، فإن الأطر القانونية والدستورية أساسية لتكفل حقوق المرأة.
- إنهاء التمييز القانوني الصريح. (تم تقسيم الولاية القانونية بين المسائل العامة والخاصة، وترك المجال الخاص للأسرة خارج العدالة).
- توسيع نطاق حماية سيادة القانون.
- تحمل مسئولية آثار تطبيق القانون.

العوائق أمام العدالة الرسمية

تواجه الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم حواجز كبيرة عند التنقل في نظام العدالة الرسمي، بما في ذلك:

- حواجز التكلفة، والمسافة واللغة.
- عدم معرفة حقوقهن أو نظام العدالة الرسمي.
- التهديد بالعقاب الاجتماعي أو الوصمة إذا ما اقتربوا من نظام العدالة الرسمي.

سلسلة العدالة

١- إجراءات واضحة

- بروتوكولات موحدة.
- لوائح لإنفاذ القانون والآليات لضمان التنسيق بين مختلف أجزاء النظام.
- هناك حاجة أيضا إلى تمويل كاف ومستدام، فضلا عن تدابير لرصد التنفيذ.

٢- الخدمات المتكاملة والمتخصصة

- المحطات الواحدة من خلال الجمع بين الشرطة والطب الشرعي وخدمات الرعاية الصحية تحت سقف واحد، فإنها تقلل من عدد الخطوات التي يتعين على المرأة اتخاذها للوصول إلى العدالة.

٣- وضع المرأة على الخط الأمامي لنظام العدالة

- وجود المرأة في الشرطة والقضاء مسألة تتعلق بالمساواة والإنصاف، وأيضا الحفاظ على ثقة الجمهور في نظام العدالة.

هناك عشر نهج مُجربَة لجعل نظم العدالة تعمل لصالح المرأة

- دعم المنظومة القانونية للمرأة.
- دعم مراكز الشباك الواحد والخدمات المتخصصة للحد من التناقص في سلسلة العدالة.
- تنفيذ إصلاح قانون يراعي الفوارق بين الجنسين.
- استخدام نظام الحصص لزيادة عدد المشروعات.
- وضع النساء على الخط الأمامي لإنفاذ القانون.
- تدريب القضاة وقرارات الرصد.
- زيادة وصول المرأة إلى المحاكم ولجان الحقيقة في سياقات النزاع وما بعد النزاع.
- تنفيذ برامج التعويضات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.
- الاستثمار في وصول المرأة إلى العدالة.
- وضع المساواة بين الجنسين في صميم الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نقاط للنقاش

- هل المساواة هي العدالة الاجتماعية؟
- كيف تصل المرأة إلى العدالة؟
- ما أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة؟
- هل تؤثر العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية؟
- ما الأدوار المحلية والعالمية لتحقيق العدالة؟

المصادر

- http://progress.unwomen.org/legal-frameworks/
- http://progress.unwomen.org/ten-recommendations-to-make-justice-systems-work-for-women/

مؤشرات النوع الاجتماعي

المحتويات

- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (مع ذكر ما يتعلق بتمكين المرأة)
- وضع مصر حالياً في توفير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (الثلاثة مستويات Tier 1 - Tier 2 - Tier 3)
- أهمية الاحصاءات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي
- الفرق بين المؤشر والإحصاء
- متطلبات إحصاءات النوع الاجتماعي
- أساليب جمع البيانات
- الصعوبات التي تواجه قياس المؤشرات
- مناقشة التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (إصدار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تمثل الاحصاءات الرسمية جزءًا من الاحصاء الوصفي ويتم إنتاجها من قبل الجهات الحكومية والتي يتم تصميمها وتنفيذها لجمع بيانات حول قضية معينة، وتعتمد علي العديد من المصادر التى تهدف إلى تزويد المؤسسات الحكومية وأصحاب المصالح ومؤسسات المجتمع المدنى بهدف توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الإقتصادى والاجتماعي والبيئى.

ولكي يتم التخطيط للنوع الاجتماعي بصورة فعالة ومؤثرة، يجب أن يكون هناك كفاءة في استخدام الموارد المتاحة بكافة أنواعها، ومن هذا المنطلق لابد وان ترتبط عملية التخطيط بالمؤشرات لتحقيق الأهداف وتتبع مراحل المتابعة والتقييم، مما يحقق آثار هذا الجهد علي العملية التنموية.

ويعد المؤشر الوسيلة التي توصف الخصائص الإقتصادية والاجتماعية وغيرها في وقت ومكان محددين، ويكون في صورة نسبة أو معدل أو رقم مطلق يساعد متخذ القرار علي تقييم الخطط وبرامج التنمية وأهدافها المحددة، ويمكن من خلال المؤشرات تحديد المشكلات والقضايا الملحة لوضع الأهداف ورسم السياسات وقياس مدي تحقيقها، لأنها تعتمد علي تشخيص الفجوات النوعية المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي.

الهدف الرئيس

تتمثل أهمية الجلسة في تعريف المشاركين بكيفية استخدام البيانات والاحصاءات في التخطيط للنوع الاجتماعي بما يعمل علي تضييق الفجوة النوعية.

الأهداف الفرعية

- التعرف علي المفاهيم المتعلقة بالمؤشرات / الاحصاءات/ البيانات / المعلومات.
- التعرف علي المصادر المختلفة للحصول علي البيانات والمعلومات.
- التعرف علي أساليب جمع البيانات والمعلومات.
- معرفة الفرق بين المؤشر والاحصاء.
- كيفية تحديد المشكلات من خلال دراسة البيانات.
- التعرف علي أهمية الاحصاءات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

المفاهيم

- **الإحصاءات:** وهي عبارة عن أرقام تجيب عن تساؤل كم المقدر ؟ وكم العدد ؟ والأرقام تكون بشكل كلي أو إجمالي مثل الأعداد والنسب في الجداول والرسومات البيانية.
- **البيانات:** وهي عبارة عن الأرقام في حالتها الخام بعد تجميعها من مصادر متعددة وتحويلها إلى نسب أو معدلات.
- **المعلومات:** وهى تجميع البيانات في شكل له معني، ويوضح العلاقة بين البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم.
- **المؤشر:** هو عبارة عن معلومات احصائية لإلقاء الضوء عن مشكلات بعينها أو تساؤلات أو قضايا، قد تكون رقما واحدا أو أرقاما موزعة علي عده فئات.

المصادر المختلفة للحصول علي البيانات والمعلومات وهي تتكون من:

- التقارير المحلية
- التقارير الدولية
- المسح السكاني DHS
- تعداد السكان
- المراصد
- المسوح بالعينة
- وحدات التنمية المستدامة بالجهات المختلفة، خاصة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
- اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

أدوات جمع البيانات

- دراسات الحالة.
- التقييم السريع.
- المقابلات.
- الملاحظة.
- المسوح.

احصاءات النوع الاجتماعي

عادة ما يتم جمع الإحصاءات لمختلف الأنشطة السائدة في الدولة، ويكون ضمن هذه الإحصاءات ما يخص المرأة والرجل، ولكن قد لا تتضمن مختلف الأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ولكي يكون هناك إدراك بمفهوم الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي التي نسعى للتعريف بها وبأهميتها، فإنه يمكن عرض مجموعة من المحددات التي من خلالها يمكن التعرف علي أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي:-

- أنها تمتد إلى ما وراء التفصيل المجرد للبيانات حسب الجنس.
- تعكس قضايا النوع الاجتماعي والفروقات في المجتمع.
- أسلوب لبيان حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- أسلوب لمساءلة الحكومات بمدى تمسكها بالالتزامات الدولية القائمة.
- ضرورية من أجل تتبع التقدم، ورصده وتقديم تقرير عنه، وتقييم السياسات والبرامج وإعادة صياغة تلك السياسات على أساس هذه البيانات والمؤشرات الإحصائية.

تعريف مؤشرات النوع الاجتماعي

هي الأداة الرئيسة لقياس المتغيرات التي تحدث في المجتمع وتحديد مستوى مشاركة المرأة والفئات الأخري في مختلف مجالات التنمية خلال فترة محددة من الزمن.

الفرق بين المؤشر والاحصاء

المؤشر	الاحصاء
• يعبر عن ظواهر أعم وأشمل. • كل مؤشر يمكن أن يكون احصاء. • قياس كمي لظواهر أو متغيرات ترتبط بهدف معين أو معيار. • يصب علي الوقائع أو الأحداث الموضوعية. • جزء من كيان أكبر أو إطار معلومات للقدرة علي اتخاذ قرار.	• لا يرتبط بهدف أو معيار. • ليس كل احصاء مؤشر. • يعبر عن وقائع أو أحداث موضوعية وليس عن آراء. • ليس من الضروري أن ينتمي لكيان أكبر.

متطلبات إحصاءات النوع الاجتماعي

- تجميع البيانات مصنفة ذكور / إناث وعلي مستوي ريف وحضر وموضحه بالمجالات والقضايا.
- تكون قابلة للاستخدام لإعداد مؤشرات متعلقة بالمجال.
- تكون موحدة المضمون والمفاهيم في فترة زمنية معينة ووفق تسلسل زمني تسمح بتتبع الموضوعات والمشكلات المختلفة.

الصعوبات التي تواجه قياس المؤشرات

- ضعف الموارد المالية المطلوبة للعديد من القضايا والمشكلات،وممكن تكون ليست ذات أولوية.
- ضعف الكادر البشري المتخصص في معظم الجهات.
- ضعف التجهيزات اللوجيستية.
- عدم وجود وعي كافٍ بأهمية بناء قواعد البيانات الخاصة بكل جهة.
- وجود قصور في التشريعات القائمة تؤثر سلباً على آلية جمع البيانات مع ضعف في آلية التنسيق والأداء التنفيذي فيما بين تلك الجهات.
- ضعف آلية التنسيق بين الجهات مما يسبب عوائق في إنتاج البيانات في كل جهة، وهذا يؤثر على جودة البيانات, وإحداث تضارب في البيانات المنشورة أو عدم استخراجها في الوقت المناسب لخدمة المستخدمين.

نقاط للنقاش

- ماهو المؤشر وطرق استخدامه ؟
- كيف تم تطوير مؤشرات الأهداف الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة.
- كيف يمكن تقدير استفادة المرأة من المؤشرات في كافة القطاعات ؟
- كيفية استخدام البيانات والمؤشرات في التخطيط للنوع الاجتماعي؟
- ماهي التحديات التي يمكن أن تواجه إنتاج البيانات المصنفة حسب الجنس لتساهم في إنتاج مؤشرات؟

المصادر

- https://www.data2x.org/wp-content/uploads/2017/05/UNWomenList_GenderSDGIndicators.pdf
- https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11803Official-List-of-Proposed-SDG-Indicators.pdf
- http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2014/02/140214-SDSN-indicator-report-DRAFT-for-consultation.pdf
- http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/608
- http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/45/45_develop_bridge72.pdf
- التقرير-الوطنى-عن-تطوير-إحصاءات-النوع/ http://nwrcegypt.org/
- http://iknowpolitics.org/sites/default/files/gender_index.pdf

سياسات النوع الاجتماعي والإقتصاد الجزئي

المحتويات

- مدي إرتباط النوع الاجتماعي بالتنمية الإقتصادية
- المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية (الفرق بين المرأة في التنمية والمرأة والتنمية – العلاقات بين الرجال والنساء في البيئات المختلفة)
- دور المرأة في عملية التنمية (التمويل وتعزيز فكرة الشمول المالي – التجمعات النسائية – تعزيز دور الدولة في تمكين المرأة إقتصاديا [مبادرات])
- دور الإقتصاد المنزلي (من يقوم به – هل نعتبر هذا العمل جزء من الإقتصاد غير الرسمي؟ - العمل بدون أجر – القيمة المضافة ضمن العمالة المنزلية)
- الفصل بين الجنسين في مجال العمل وارتباطه بأسباب اختلاف الدخل بين المرأة والرجل - هل يؤدي التغيير في مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى تغيرات في البيئة المنزلية (أي العمل أو الادخار أو الطلاق أو عدد أقل من الأطفال؟)
- تقييم آراء الرجال والنساء حول الانفاق العام
- تأثير القرارات الحكومية علي النوع الاجتماعي (آليات التسعير- العرض والطلب- السياسات الضريبية – آليات منح الاعانات علي الإنتاج)
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

يعتبر مقياس الإقتصاد الجزئي من المقاييس الضرورية لفهم وتفسير الظواهر الإقتصادية من خلال أدوات عملية لتحليل سلوك الفرد سواء أكان منتجًا أو مستهلكًا وقد يكون مستثمراً أو ممثلا لهيئة حكومية . وبالتالي من الضروري التطرق إلى تأثير سياسات الإقتصاد الجزئي علي تحقيق تمكين المرأة ومشاركتها في العملية التنموية.

تشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات التى تشكل للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوى على عواقب اقتصادية كلية وخيمة. ورغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فلا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس. ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل. فلايزال تدنى مشاركة الإناث في سوق العمل عن مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يلاحظ أن المرأة في القطاع غير الرسمي وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجل عن الذكور كذلك تواجه المرأة فروقا كبيرة في الأجور بينها وبين نظرائها. وفي كثير من البلدان، تؤدي التشوهات والتمييز في سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال.

الأهمية

تتشكل الأهمية في التعريف بمدي ارتباط الإقتصاد الجزئي بتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين.

الأهداف

تتبلور الأهداف في الآتي: -

- تعريف الإقتصاد وإرتباطه بسياسات النوع الاجتماعي.
- الفرق بين الإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي.
- تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية التنمية وارتباطها بالإقتصاد الجزئي.

الإقتصاد المنزلي

- تحديد ماهية الإقتصاد المنزلي
- من يعمل؟
- هل يعد ذلك العمل كجزء من الإقتصاد غير الرسمي؟
- العمل بدون أجر وانخفاض قيمة العمل؟
- القيمة المضافة ضمن العمالة المنزلية.

تبعية المرأة

البناء من منظور النوع الاجتماعي بين الإنتاج الرأسمالي والإنجاب البشري. وقد حددت الدراسات المتعلقة بتمكين المرأة منذ فترة طويلة الانقسام بين إنتاج السلع الأساسية في الإقتصاد الرأسمالي وإعادة إنتاج البشر، وقدرتهن على العمل كعملية أساسية في تبعية المرأة في المجتمعات الرأسمالية.

وهكذا، فإن الانقسام الهيكلي والإيديولوجي بين الإنتاج والإنجاب يتشكل على أساس النوع الاجتماعي ويسهم في استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وقد برز هذا الانقسام في التطور التاريخي للرأسمالية الأوروبية الأمريكية، وساهم في شكل ثقافي / هيكلي معين من الهيمنة الذكورية تم تصديره في المراحل الأولى من العولمة.

ويتم تنظيم الإنتاج حول:

- أهداف تراكم رأس المال، وليس حول تلبية الاحتياجات الإنجابية، والبقاء على قيد الحياة من الناس، وتعد المرأة خاضعة في كلا المجالين، فهى مسؤولة عن العمل الإنجابي غير المدفوع الأجر، وتتولي وظائف ذات طاقة أقل وأجر أقل من الرجل في مجال الإنتاج.
- الرجال، الذين لم يثقلوا مسؤوليات الإنجاب، وهم بالفعل من كبار العاملين في السلطة (بناء المصانع والسكك الحديدية، وإدارة المشاريع الرأسمالية النامية).
- ما العلاقة بين الدولة القومية والعدالة والسلطة والنوع الاجتماعي؟

مؤسسات النوع الاجتماعي

وكما يقول كونيل (٢٠٠٠): «شهد العالم الاستعماري تركيب مؤسسات على نموذج شمال الأطلسي على نطاق واسع: الجيوش، والدول، والبيروقراطية، والشركات، وأسواق رأس المال وأسواق العمل

والمدارس والمحاكم القانونية وأنظمة النقل. فهذه مؤسسات مترابطة من منظور النوع، وأدى عملها بشكل مباشر إلى إعادة تشكيل النظرة الذكورية في المحيط.

العمل الانجابي

- وصفت ديان إلسون (١٩٩٤) من الناحية الإقتصادية للفصل بين الإنتاج والإنجاب باعتباره قسما بين الإقتصاد «الإنتاجي» النقدي والإقتصاد «الإنجابي» غير النقدي، وتعتمد قدرة المال على تعبئة القوى العاملة من أجل العمل المنتج على تشغيل بعض العلاقات غير النقدية من العلاقات الاجتماعية لتعبئة القوى العاملة من أجل العمل الإنجابي.
- هذه العلاقات الاجتماعية غير النقدية هي تابعة للمال بمعنى أنها لا تستطيع أن تعمل وتحافظ على نفسها دون مدخلات من الناحية المالية؛ ويتم إعادة تشكيلها استجابة لقوة المال. ومع ذلك، التمكين الإقتصادي النقدي يمكن أن يحافظ على نفسه دون مساهمة في العمل غير مدفوع الاجر، وهي مساهمة تشكلها هياكل العلاقات بين الجنسين.

ماهية الإقتصاد الكلاسيكي

- صنع القرار تحت ظروف (الندرة).
- تتمثل تكلفة الفرصة في تخصيص الموارد النادرة لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية.
- العقلانية: كم تنفق من المال وماهي الفائدة التى تحصل عليها؟
- يميل العقلانيون من الناس إلى تعظيم رفاههم!

ماهية النظريات الإقتصادية

- يقوم الإقتصاديون بصياغة النظريات وبناء النماذج، استنادا إلى افتراض العقلانية.
- التركيز على الأسواق وعلى الحكومات.

إقتصاد السوق

يتحدد مفهوم إقتصاد السوق وفق لقوى العرض والطلب والأيدى العاملة والوظائف المتاحة ومقدار العمال الذين سيتقاضون المقابل للقيام بذلك. ويتوقف الطلب القوي على العمالة على طلب المستهلكين على منتجاتها.

العرض والطلب في سوق العمل

منحنى الطلب:

- تستأجر الشركات المزيد من العمال بأجور أقل، تناقص الإنتاجية الحدية.
- سعر تغيير المدخلات في حين وجود سعر بديل يكون نفسه (تأثير الاستبدال). استخدام أكثر بشكل رخيص وأقل من التكلفة.
- تأثير مقياس الأجور كجزء من الإنتاج.
- زيادة الأجور، وسعر زيادة المنتج.
- الشراء أقل من الإنتاج.
- تعيين عدد أقل من العمال.

الإقتصاد الماركسي في مقابل الإقتصاد الرأسمالي

الماركسية:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج.
- خطة إقتصادية.
- توفير الدولة للخدمات.
- سيطرة الدولة.
- ديكتاتورية.

الرأسمالية:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- لا لدعم الدولة.
- سوق مجاني.
- قوانين العرض والطلب.

المبادئ الإقتصادية

كيف يتفاعل الناس؛ وافتراضات التفاعلات الإقتصادية:

- التجارة تجعل كل واحد أفضل حالا.

- العلامات التجارية هي وسيلة جيدة لتنظيم الأنشطة الإقتصادية. (الشركات تقرر) في ظل الرأسمالية.
- يمكن للحكومات تحسين نتائج الأسواق (تعزيز الكفاءة والإنصاف).

صناعة السياسات

- الإقتصاد الجزئي. كيف يسهم البيت والشركات في اتخاذ القرار والتفاعل في السوق.
- الإقتصاد الكلي وتضخم الظواهر الإقتصادية واسعة، والنمو،.... الخ.
- أدوار الإقتصاديين؛
  - تحسين (الناحية العلمية ووضع السياسات).
  - شرح: بيان إيجابي.
  - تحسين: بيان معياري.

تحليل الميزانية

تتخذ الأمم المتحدة إجراء:

- زيادة الاهتمام بمنظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج المتوسطة الأجل.
- الاهتمام المنهجي بمنظور النوع الاجتماعي في المجالات الحاسمة مثل: الإقتصاد الكلي، والتجارة الدولية، والاستثمار، وضرائب النقل، والتمويل.

العلاقات بين الجنسين والسياسة الإقتصادية

- الدولة هي مؤسسة قانونية وإقتصادية واجتماعية.
- الأسر هي مؤسسات إقتصادية واجتماعية.
- الأسواق هي مؤسسات إقتصادية وقانونية واجتماعية.
- العلاقات بين الجنسين هي علاقات قوة تقع في نقاط مختلفة في مؤسسات مختلفة، تعكس القيم المرئية وغير المرئية والدوافع والممارسات والمنتجات.
- يمكن للعلاقات بين الجنسين أن تؤثر على السياسة الإقتصادية وأن تتأثر بها.
- يمكن أن تؤثر العلاقات بين الجنسين تأثيرا قويا على قدرة تدخلات السياسة الإقتصادية على تحقيق أهدافها المتعلقة بالكفاءة أو الإنصاف.

تحليل السياسات الإقتصادية

يجري تنفيذ السياسة الإقتصادية للتأثير على سلوك المستهلكين الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والشركات والطريقة التي يتم بها تنسيق سلوكهم عند مشاركتهم في النشاط الإقتصادي الذي يتم قياسه. ويمكن أن ينطوي ذلك على تغيير الشروط والأحكام التي تعمل بها الأسواق والمؤسسات الاجتماعية غير السوقية، مما يترتب عليه عواقب على الرفاهية الفردية والأسرية والمجتمعية والأمن البشري.

يقوم تحليل السياسات الإقتصادية بفحص وتقييم آثار السياسات الإقتصادية على الأفراد والأسر المعيشية والشركات والحكومات، بوصفهم جهات فاعلة إقتصادية خالصة. ويتطلب تحليل السياسات الإقتصادية ما يلي:

- تحديد أهداف التدخل، وخاصة ما إذا كان الإنصاف أو الكفاءة موجهة.
- دراسة الطرق المستخدمة لتحقيق الأهداف، في حدود الموارد المتاحة أو التكنولوجيا المتاحة.
- تحديد أدوات السياسة.
- تقييم ما إذا كانت أساليب أو أدوات السياسة يمكن أن تحقق أو حققت الأهداف، عادة من خلال تحليل التكلفة والفوائد الإقتصادية).
- تقييم ما إذا كانت الأهداف مناسبة، وذلك باستخدام البديهيات القياسية الإقتصادية، الرعاية الاجتماعية التقليدية، والسؤال بشكل خاص عما إذا كان يمكن جعل شخص ما أفضل حالا دون جعل شخص آخر أسوأ حالاً.

ويقوم تحليل السياسات الإقتصادية بفحص آثار التغيرات في السياسات على:

- الأسعار.
- العرض والطلب التي تحدث تغيرات في الأسعار.
- ميزانيات الدولة.
- الموقف التجاري.
- رفاهية المنتجين والمستهلكين، سواء كانوا أفرادا أو أسر أو مجتمعات.
- الإطار المؤسسي الذي يؤثر على صنع القرار الإقتصادي.

ضمان حصول المرأة على فرص العمل في برنامج الأشغال العامة

- ضمان حصول المرأة على فرص عمل منصفة عن طريق التصدي للقيود القائمة على اختلاف النوع في الأيدى العاملة.
- ضمان عدم استبعاد النساء من الوظائف التي تعتبر تقليديًا عمل الرجال.
- ضمان حصول المرأة من الفئات شبه المهرة علي الأشغال العامة، وزيادة معدلات مشاركتها كمقاولين من الباطن والمشرفين على المشاريع.
- ضمان الأجور المتساوية والأجر المتساوي للعمل المماثل.

ضمان الحد من برامج عمل المرأة غير الرسمى

- يجب أن يشمل اختيار المشاريع أعمالا تخلق البنية التحتية الاجتماعية وتحسنها، مما سيقلل أيضا من مقدار الوقت الذي يقضيه العمل غير المدفوع الأجر.
- ينبغي أن يشمل تصميم البرامج خلق فرص العمل العامة التي تقدم الخدمات الاجتماعية.
- يجب أن تتوافر مشاريع البنية التحتية من وظائف بمقادير مكافئة من الموارد ومراعية للجنسين.

اختيار المشروع

- ضرورة التشاور مع النساء، بشكل منفصل عن الرجال، فيما يتعلق بأنواع المشاريع التي يعتقدون أنها ستعود بالنفع على المجتمع ككل وعلى أنفسهم كأفراد.
- المطالبة بتحديد أولويات المشاريع.
- تعزيز النهج المراعي للنوع الاجتماعي داخل الوكالات المنفذة.
- تحديد المشاريع التي تقلل من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
- إدراج عناصر المشاريع التي تسمح للمرأة بالمشاركة في البرامج العامة لخلق فرص العمل والاستفادة منها (مثل توفير رعاية الأطفال في الموقع، والسماح بفترات راحة منتظمة للأمهات المرضعات).
- التشاور مع النساء حول أنواع الوظائف التي يرغبن في القيام بها - خارج حدود الأدوار التقليدية للجنسين - بالإضافة إلى الوظائف التي يقومون بها تقليديا.

تصميم المشروع

- إشراك خبراء النوع الاجتماعي والفتيات والنساء وصانعي القرار كجزء من فريق تصميم المشروع.
- التشاور مع النساء حول حاجتهن إلى فرق عمل للنساء فقط.
- تحديد أهداف وغايات ومؤشرات واضحة وربطها بأنشطة المشروع للحد من القيود التي تواجهها المرأة في الحصول على الوظائف كعمال محتملين.
- ينبغي أن تتناول المؤشرات مسائل من قبيل آثار مشاركة العمالة في مجموع وقت العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر وعدد النساء والرجال في وظائف مختلفة.
- تحديد المشاريع ضمن مسافة معقولة من منازل المشاركين و/أو مواصلات النقل من وإلى موقع العمل حتى يتمكنوا من الاستمرار في حضور مهام العمل غير المدفوعة.
- ضمان فرص العاملات على ثلاثة مستويات من خلال إنشاء وإنفاذ الحصص وتوافر مرافق رعاية الطفل: المساواة في الحصول على الوظائف؛ وتكافؤ فرص الحصول على التدريب أثناء العمل؛ والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة.

تنفيذ المشروع

- ضمان وصول المعلومات حول معايير الأهلية وعمليات التطبيق إلى النساء حتى يتمكنوا من التقدم للحصول على وظائف، وذلك يعني تجاوز الإعلانات الإذاعية، والزيارات إلى القرى، والكتيبات؛ ينبغي تحديد استراتيجيات الاتصال التي تتكيف محليا من خلال أنشطة مثل الحصول على الدعم من المنظمات غير الحكومية أو المسئولين والقيادات والمراكز الدينية أو استخدام المدارس والأسواق المحلية كمواقع لنشر المعلومات.
- بذل جهود مركزة لتطوير قدرات المرأة ومهاراتها للقيام بالمهام التقنية أو الإشرافية. ومن شأن ذلك أن يهيئ فرصا للمرأة لكي تضطلع بمهام أكثر تحديا وأفضل أجرا، من أجل تحقيق قدر أكبر من الثقة بالنفس والفخر، وإنشاء مشاريعها الخاصة وتصبح متعاقدة في القطاع الخاص.
- إدراج خبراء في مجال الشؤون الاجتماعية والعاملات في تصميم عمليات الرصد والتقييم المراعية للنوع الاجتماعي.

الأهداف

- الإنصاف، الفعالية، أساليب وأدوات السياسة، تحليل التكاليف والفوائد.
- العوامل الخارجية.
- اسباب وجود إقتصاد غير مدفوع، وإقتصاد غير رسمي.

نقاط للنقاش

- وضع النوع الاجتماعي.
- التنمية والمرأة.
- البناء من منظور النوع الاجتماعي للإقتصاد.
- المبادئ الإقتصادية.
- الإقتصاد الكلاسيكي.
- لماذا تكسب المرأة أقل من الرجل؟
- ولماذا يوجد الكثير من الفصل بين الجنسين في مجال العمل، وكيف يرتبط ذلك بالاختلافات في الكسب؟
- هل يؤدي التغيير في مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى تغيرات في البيئة المنزلية (أي العمل أو الادخار أو الطلاق أو عدد أقل من الأطفال) أو العكس؟
- ما أثر التنمية الإقتصادية خاصة علي المرأة والإقتصاد الجزئي؟
- من يستفيد ومن يفقد؟
- ما أنواع الإقتصاد؟ مخططة / غير مخططة؟
- تفسير علم الاجتماع الفرق بين الجنسين.
- تقييم آراء الرجال والنساء حول الانفاق العام.
- الحاجة إلى استخدام أدوات كمية ونوعية.

المصادر

- http://pf-mh.uvt.rnu.tn/484/1/micro_economique2.pdf
- http://www.univ-bouira.dz/ar/phocadownload/Cours%20à%20télécharger/Sciences%20Economiques/محاضرات%20في%20%20الإقتصاد%20الجزئ%20ي%20دروس%20و%20تمارين%20محلولة-%20طويطي%20مصطفى.pdf

الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

المحتويات

- تعريف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- أهداف إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- دورة الموازنة العامة للدولة
- خطوات إعداد موازنات البرامج والأداء ومنها إلى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي
- أطر تحليل موازنات النوع الاجتماعي
- التجارب الدولية في تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

الموازنة العامة هى أهم وثيقة يمكن من خلالها قراءة توجهات الدولة ومعرفتها نحو تحقيق الأهداف التنموية. والموازنة المستجيبة للنوع هى إحدى موازنات الحقوق التي تهتم بقضايا النوع الاجتماعي وتعتبر وثيقة سياسية وإقتصادية تؤثر علي حياة المواطنين بصورة مباشرة كما أنها تطالب بميزانيات أكثر استجابة لمصالح الفئات المهمشة داخل الدولة ورصد حجم الموارد المخصصة لمعالجة الفجوات النوعية والقضاء علي صور التمييز لخفض حده الفقر وتحقيق أهداف أكثر توازناً، تأخذ في الحسبان الاسهامات المختلفة لإقتصاد الرعاية في مخرجات الإقتصاد القومي ويتكون من إقتصاد الرعاية من الأنشطة المجتمعية أوالمنزلية غير مدفوعة الأجر، واللازمة لحياة الإنسان . ويمكن إعتبارها آلية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الدولة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ووفق نصوص دستور مصر ٢٠١٤.

وقد ركزت عملية إعداد الموازنة في مصر تركيزا كبيرا علي إدارة التدفقات المالية (المدخلات) وليس علي محاولة بناء عملية تضمن تبني أنماط للانفاق تطبق سياسات الحكومة لتحقيق نتائج أفضل من الإنفاق العام. ولكن الاهتمام بتطبيق موازنات البرامج والأداء ومنها الي الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي يعتبر داعماً سياساً قوياً لقياس فعالية الإنفاق العام في بعض الجهات التي تمس خدماتها المواطنين مباشرة.

الأهمية

تتمثل الأهمية في التعرف علي مدي ارتباط تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع بتمكين الفئات المهمشة.

الأهداف الفرعية

تبلور الاهداف في الآتي:

- التعرف علي التجارب الدولية في تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- التعرف علي أهداف إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- التعرف علي تجربة مصر في تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعريف: إعداد الموازنة المستجيبة للنوع أنها مجموعة من الإجراءات، يتخذ في بدايته قرار (سياسة أو مخطط أو ميزانية أو برنامج ومشروع) بتحليل الميزانية وفق النوع الاجتماعي. ويقاس أثر

الاعتمادات المرصودة؛ بمدى تحسن الظروف المعيشية للمواطنين المستهدفين وتأثير نتائج ذلك على الوقت المستغرق من المرأة في العمل ومن الرجال ومن البنين ومن البنات. إذ تشكل الموازنة في هذه الحالة منهجاً متكاملاً ومتناسقاً يستهدف تحقيق الإنصاف والعدالة عبر التنسيق بين السياسات والبرامج والموازنة، ويتعلق الأمر بإدماج تحليل النوع الاجتماعي في كل مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة. يعتمد التحليل النوعي للانفاق العام على تشخيص وضع مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة. ويتوقف هذا التشخيص على توافر بيانات ومعلومات كاملة ومفصلة لتحديد مدى استجابة السياسات العامة والتوجهات المتبعة والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق بين طرفي النوع الاجتماعي.

الموازنة كأداة لدعم ومساندة إدماج النوع الاجتماعي

الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي هي الأداة الثانية لتحقيق إدماج النوع الاجتماعي وهو المنهج الدولي الرئيسي لدعم العدالة بين الرجل والمرأة. كما أنها أداة للتحليل تتابع وتقيم الإنفاق والعائد الحكومي ومدى استجابتهما لاحتياجات النوع. ويهدف إدماج النوع الاجتماعي إلى جعل كل السياسات العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي، دون أن يعنى ذلك تقديم برامج منفصلة ومستقلة تركز على المرأة أو نوع بعينه.ولا يمكن أن يتحقق إدماج النوع أو أن يحظى بالاستدامة إذا لم يتم تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية لتنفيذ هذا الإدماج.

المصطلح: موازنات النوع أم أنها موازنة المرأة؟

الموازنات المراعية لنوع الجنس لا تطبق على النساء أو الرجال كل على حدة. بل هي محاولة لتفكيك أو فصل نمط الموازنة الحكومية الشائع ؛ وفقاً لتأثير نفقاتها على النساء والرجال وعلى المجموعات المتنوعة من النساء والرجال، مع الإحاطة بالعلاقات الأساسية السائدة بين الجنسين في المجتمع الذي تطبق فيه. بمراجعة المعني الأفضل لمصطلح: (Gender Budget)؛ نجد أن مسمى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي هو الأكثر مناسبة للتأكيد على أهمية وجود عدالة بين الجنسين، بحيث لا يوجد تمييز لأي جنس على حساب الجنس الآخر، فالعبرة إذن بمحاولة إيجاد التكافؤ بين الجنسين. وعند القراءة في الأدبيات المختلفة، نجد مصطلحات مثل: «الموازنات المراعية لنوع الجنس»، أو «موازنات نوع الجنس»، أو «الموازنة النسائية»، كلها تشير الى مختلف العمليات والأدوات الهادفة إلى تقدير وقع مخصصات الموازنات الحكومية على النوع الاجتماعي (أي على الرجال والنساء، وعلى الأولاد والبنات). ونتيجة لأن احتياجات النوع عنصر من عناصر التحليل، فقد أصبح اعتماد مصطلح «الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي» هو الأكثر ملاءمة للاستخدام باللغة العربية.

أهداف الموازنات المستجيبة للنوع

- يتم إعداد الموازنة العامة بطريقة تأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار.
- يتم ربط سياسات مساواة النوع الاجتماعي بالتمويل المناسب في الموازنة.
- يتم ربط السياسات التي تعمل على تمكين المرأة ومحاربة العنف المبنى على أساس النوع بتخصيص الموارد المناسبة في الموازنة.
- يتم تنفيذ الموازنة بطريقة تضمن استفادة النساء والرجال، الأولاد والبنات استفادة متساوية.
- يتم متابعة أثر المصروفات وزيادة الإيرادات من وجهة نظر النوع الاجتماعي.
- يتم أخذ الاحتياجات والأولويات المختلفة لكل من النساء والرجال والأولاد والبنات في إعادة يتم ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة حساب سياسات زيادة الإيرادات(احتياجات الفقراء والمهمشين).

الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي	
تهدف إلى	لا تهدف إلى
• سد الفجوات بين الرجال والنساء. • فهم احتياجات كل جنس. • وصول عادل للمورد حسب احتياجات كل جنس، وآماله وتوقعاته. • استخدام فعال للموارد وصولا للمساواة وفق الجنس. • إعادة تحديد الأولويات بحيث تعطى العدالة بين الرجل والمرأة أهمية خاصة. • إعادة توجيه البرامج لضمان استخدام أفضل للموارد.	• إعداد موازنات خاصة بالنساء، أو موازنات منفصلة لكل من الرجال والنساء. • تحديد موارد «للنساء فقط». • توزيع الموارد بنسبة ٥٠ ٪ للنساء و٥٠٪ للرجال. • زيادة المبالغ المرصودة لكل برنامج دون الاهتمام بالسقف الأعلى للإنفاق، أو الحد الأعلى للإيرادات الممكنة. • التركيز على فئة عمرية معينة، أو منطقة جغرافية معينة.

المشكلات التي تواجه التحليل لعمل الموازنات المستجيبة للنوع

- القيام بجمع المعلومات حسب الجنس.
- عدم وجود أطر تسمح بتحليل أثر الموازنات على المستفيدين حسب الجنس، وتسمح بتحديد حاجات كل من الرجال والنوع – الأولاد والبنات لدى الجهات المختلفة.
- عدم وجود أدوات معتمدة تساعد على ترجمة المعلومات السابقة إلى تغييرات في سياسات الإنفاق وطريقة توزيع النفقات.

- جعل أدوات الموازنة التي تراعي النوع الاجتماعي جزء من نظام العمل في مختلف المؤسسات.
انعدام الفهم الواضح للعلاقة بين دور الموازنة والنوع الاجتماعي.
- قلة معرفة المنظمات النسائية لما يتعلق بمفاهيم الإقتصاد الكلي، وضعف قدراتها على المشاركة الفعالة فيما يتعلق بسياسات الإقتصاد الكلي.

خطوات هامة لتنفيذ الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

- تحليل أثر النفقات والإيرادات العامة على النوع الاجتماعي.
- توفير البيانات والإحصاءات المقسمة وفق الجنس.
- استثارة وعى صانعي القرار وواضعي السياسات.
- توعية وتحفيز موظفي وزارات التخطيط والمالية وإدارات الميزانية والتخطيط في الوزارات الأخرى.
- التدريب وبناء القدرات.
- الدعوة وكسب التأييد.
- جعل الموازنات المستجيبة للنوع نظام راسخ يتم اتباعه في جميع المؤسسات.
- زيادة عدد النوع الأقل في مواقع اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة.

أطر تحليل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

هناك إطاران أساسيان يستخدمان حاليا بشكل واسع لتحليل الإنفاق وهما:

- التصنيف الثلاثي (الأسترالي).
- التصنيف خماسي الخطوات (جنوب أفريقيا).

أولا: إطار التصنيف الثلاثى للإنفاق

وهو يميز بين ثلاثة أقسام أو أوجه للإنفاق

- **القسم الأول:** الإنفاق المخصص للنوع الاجتماعي وهي:
  - مخصصات إنفاق يمكن تصنيفها بوضوح على أنها تخاطب قضايا نوع محدد.
  - مخصصات تستهدف هذا الجنس أو ذاك، ومن المهم تحليل أثر هذه المخصصات على حياة جنس النوع والحرص على أن يتم الانفاق بطريقة رشيدة. مثال: برامج صحة المرأة – مخصصات

للمرأة المعيلة – معاشات للسيدات الأرامل-برامج علاج أمراض الذكورة.

ويتم ذلك في الخطوات التالية:

١- تحديد هدف البرنامج أو المشروع.

٢- تحديد الأنشطة المخططة لتنفيذ المشروع أو البرنامج.

٣- تحديد مخصصات الموارد أو المدخلات.

٤- تحديد مؤشرات المخرجات.

٥- تحديد مؤشرات العوائد والآثار.

٦- تحديد التغيرات المخططة في السنة القادمة.

- **القسم الثاني:** تحليل الإنفاق بغرض تدعيم الفرص المتساوية في العمل وفرص الترقي بالحكومة والقطاع العام. وتهدف هذه المخصصات إلى تعزيز العدالة في الفرص المتاحة لموظفي الحكومة والقطاع العامويتم تحليل هذه النفقات من خلال:

* وصف أنماط التوظف وفقاً للنوع في قطاعات محددة أو في القطاع العام ككل (دائم – مؤقت – كل الوقت –...).
* تقسيم الهيكل الوظيفي تبعا للنوع ومستوى التوظف، وأشكال التوظف والمرتبات والحوافز.
* تحديد المبادرات الداعمة لفرص التوظف المتساوي.
* تحديد عدد السيدات والرجال في المواقع الوظيفية مع التركيز على التخصصات لكل من الجنسين.
* تحديد فرص التدريب لكل من الرجال والسيدات.
* التقسيم حسب النوع في مجالس الإدارات واللجان المختلفة.
* التسهيلات المقدمة لإجازات الأمومة ورعاية الطفل.
* وصف التغييرات المخططة في العام التالي.

- **القسم الثالث:** مخصصات الإنفاق العام

* يجب تحليل المخصصات العامة لتحديد أثرها على كل من الجنسين، ويندرج الجزء الأكبر من النفقات ضمن هذه الفئة.
* وبصفة عامة فإن المخصصات العامة للموازنة يمكن أن يتم تحليلها بنفس طريقة تحليل المخصصات الموجهة لنوع اجتماعي تحديدًا.

ثانيا: الإطار التحليلي ـ الخطوات الخمس

هذا الإطار يستخدم صراحة أو ضمنا في المبادرات الحكومية، وهو مفيد كذلك للمبادرات في الأقطار التي تنفذ موازنات الأداء أو البرامج. والخطوات الخمس تؤدي للحكم على ما إذا كانت السياسات المقيمة واعية بالنوع أم لا.

وفى التطبيق العملي تتمثل نقطة الضعف الرئيسية في استخدام هذا الإطار في القدرة المحدودة على التحرك بعد الخطوة الثانية، وذلك نظرا لنقص البيانات اللازمة. – كما أنه يعطي صورة عامة للسياسة يجب أن تتبع بتحليلات تفصيلية.

- **الخطوة الأولى:** تحليل ووصف وضع المرأة والرجل:(تحديد الاحتياجات) في كل قطاع من خلال كشف العمل الخاص بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وندرة البيانات المقسمة على أساس النوع الخاصة بأوضاع المرأة والرجل، وهو ما يحد من قدرة المسئولين على تحديد الاستجابة لحالات التمييز النوعي.ويتواجد في أي بلد من البلاد التمييز النوعي مع أشكال أخرى من التمييز مثل التمييز ضد الريف لصالح الحضر، وضد الفقراء لصالح الأغنياء، وهناك حالات تمييز استنادا للعرق أو العمر.... إلخ.. ولابد من أخذ الأبعاد الأخرى من التمييز في الاعتبار عند جمع المعلومات عن أوضاع النوع الاجتماعي. ومن المهم عمل تكامل بين المصادر المحلية والدولية التي تتضمن خبرات وتقارير دولية، وخطط تنموية محلية، ووثائق وبيانات حكومية رسمية، والبحوث المستقلة... الخ.. ولأن تاريخ النوع الاجتماعي متحيز ضد المرأة، فإن معظم الوثائق التي تحلل وضعية النوع تركز نتائجها على وضعية المرأة والبنت.
- **الخطوة الثانية:** تقييم السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي: (تحليل السياسات والبرامج) وتهدف هذه الخطوة إلى تقدير ما إذا كانت سياسة أو برنامج معين من المحتمل أن يزيد أو يقلل من التفاوت والفوارق بين الجنسين التي تم التعرف عليها في الخطوة الأولى، أم أنه ليس له أي تأثير على الإطلاق. والوثائق التالية يمكن أن تكون مفيدة في تحديد مدى استجابة السياسات لاعتبارات النوع الاجتماعي:الخطة القومية للتنمية.استراتيجية مكافحة الفقر.السياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو المرأة.
- **الخطوة الثالثة:** في هذه الخطوة ينتقل التركيز إلى الموازنات نفسها، ويتمثل الهدف الرئيسي هنا في تحديد ما إذا كانت مخصصات الموازنة ملائمة لتنفيذ السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي والمحددة في الخطوة الثانية أم لا. والمصدر الرئيسي لهذه المعلومات هو وثيقة الموازنة ذاتها.
- مجموعة أدوات موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي وفقاً لمرحلة الموازنةأدوات مرحلة ما قبل تنفيذ الموازنة للموازنات المستجيبة للنوع (مرحلة الإعداد)

مجموعة أدوات موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي وفقاً لمرحلة الموازنة

أدوات مرحلة ما قبل تنفيذ الموازنة للموازنات المستجيبة للنوع

الأداة	الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها عند تطبيق هذه الأداة
مرحلة إعداد الموازنة	
تقييم السياسة الواعية للنوع الاجتماعي: يساعد على تحليل السياسات والبرامج الممولة خلال الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، بالتساؤل عن: كيف يمكن للسياسة وتخصيص الموارد المرتبطة بها أن تساعد على تقليل، أو تؤدي إلى زيادة عدم العدالة للنوع الاجتماعي؟ تقييم السياسة يجب أن يبدأ بعمل تحليل للوضع الحساس للنوع في القطاع المعني. الأدوات التي يمكن تطبيقها هي: تحليل النوع - ومراجعة النوع- وتقدير الأثر النوعي.	هل السياسات والبرامج الموضوعة ترتكز على تحليل للوضع واعٍ للنوع؟ وهل تعكس هذه السياسات والبرامج الأولويات والاحتياجات المختلفة لكل من الرجل والمرأة؟ هل تم الأخذ في الحسبان الاستخدام المختلف للوقت؟ هل تخصيص الموارد بين القطاعات يتمشى مع الالتزام بالسياسة الهادفة إلى تخفيض الفقر وتحقيق العدالة للنوع؟ هل تخصيص الموارد داخل كل قطاع يتلاءم مع الأولويات والاحتياجات المختلفة للرجل والمرأة في القطاع؟ هل البرامج والمشروعات الممولة من خلال الموازنة من المتوقع أن تعمل على تخفيض أو زيادة عدم العدالة؟
الأطر الإقتصادية متوسطة المدى الواعية بالنوع الاجتماعي: تشمل هذه الأطر متغيرات النوع داخل النماذج التي يرتكز عليها تخطيط الإنفاق العام متوسط المدى. ويمكن عمل ذلك بفصل المتغيرات التي تشير إلى الأفراد وفقًا للجنس (مثل عرض العمل مختلف أنماط الاستهلاك)، وبذلك يتم تضمين الأدوار المختلفة للرجل والمرأة في النشاط الإقتصادي، أو بإدخال متغيرات جديدة لتمثيل إقتصاد الرعاية غير المدفوع.	هل الأطر الإقتصادية متوسطة المدى الواعية بالنوع ترتكز على نماذج الإقتصاد الكلي التي تتلاءم مع فصل المتغيرات لكل من الرجل والمرأة على حدة، وعلى إقتصاد الرعاية ؟
تقدير المنتفعين من توصيل الخدمات العامة وأولويات الموازنة طبقًا للنوع الاجتماعي: يتم تصميم الأداة لتجميع آراء الرجال والنساء وتحليلها عن كيفية تلبية الخدمات العامة المقدمة حاليًا لاحتياجاتهم، وطرق استجابة نماذج الإنفاق الحالية لأولوياتهم.	هل تلبي الخدمات العامة المقدمة الاحتياجات والأولويات المختلفة للرجل وللمرأة؟

مرحلة المتابعة والتقييم	
تحليل المنافع المحققة من الإنفاق العام طبقًا للنوع الاجتماعي (بصفة منفصلة لكل من الرجل والمرأة)، يهدف إلى تقدير توزيع الموارد الخاصة بالموازنة (أو التغير في الموارد). المنافع المحققة = صافي تكلفة الوحدة × عدد الوحدات التي يستخدمها كل من رجل /المرأة وبهذه الطريقة يمكن تحليل مدى انتفاع كل من الرجل والمرأة، والبنت والولد من الخدمات العامة المقدمة.	هل يستفيد الرجل والمرأة بطريقة متساوية من الإنفاق على الخدمات العامة مثل: التعليم، والوحدات الصحية، وخدمات الإرشاد الزراعي بطريقة متساوية؟
تقدير المنتفعين من توصيل الخدمات العامة وأولويات الموازنة طبقًا للنوع الاجتماعي، يتم تصميم الأداة لجمع آراء الرجال والساء وتحليلها عن كيفية تلبية الخدمات العامة المقدمة حاليًا لاحتياجاتهم، وطرق استجابة نماذج الإنفاق الحالية لأولوياتهم.	هل تلبي الخدمات العامة المقدمة الاحتياجات والأولويات المختلفة للرجل وللمرأة؟
مسوح أثر الإنفاق العام الواعي بالنوع الاجتماعي، تهدف الى اختبار البنود المحفوظة لغرض خاص في الموازنة، فهل تصل إلى وحدات الخدمة المقصودة؟ وفيها يتم جمع البيانات الكمية وتشمل (المدخلات، والمخرجات، والسمات الأخرى) بواسطة مسح مباشرة بالعينة من وحدة تقديم الخدمة (مثل المدرسة، أو المركز الصحي).	هل البنود المخصصة تصل إلى المستفيدين بطريقة متساوية.
تحليل أثر االموازنة على استخدام الوقت طبقاً للنوع الاجتماعي (منفصل لكل من الرجل والمرأة)، يبحث في أثر تخصيص الموارد الحكومية، ونماذج زيادة العائد على الوقت وطرق تزجيته عند كل من الرجل والمرأة. والأدوات المستخدمة في هذا التحليل هي، مصفوفات الحسابات الاجتماعية، ونماذج حساب معادلات التوازن التي تشمل إقتصاد الرعاية.	هل يوجد أثر لنماذج النفقة والعائد على كيفية استخدام كل من الرجل والمرأة للوقت؟
تحليل كمية العائد المنفصل عند الجنس، يركز على مختلف الآثار الواقعة على الرجل والمرأة نتيجة لنوع العائد المدفوع بواسطة الحكومة.	هل يتأثر الرجل والمرأة بطرق مختلفة، وفقًا لنوع الإيرادات التي تجنيها الحكومة، مباشرة (الدخل، والضرائب المشتركة)، والضرائب غير المباشرة (ضرائب القيمة المضافة، ورسوم الاستخدام).

أدوات تحليل النوع الاجتماعي في الميزانية الوطنية

تقييم السياسات العامة

تقييم المستفيدين حسب النوع الاجتماعي للخدمات العامة (الاحتياجات والجودة)

تحليل النوع الاجتماعي حسب الجنس - تحليل النفقات العامة

إدراك النوع الاجتماعي وإطار السياسة الإقتصادية المتوسطة الأجل

تحليل مصنف حسب النوع الاجتماعي للميزانية بشأن استخدام الوقت

تحليل الإيرادات العامة مصنفة حسب النوع الاجتماعي

بيان الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

بيانات مصنفة حسب الجنس

إنشاء آليات لتعزيز السياسات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع المدني

نقاط للنقاش

- مواصفات إعداد الموازنات المستجيبة للنوع.
- أهمية العناصر التي يجب توافرها.
- نموذج تطبيقي لإعداد الموازنات المستجيبة للنوع.

المصادر

- دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن، الحكومة الأردنية والمعونة الأمريكية، حزيران، ٢٠١٥.
- دليل تدريبي بعنوان «نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة «، الحقيبة المعرفية الاولي، وزارة المالية وحدة تكافؤ الفرص، ٢٠١٠.
- كتاب إعداد الموازنات المستجيبة لحقوق المرأة، الرقابة علي الموازنات الحكومية، دليل موجز لصانعي السياسات وانصار المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الانسان، يونيفام، ديسمبر ٢٠٠٨.
- إليسون، دايان، إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة، يونيفام، ديسمبر ٢٠٠٧.
- http://www.oecd.org/gender/Gender-Budgeting-in-OECD-countries.pdf
- https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=139776
- http://library.fes.de/pdf-files/bueros/ukraine/11556.pdf
- http://www.gender-budgets.org/index.php?option=com_joomdoc&view=documents&path=resources/by-type/training-manuals&Itemid=155
- http://www.gender-budgets.org/index.php?option=com_joomdoc&view=documents&path=resources/by-type/training-manuals/how-to-do-a-gender-sensitive-budget-analysis-contemporary-research-and-practice&Itemid=155
- R. Sharp, How to do a Gender-sensitive Budget Analysis, Ausaid 1998
- Rhonda Sharp (1999 forthcoming), 'Women's budgets', in Meg Lewis and Janice Peterson (editors), Dictionary of Feminist Economics, New York: Edward Elgar
- http://www.entwicklung.at/uploads/media/CHECKLIST_12032009_barriere_02.pdf
- Sharp, R. Budgeting for equity. Gender budgeting initiatives within a framework of performance oriented budgeting, UNIFEM, New York, 2003, http://ibdigital.uib.es/gsdl/collect/cd2/index/assoc/HASH0149/5bc2461f.dir/doc.pdf

النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية

المحتويات

- الحماية الاجتماعية
- البرامج التي تستفيد منها المرأة في مصر
- الدعم النقدي ضمن برامج الحماية الاجتماعية فى مصر
- المشروعات ضمن برامج الحماية الاجتماعية فى مصر
- حماية المرأة من العنف
- نقاط للنقاش
- المصادر

المقدمة

إن الحماية الاجتماعية تعتبر عامل أساسي لتحقيق تنمية الانسان، وتركز علي مجموعة من السياسات والتدابير والحقوق والالتزامات والتحويلات التي تعتمد علي ضمان الوصول الي الخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير الدخل الآمن للمساعدة فى مواجهة مخاطر الحياة.

والحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) هو حق من حقوق الانسان وفق المادة ٢٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد باتت سياسات الحماية الاجتماعية أهمية كبرى للتصدي للمشكلات الاجتماعية وآلية ملساندة الفئات المهمشة والفقيرة من أجل تحسين نوعية الحياة . كما أن اليات الحماية الاجتماعية تعتر أداة لتحقيق الاندماج فى العملية التنموية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وقد ساعدت نُظُم الحماية الاجتماعية في مصر الأفراد والأسر لاسيما الفقراء والضعفاء على مواجهة الأزمات، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في صحة أطفالهم واستمرار تعليمهم الي جانب الاهتام بصحة المرأة نفسها، وحماية كبار السن.

وتحظى نظم الحماية الاجتماعية بمكانة بارزة بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويدعو الهدف الفرعي ١-٣ من هذه الأهداف إلى "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠." وقد يكون لنظم الحماية الاجتماعية في حين تنفيذها بجودة وتصميمها وفق الاحتياجات الي تأثير ايجابي قوي على أوضاع الدولة، وتؤدِّي إلى تعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، والحد من التفاوتات.

الأهدف

تركز الجلسة علي التعرف علي اهم البرامج التي تنفذها مصر فى تحقيق الحماية الاجتماعية وتأثيرها الايجابي علي القضايا ذات الصلة ، الي جانب دورها فى تحقيق المواطنة وتحسين الخصائص السكانية للأفراد مع حماية الاجيال القادمة من الفقر.

الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي مجموعة متكاملة من التدابير التي تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد ولا سيما الفئات المُستضعفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيماناً بمبادىء تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

أولاً البرامج التى تستفيد منها المرأة برنامج فرصة

يعد برنامج "فرصة" الذي اطلقته وزارة التضامن الاجتماعي في مصر المحرك الأساسي لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجًا وغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية

المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم، ومن هذا المنطلق سوف يكمل برامج التحويلات النقدية المشروطة، فضلاً عن برامج المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية الأخرى، حيث يهدف البرنامج إلى إحداث زيادة ملحوظة فى دخل الأسر المستهدفة. من خلال التمكين الاقتصادي و ذلك لمستقبل أفضل مشمول بكرامة العمل في وظيفة بدلاً من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

الأهداف

- توفير ٣٠,٠٠٠ فرصة عمل في ثماني محافظات في الصعيد والوجه القبلي.
- توفير ٥٠,٠٠٠ ألف قرض مُيسر لتوليد فرص عمل للمرأة المُعيلة بالشراكة مع بنك ناصر وبتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من تحيا مصر.
- تدبير ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين.
- تطوير قدرات ٢٠,٠٠٠ من الشباب والشابات في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية والتجارية.

برنامج تكافل وكرامة

برنامج تكافل وكرامة هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

معايير القبول بالبرنامج

- استيفاء كافة بيانات التقدم للبرنامج بتفاصيل الإستمارة الدالة علي الحالة الاجتماعية للأسرة.
- أن تكون حالة الأسر أو الأفراد المتقدمة تحت خط الفقر بناء على المعادلة الإحصائية المقررة.
- عدم التحصل على أي دخل شهري ثابت أو تقاضي أي معاش تأميني أو مساعدة ضمان اجتماعي شهرية.

شروط استمرار المساعده خلال مدة الاستحقاق

- حضور أبناء الأسر المستفيدة من "تكافل" للتعليم بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪ شهريا.
- حضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدني لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات علي مدار كافة المراحل العمرية حتي ٦ سنوات.

برنامج سكن كريم

هو برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. الأثر المتوقع على المستفيدين:

- تحسن المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة من المبادرة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات و تقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- تحسين البنية التحتية و المؤشرات البيئية لمساكن الأسر المستفيدة. - إتاحة فرص عمل للعاطلين من الجنسين لتنفيذ مكونات البرنامج بالمناطق المستهدفة.

برنامج اتنين كفاية

يعمل برنامج "اتنين كفاية" على الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل، ويأتي ضمن التدخُّلات الرئيسية التي تتخذها وزارة التضامُن الاجتماعي من أجل تحقيق رؤيتها في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة لهذه الأسر.

يستهدف البرنامج ١,١٤٨,٨٦١ سيدة مستفيدة من برنامج تكافُل في المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٤٩ عاماً ولديها ٣ أطفال أو أقل.

كما يستهدف البرنامج رفع وعي بأهمية تنظيم الأسرة من خلال:-

- تعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة وأهمية المباعدة بين الولادات.
- رفع نسب الطلب على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- الارتقاء بالخدمات الصحية وتوفيرها في المناطق المحرومة.

برنامج مستورة

هو برنامج تمويل المشروعات المتناهية الصغر المقدم من صندوق تحيا مصر بالتعاون مع بنك ناصر ووزارة التضامن الاجتماعي. ومن أمثلة هذه المشروعات تربية الأرانب والدواجن والمواشى - أشغال الإبرة والتريكو وصنع السجاد اليدوى والكليم - تصنيع المنتجات الزراعية (التين والمشمش – عصر زيت الزيتون والزبيب) – الصناعات المرتبطة بالألبان كالجبن والمش واللبن الرايب – الروائح والعطور – مزاولة الأنشطة التجارية المختلفة.

فى سبيل تحقيق التكافل الاجتماعي وهو الهدف الذى يسعى إليه بنك ناصر الاجتماعي قام صندوق تحيا مصر بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية بخطوة إيجابية لدعم بنك ناصر الاجتماعي بملبغ ٢٥٠ مليو ن جنيه للمشروعات المتناهية الصغر لاستثمار الطاقات المعطلة فى المجتمع وخاصة التركيز على المرأة المعيلة لتعينها على مواجهة مستلزمات الحياة وهذه المشروعات تمكنهن من تلبية احتياجاتهن اليومية وتحويلهن من فئات تتلقى المساعدات والاعانات من الآخرين إلى فئات فاعلة ومنتجة وتعف عن طلب المساعدات والاعانات من الآخرين.

لقد وضع بنك ناصر، عدة شروط للحصول على قرض "مستورة"؛ وجاءت الشروط كالتالي:

- أن تكون المرأة مصرية الجنسية، وأن يتراوح عمر المرأة بين ٢١ عاما و٦٠ عاما، ويفضل أن يكون لها سابق خبرة بالمشروع المقدم، وأن تتمتع بسمعة طيبة ويتم التأكد من ذلك عن طريق الاستعلام عنها ميدانياً.
- يستهدف قرض مستورة الفئات التالية: المرأة التي تحصل على المعاش الضماني، المرأة التي تحصل على دعم تكافل وكرامة، المرأة التي تقدمت للحصول على دعم تكافل وكرامة، ولم تحصل عليه لعدم استيفاء الشروط، المرأة التي تحصل على نفقة شهرية، المرأة العاملة صاحبة الدخل البسيط، المرأة القادرة على العمل وليس لها دخل. ويتم سداد القرض بشكل ميسر من صاحبات تلك المشروعات، مع إضافة قيمة المصروفات ونسبتها ٧٪.

ثانياً : الدعم النقدى

- دعم السيدات المعيلات: وتقديم الدعم النقدى لإجمالى ٢١٣٠٠٠ سيدة مطلقة أو أرملة أو مهجورة أو إمرأة مسجون.
- التأمينات الاجتماعية: يبلغ إجمالى السيدات أصحاب المعاشات والمستحقات ٥,٥ مليون سيدة بمتوسط معاش شهرى ٦٢١ جنيه.

ثالثاً: المشروعات

- مشروعات تنمية المرأة الريفية.
- مشروعات الأسر المنتجة.

رابعاً: حماية المرأة من العنف

- مراكز استضافة المرأة المعرضة للعنف.
- تقدم وزارة التضامن خدمات حماية المرأة من العنف بما يشمل المساعدة القانونية، والدعم النفسى، والتدريب المهنى، والاستشارات الأسرية والإقامة المؤقتة.

نقاط للنقاش

- برامج الحماية الاجتماعية مالها وماعليها.
- مقترحات بشأن برامج جديدة للحماية الاجتماعية.

المصادر

- موقع وزارة التضامن الاجتماعي http://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx
- شروط الحصول على قرض «مستورة» والفئات المستهدفة، جريدة الأهرام، ٢٨ فبراير ٢٠١٨

المرأة والقضية السكانية

المحتويات

- مخاطر استمرار الزيادة السكانية
- خصائص السكان وفقاً لتعداد ٢٠١٧
- أولاً: الخصائص الاجتماعية للسكان
النوع - البيئة السكنية- عدد الأسر ومعدل التزاحم- السكان وفقاً للأقاليم الجغرافية- السكان وفقاً للمحافظات- السن - التأمين الصحى - حيازة المسكن للأسر - نوع المسكن- الاتصال بالشبكة العامة (الكهرباء، المياه، الصرف الصحى)- حالة الزواج- الصعوبات الوظيفية (الرؤية، السمع، التذكر، المشى أو صعود السلالم، رعاية نفسه، الفهم والتواصل مع الآخرين)- استخدام الأفراد (٤ سنوات فأكثر) لوسائل تكنولوجيا المعلومات- المصريون المقيمون بالخارج
- ثانياً: الخصائص الإقتصادية للسكان
التعليم- قوة العمل - البطالة
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تحظى القضية السكانية بأهمية بالغة ولا يمكن النظر لها من زاوية الأرقام والإحصائيات والبيانات فقط رغم أهميتها، بل لا بد من التركيز على عناصر المسألة السكانية والمتغيرات الديموجرافية وارتباطاتها المختلفة بالمسائل التنموية وانعكاساتها على مختلف جوانب حياة السكان ومعاشهم مما يشكل قوة الدولة ومدى تقدمها. وتركز الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) على إعادة توزيع رأس المال الإقتصادى والبشرى وتمكين المرأه والفتيات والشباب بشكل عام، وتحقيق التوازن بين النمو السكانى والتنمية، كما تستند الاستراتيجية إلى برنامج عمل القاهرة والمؤتمر الدولى للسكان بالتركيز على الارتقاء بالعنصر البشرى على التوازى مع التعامل مع التحديات الاجتماعية والإقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة، وهى الإستراتيجية التى تنسق مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

تشمل المحاور الأربعة للإستراتيجية القومية للسكان الصحة الإنجابية والتنظيم الطوعى للأسرة وتنمية الشباب والتعليم وخاصة الفتيات وتمكين المرأة، ومن ثم التأكيد علي أهمية تعزيز التواصل مع القواعد السكانية ورفع الوعى المجتمعى وإشراك المواطنين في صناعة القرار على المستوى الوطنى والمحلى.

الأهمية

يحتم النمو المطرد في عدد السكان الاستثمار في ارتفاع نسبة الشباب أمرًا ضرورياً ويحتل الأولوية في السياسات الاجتماعية والإقتصادية للحكومة المصرية، حيث يمثل فرصة لتحقيق الكرامة وحقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتمكين المرأة وتحقيق والمساواة.

ويعتبر العائد الديموجرافى حظًا بالنسبة للبلدان الأفريقية ينبغى أن تتخذه حافزا للتنمية لأن له انعكاسات سلبية إذا لم يتم وضع استراتيجيات فعالة لإدراجه في سياسات اجتماعية ناجحة. وجدير بالذكر أن مصر تمر حاليًا بمرحلة مهمة من مراحل التحول الديمجرافى التي تشير إلى قرب دخولها في مرحلة ما يسمى (النافذة الديمجرافية). فقد أكدت العديد من الكتابات النظرية والتطبيقية الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه عملية التحول الديمجرافي في تحقيق النمو والتنمية الشاملة، إذا ما تم الإعداد لهذه المرحلة بشكل جيد.

من زاوية أخرى، مثلت العلاقة بين السكان والنمو والتنمية محل جدل وخلاف نظرى كبير بين الإقتصاديين؛ حيث لم يتم حسم الخلاف حول ما إذا كان نمو السكان يحفز أو يضر أو ربما لا يؤثر في عملية النمو والتنمية. وخلال مرحلة النافذة الديمجرافية يكون نمو السكان في سن العمل بمعدلات أسرع من معدل النمو السكانى ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات التشغيل ومعدلات الادخار، وهى

الأمور التى تؤدى إلى تحسين مؤشرات الأداء الكلى في تلك الدول إذا ما واكبت هذه المرحلة السياسات الملائمة التي تساعد على تعظيم العائد من تلك النافذة. وتفترض النظرية أن النافذة الديمجرافية يمكنها أن تؤثر في عملية النمو والتنمية من خلال عدة آليات أهمها:

١- زيادة عرض قوة العمل سواء عن طريق الزيادة الطبيعية في حجم قوة العمل أو من طريق زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل مع انخفاض معدلات الخصوبة.

٢- الادخار والاستثمار؛ فمن المفترض أن فئة السكان في سن العمل هي الفئة ذات القدرة الأكبر على الادخار.

٣- رأس المال البشرى، من خلال عدة قنوات من أهمها أن ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد وتحسن الصحة يؤديان إلى تغير كبير في أنماط وسلوكيات الأفراد تجاه أطفالهم وبخاصة في ما يتعلق بالتعليم.

الهدف الرئيس

يتمكن المشاركون من التعرف على:

- العلاقة بين النمو السكانى والقدرة على إحداث التنمية.
- الملامح العامة لخصائص السكان في مصر.
- وأيضاً الهدف الذى تسعى له الاستراتيجية الوطنية للسكان.
- دور المرأة والأسرة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان.

مخاطر استمرار الزيادة السكانية

- تحولت حالة الثبات التي شهدتها معدلات الإنجاب خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٦، إلى اتجاه صعودي، وقد ارتفع معدل الانجاب الكلي من ٣ أطفال لكل سيدة في المتوسط إلى ٣,٥ طفل، وهو ما يعود بمصر إلى مستويات الإنجاب عام ٢٠٠٠، ويتسق ذلك مع عدد المواليد المسجلين، والذي كسر حاجز المليوني مولود عام ٢٠٠٨، وحاجز ال ٢,٥ مليون عام ٢٠١٢ بعد فترة من الاستقرار حول ١,٦ مليون مولود في التسعينات.
- فرضت مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير تحديات لا يمكن تجاهلها، لاسيما التأثير السلبي لعدم انتظام الخدمات العامة، ومنها خدمات تنظيم الأسرة، وتطبيق برامج بناء القدرات وانتظام منظومة المتابعة والتقييم، وهو ما انعكس سلبيا على انتظام خدمات تنظيم الأسرة وتوافر وسائل تنظيم الأسرة وعلى جودة الخدمة المقدمة وهو ما ساهم في زيادة الحاجات وتراجع الاعتماد على مقدمي الخدمة من القطاع الحكومي والتحول إلى وسائل تأجيل الحمل الأقل فاعلية.

- تشير المؤشرات التنموية الحديثة إلى زيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر، وانخفاض في معدلات تشغيل الإناث، وهذا سينعكس على الوضع السكاني بشكل سلبي سواء على معدلات النمو السكاني أو نوعية الحياة.
- ولعل استمرار مستويات النمو السكاني على مستوياتها الحالية سيؤدي إلى تراجع العائد من جهود التنمية، فإن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والسكان والمواصلات ونصيبه من الأرض الزراعية والمياه والطاقة بأنواعها سيتراجع، كما ستجعل هذه الزيادة الحد من البطالة والأمية والاكتفاء الذاتي أكثر صعوبة، ومن ثم فان ارتفاع معدلات الانجاب لن يؤثر فقط على نوعية الحياة وانما سيشكل تهديدا للأمن القومي.
- تزايد التحديات البيئية ولاسيما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والتلوث ونمو العشوائيات وضعف القدرة على التخلص من النفايات، سيكون لها انعكاسات على الحالة الصحية للمواطن المصري.
- إن تزايد تأثير التيار المحافظ على المجال العام ساهم في تراجع القيم الإنجابية التي تتبني مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات، كما ساهم في نمو القيم التي تناهض تمكين المرأة، وهو ما أدي إلى تناقص دور المرأة في المجال العام، وهو ما أفسح المجال لمزيد من الانجاب الذي يفوق قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، ويفوق قدرة الأسرة على تنشئة الأطفال التنشئة السليمة.
- استمرار درجة التفاوت في المؤشرات السكانية والتنموية بين المناطق الجغرافية (الحضر مقابل الريف، وجه بحري مقابل وجه قبلي، المناطق الحضرية المخططة مقابل العشوائيات).

خصائص السكان وفقاً لتعداد ٢٠١٧

أولاً: الخصائص الاجتماعية للسكان

قد أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نتائج تعداد سكان مصر لعام ٢٠١٧، بلغ عدد السكان ٩٤ مليونًا و٧٩٨ ألف نسمة بالداخل و٩,٤ مليون في الخارج بإجمالى ١٠٤,٢ مليون نسمة.

- **النوع الاجتماعي**
  - يستنتج من الإحصاءات ارتفاع نسبة الذكور بفارق ضئيل عن الإناث (٥١,٦ ٪ للذكور مقابل ٤٨,٤ ٪ للإناث).
- **البيئة السكنية**
  - يتبين ارتفاع نسبة السكان في الريف مقارنة بالحضر (٥٧,٨ ٪ للريف مقابل ٤٢,٢ ٪ للحضر).

- **عدد الأسر ومعدل التزاحم**

* بلغ عدد الأسر على مستوى الجمهورية ٢٣٤٥٦٥٢٨ أسرة، جاءت محافظة القاهرة الأعلى في عدد الأسر (٢١٥٤٩٥٩ أسرة)، أما أقل محافظة في عدد الأسر فهى جنوب سيناء (٢٣٨٦ أسرة). يصل إجمالى عدد الحجرات على مستوى الجمهورية ٨٠٥٧٠٣٣١ حجرة، ومن ثم فمعدل التزاحم ١,١٨ فرد/ غرفة، وأتت سوهاج أعلى محافظة في معدل التزاحم.

- **السكان وفقاً للأقاليم الجغرافية**

* تشير البيانات من حيث الأقاليم الجغرافية إلى أن أعلى نسبة للسكان في ريف الوجه البحرى ٣١,١٪ مقابل ٢٥,٨٪ لريف الوجه القبلى، وقد تساوت النسبة تقريباً للسكان بين حضر الوجهين البحرى والقبلى ١٢٪ لكليهما، أما المحافظات الحضرية فقد بلغت نسبة السكان بها ١٧,١ ٪، وبالطبع كانت المحافظات الحدودية أدنى نسبة للسكان ١,٧ ٪.

- **السكان وفقاً للمحافظات**

* توضح البيانات أن القاهرة تستأثر بالنسبة الأكبر للسكان (١٠,١٪)، يليها بفارق طفيف الجيزة (٩,١٪)، ثم الشرقية (٧,٦ ٪)، والدقهلية (٦,٨ ٪)، أما أدنى نسبة فكانت بالمحافظات الحدودية ومحافظتى بورسعيد والسويس.

- **السن**

* يعتبر المجتمع المصرى فتياً، حيث تشكل الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة تقريباً ثلث السكان بنسبة ٣٤,٢ ٪، وبلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة ٢٦,٨ ٪، جاءت النسبة الأعلى لمن هم في سن العمل من ١٥ إلى ٦٤ عام) ٦١,٩٪ (، بلغت نسبة كبار السن ٦٥ عام فأكثر ٣,٩ ٪ من إجمالى السكان.

* يحظى الشباب بأهمية كبيرة نظراً لأنهم الفئة التى يقع على عاتقها النهوض بالوطن، وبإلقاء مزيد من الضوء على تلك الفئة نجد أن عدد الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة ١٧,٢ مليون ويكاد يتساوى عدد الذكور والاناث (٨,٩ مليون للإناث و٨,٣ مليون للذكور)، أما إذا أخذنا بتعريف أكثر اتساعاً للشباب نجد أن عدد الشباب من سن ١٥ إلى ٣٤ عام ٣٢,٨ مليوناً وأيضاً يتساوى عدد الذكور مع الإناث تقريباً.

- **التأمين الصحى**

* كانت نسبة المشتركين في التأمين الصحى ٥٠,٩٪ وغالبيتهم في القطاع الحكومى (٩٣,٣٪ للقطاع الحكومى و٥,٨٪ للقطاع الخاص)، ترى الدراسة أن الاشتراك في التأمين لايعنى بالضرورة العلاج من خلاله فعلياً لأن هذا يرتبط بمدى جودة الخدمة وربما يلجأ بعض المشتركين للعلاج في العيادات أوالمركز الطبية أوالمستشفيات الخاصة.

- **حيازة المسكن للأسر**

* تكشف البيانات أن نمط الحيازة الأعلى هو التمليك ونسبته ٨٥,١ ٪ وتأتى المنيا في مقدمة المحافظات ذات الحيازة « التمليك» بنسبة ٩٦,٢٪ ثم كفر الشيخ ٩٥,٨٪ ربما يفسر ذلك في ضوء الخصائص الريفية للمحافظتين وانتشار نمط البيت الريفى التمليك، يليه « هبه»(١٠,٢٪)، ثم إيجار قديم (٧,٩٪) وكانت القاهرة أعلى محافظة في هذا النمط، ويتقارب معه الإيجار الجديد (٦,٩ ٪)، وأتى الإيجار المفروش والميزة العينية بنسب محدودة.

- **نوع المسكن**

* أظهرت النتائج أن ٧٨ ٪ من الأسر يعيشون في شقة، و١٠,٧ ٪ يعيشون في مبنى بأكمله، و٦,٤ ٪ يعيشون في حجرة مستقلة أو أكثر، و٢,٦ ٪ يعيشون في حجرة أوأكثر في وحدة سكنية، أما من يعيشون في دور أو أكثر فنسبتهم محدودة.

- **الاتصال بالشبكة العامة (الكهرباء، المياه، الصرف الصحى)**

* يتصل ٩٩,٧ ٪ من الأسر على مستوى الجمهورية بالشبكة العامة للكهرباء، و٩٦,٩٨ ٪ من الأسر متصلون بالشبكة العامة للمياه، وتظهر البيانات فجوة كبيرة في خدمة الصرف الصحى حيث يتصل ٥٦,٥٪ فقط من الأسر بالشبكة العامة للصرف الصحى وذلك رغم زيادتها مقارنة بتعداد ٢٠٠٦حيث كانت (٤٦,٦ ٪).

* بتدقيق تلك البيانات على مستوى المحافظات يتبين أن نسبة استفادة المحافظات المختلفة من الكهرباء متقاربة إلى حد ما. أتت القاهرة أعلى محافظة في الاتصال بالكهرباء بنسبة (٩٩,٩٪) وأدنى نسبة في محافظة جنوب سيناء(٩٥,٣ ٪). أما خدمتى المياه والصرف الصحى فتظهر البيانات وجود تفاوتات كبيرة بين المحافظات المختلفة في الاستفادة من الخدمتين، فيما يخص خدمة المياه جاءت محافظة دمياط في الترتيب الأول بنسبة (٩٩,٩٤ ٪) يليها السويس (٩٩,٩٢٪)، أما أقل نسبة فكانت في محافظتى مطروح (٧٤,٢١ ٪) وجنوب سيناء (٦٣,٠٥٪) مما يدل على أن المحافظات الحدودية في حاجة لتحسين نسبة الاستفادة من المياه، أما خدمة الصرف الصحى فأعلى محافظة في الاستفادة هى القاهرة بنسبة (٩٨,٥٥٪)، وبفارق كبير تأتى أدنى نسبة في محافظتى قنا (١٥,٩٪) وشمال سيناء (٥,٢٢ ٪). وبصفة عامة يوجد انقسام ملحوظ في الاستفادة بخدمة الصرف الصحى بين الحضر والريف (٩٠,٦٪ للحضر مقابل ٢٩ ٪ للريف).

- **حالة الزواج**

* تبلغ نسبة المتزوجين من السكان ٦٨٪ (بما يساوى ٥٧ مليون نسمة) وأعلى محافظتين في نسبة المتزوجين شمال سيناء والوادى الجديد وقد يفسر ذلك بطبيعة العادات والتقاليد في المجتمع القبلى الذى يضفى أهمية كبيرة على الزواج وتكوين الأسرة، أما الذين لم يتزوجوا فنسبتهم ٢٤٪ وأعلى نسبة له في محافظات الأقصر وأسوان والقاهرة.

* كانت نسبة السيدات الأرامل ١٠,٧ ٪ مقابل ٢,٣ ٪ فقط للذكور، حيث أن عدد السيدات الأرامل على مستوى الجمهورية ٣مليون سيدة، وتكشف الإحصاءات أن هناك ١,٧ ٪ من الإناث مطلقات (بما يقدر ب ٤٦١,١ ألف مطلقة) مقابل ٠,٩ ٪ للذكور، كما تبين انتشار زواج القاصرات (أقل من ١٨ سنة) وعددهم١١٨ ألف حالة.

- **الصعوبات الوظيفية (الرؤية، السمع، التذكر، المشى أو صعود السلالم، رعاية نفسه، الفهم والتواصل مع الآخرين)**

* أتت نسبة الأفراد (٥ سنوات فأكثر) ذوى الصعوبات من الدرجة البسيطة إلى المطلقة ١٠,٦٧٪ وتكاد تتساوى نسبة الذكور والإناث، وترتفع تلك النسبة في الحضر(١٢,٢٢٪ للحضر مقابل ٩,٧١ ٪ للريف). أما من حيث المحافظات فأعلى نسبة في محافظتى القاهرة (١٤,٨٪ (والأسكندرية) ١٣,٢٪ (، وجاءت صعوبة المشى أو صعود السلالم في المرتبة الأولى.

- **استخدام الأفراد (٤ سنوات فأكثر) لوسائل تكنولوجيا المعلومات**

* تبين الإحصاءات أن ٦٥,٤ ٪ يستخدمون التليفون المحمول (٧٠,٥٪ للذكور و٦٠,١ ٪ للإناث)، بينما من يستخدمون الكمبيوتر ٢٩,٤ ٪، (٣٢,٢٪ للذكور مقابل ٢٦,٤ ٪ للإناث)، أما مستخدمو الانترنت فنسبتهم ٢٨,٩٪، (٣٢,٣ ٪ للذكور مقابل ٢٥,٣٪ للإناث).

- **المصريون المقيمون بالخارج**

* سبق التوضيح أن عدد المصريين بالخارج ٩,٤ مليوناً، توضح البيانات أن ٦٥,٨ ٪ منهم مقيم بالدول العربية وفى مقدمتها السعودية والأردن والإمارات، يليهم بفارق كبير المقيمين في دول الأمريكتين بنسبة ١٦,٧٪ ويتركزون في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم الدول الأوربية ١٣,٢ ٪ وتأتى إيطاليا في المرتبة الأولى يليها فرنسا، و٣,٦٪ باستراليا، وتأتى نسب المقيمين بأفريقيا وآسيا محدودة.

ثانياً: الخصائص الإقتصادية للسكان

- **التعليم**

* تصل نسبة الأمية بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٥,٨ ٪ بما يعادل ١٨,٤ مليون شخص وهى أكثر ارتفاعاً بين الإناث (٣٠,٨٪ للإناث مقابل ٢١,٢ ٪ للذكور) وترتفع بشكل ملحوظ في الريف (٣٢,٢ ٪ للريف مقابل ١٧,٧ ٪ للحضر) وجاءت محافظات المنيا وبنى سويف وأسيوط الأعلى في نسبة الأمية، وما يلفت النظر أن نسبة الأمية ترتفع بين النشء والشباب من الجنسين في الفئة العمرية من ١٠ إلى ٣٤ سنة وتشكل ١٣,٥ ٪، بينما من يقرأ ويكتب نسبتهم ١٠,٤ ٪، أما من يحملون مؤهل أقل من المتوسط ١٨,٨ ٪، وذوى المؤهل المتوسط ٢٩,١٪، وفوق المتوسط ٣,١ ٪، وذوى المؤهل الجامعى فأعلى١٢,٤٪، وكانت نسبة التربية الفكرية محدودة ٠,٣ ٪. في

ذات السياق، يصل عدد الذين لم يلتحقوا والمتسربين من التعليم للسكان (٤ سنوات فأكثر) ٢٨,٨ مليوناً وكان في مقدمة أسباب عدم الالتحاق والتسرب عدم رغبة الفرد في التعليم وعدم رغبة الأسرة والظروف المادية.

* إجمالاً يمكن القول أنه رغم ارتفاع نسبة الأمية (٢٥,٨ ٪) إلا أنها قد انخفضت مقارنة بتعداد ٢٠٠٦ حيث كانت نسبتها (٢٩,٧٪)، وفى المقابل ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى من ٩,٥٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,٤٪ في ٢٠١٧ وتأتى أعلى نسبة لهم في محافظات القاهرة والأسكندرية وبورسعيد

- **قوة العمل**

* تشير النشرة الإحصائية لشهر نوفمبر ٢٠١٧ أن قوة العمل ٢٩,٥ مليون، ويبلغ عدد المشتغلين ٢٦ مليوناً، ومن ثم فعدد المتعطلين ٣,٥ مليون.

- **البطالة**

* وفق أحدث بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة البطالة في نوفمبر ٢٠١٧ بلغت ١١,٩٨ ٪ وبذلك تكون انخفضت مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، وترتفع البطالة في الحضر (١٣,٦٪ للحضر مقابل١٠,٦ ٪ للريف)

الاستراتيجية الوطنية للسكان ٢٠١٥ـ ٢٠٣٠:

المبادئ العامة للاستراتيجية السكانية

تتبني الإستراتيجية السكانية لمصر المبادئ التالية:

- النظر إلى السكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، على ألا تتعدي معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة علي توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة وعلى متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية ولاسيما الطاقة والمياه والأرض الزراعية، وعلى أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية على قدرة الإقتصاد الوطني في تحقيق مستوي مرتفع من التنمية البشرية وخفض معدلات البطالة.
- حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها، مع تأمين حقها في الحصول على المعلومات ووسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية التي تكينها من الوصول إلى العدد المرغوب من الأطفال.
- مسئولية الدولة عن توعية أفراد المجتمع بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة، وأخطار الإنجاب المتكرر والمتقارب علي صحة الأم والطفل، ومسئوليتها عن توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية بجودة عالية، مع توفيرها بالمجان للأسر المحدودة الدخل.

- تلتزم الدولة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وبتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية، وبتطبيق الحوافز الايجابية لتشجيع تبني مفهوم الأسرة الصغيرة من خلال البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء والتخفيف من حدة الفقر.
- تمثل المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة تمثل تحديا يستوجب ضرورة توفير البيئة المحفزة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كما تتطلب إذكاء الجهود التطوعية لمواجهتها.
- يؤدى تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني بما يزيد من فاعلية وكفاءة المشروعات وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي.
- ضمان حق المواطن في الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها.

مرتكزات الإستراتيجية السكانية الجديدة

ترتكز الاستراتيجية السكانية الجديدة على العناصر التالية:

١- تمايز في التناول يراعي التنوع بين الفئات المستهدفة (المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية)

٢- توظيف القوة الكامنة للعمل التطوعي، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على لعب دور أكبر في تحقيق أهداف البرنامج السكاني.

٣- آلية فعالة للتنسيق على المستويين المركزى والمحلي.

٤- توظيف للأدوات العصرية لاسيما الإعلام الاجتماعي.

٥- منظومة معلوماتية محدثة تسمح بالمتابعة والتقييم على المستوي المحلي.

٦- مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لفهم ومتابعة التحولات في السلوك الإنجابي ومحدداته.

الأهداف التفصيلية للإستراتيجية القومية للسكان

أولا: الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الإقتصادي والنمو السكانى، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

١) مواجهة معدلات الزيادة السكانية المتزايدة من خلال:

- الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- زيادة معدلات استخدام الوسائل المنظمة للإنجاب.
- التحول تجاه زيادة نسبة مستخدمي وسائل تنظيم الأسرة الأكثر فاعلية.
- توجيه اهتمام خاص لبرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في المناطق الريفية والعشوائيات.

٢) العمل على تبني القيم الإنجابية التي تحقق التوازن بين معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات النمو السكاني من خلال:

- استعادة اهتمام وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بالمشكلة السكانية مع الحرص علي علي تصميم رسائل إعلامية ووسائل اتصال جماهيري تتوافق مع الجمهور المستهدف.
- توظيف أدوات الإعلام الاجتماعي في نشر ثقافة الأسرة الصغيرة، وثقافة المباعدة بين الطفلين، والتعرف بالبدائل المتاحة لتنظيم الأسرة ومصادرها.
- تطبيق الحوافز الإيجابية على الأسر التي تكتفي بطفلين على الأكثر ضمن برامج التنمية المجتمعية ومكافحة الفقر.
- صياغة خطاب ديني معاصر يتناول الزيادة السكانية من مطلق علاقتها بالموارد الطبيعية المتاحة على المستوي القومي، وانعكاسها على دور الدولة في تلبية تطلعات المواطنين ودورها في تحقيقها الريادة العالمية والإقليمية، وأثر الحمل المتكرر على صحة الأم والطفل، مع استدعاء النصوص الدينية الثابتة التى تؤكد الكيف ولا تقتصر على الكم في تكوين الأسر وتنشئة الأطفال.
- صياغة خطاب وطني يناقش الزيادة السكانية وتهديدها للأمن القومي المصري وللريادة الإقليمية وإنقاصا للقوة الناعمة للدولة وقدرتها التنافسية، وتحديا للسلام الاجتماعي والأمن العام، وتكريسا لزيادة الفوارق بين الطبقات وإخلالا بحق محدودى الدخل في الحصول على الخدمات الأساسية والعمل اللائق.

٣) استعادة دور المجتمع المدني في مساندة البرنامج السكاني من خلال:

- دعم الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في الأماكن التي تقل فيها نسبة ممارسة تنظيم الأسرة.
- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في مجال تقييم ومراقبة الخدمات المقدمة بواسطة المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تخصيص الموارد وبناء قدرات الجمعيات الأهلية للقيام بدور في مجال الدعوة لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات.
- استحداث آلية للتنسيق بين أنشطة المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية لتجنب الازدواجية وهدر الموارد.
- تخصيص موارد لبناء القدرات داخل الجمعيات الأهلية في مجالات تقديم خدمات تنظيم الأسرة والدعوة لتبني القيم الإنجابية المرغوبة وتقييم ومتابعة المشروعات والأنشطة ذات الأهداف السكانية.

ثانيا: استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية:

مع التسليم بأن تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية هو هدف يجب أن يعمل علي تحقيقه كل مؤسسات المجتمع وهناك عدد من الخصائص التي يسهم الارتقاء بها في الحد من الزيادة السكانية وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

- انخفاض معدلات تشغيل الإناث وما يترتب عليه من ارتفاع مستوي الانجاب على فترات متقاربة.
- ارتفاع معدلات الأمية وعلى وجه الخصوص في ريف الوجه القبلي وبين الإناث حيث تشكل الأمية عائق امام حصول الإناث على فرص العمل.
- تبدو الحاجة ملحة لرفع كفاءة وفاعلية منظومة التعليم لضمان الاستيعاب الكامل في مراحل التعليم الأساسي لمنع التسرب المدرسي.
- انتشار معدلات تشغيل الأطفال، وبالتالي لا تترتب على إنجاب طفل إضافي أعباء بل ينظر إليه باعتباره فرصة لإضافة سريعة لدخل الأسرة، ولا يقتصر أثر عمالة الأطفال على زيادة معدلات المواليد فقط ولكنه يؤدي إلى القضاء على فرص أبناء الأسر الفقيرة في صعود السلم الاجتماعي وبالتالي تستمر نسبة كبيرة من الأجيال القادمة فريسة للفقر.

ثالثا: إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

- خلخلة الكثافة السكانية المرتفعة من خلال جذب السكان للانتقال إلى المناطق العمرانية الجديدة.
- ضرورة أن تتضمن المشروعات القومية والمشروعات العملاقة أهدافا سكانية للانتقال بالسكان من المناطق المزدحمة إلى مجتمعات عمرانية جديدة تقترن بهذه المشروعات.
- استغلال أفضل للأراضي المملوكة للدولة، والاستثمار في البنية الأساسية التي تشجع الاستثمار الوطني على إقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية التي تجتذب السكان بعيدا عن الأماكن كثيفة السكان.

رابعا: تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

- ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر من أجل الوصول إلى توزيع للمشروعات يكون متحيزا لمحدودي الدخل.

- إعطاء أولوية للمحافظات وللمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن ان ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك تشغيل المرأة في عمل مقابل أجر نقدي.
- عدم اقتصار دور الدولة على تمويل برامج تخفيف من تبعات الفقر فقط، وإعطاء أولوية للقيام بتدخلات فاعلة لتمكين الفقراء ومحدودي الدخل من الخروج من دائرة الفقر وعدم توريثه للاجيال.
- تنفيذ برامج متكاملة للتنمية البشرية في المناطق الفقيرة للإرتقاء بالمستوي المعرفي والمهاري والسلوكي والقيمي للأسر الفقيرة وتضمين هذه البرامج مكونا لتعديل القيم الانجابية السائدة.

عناصر النجاح الحرجة

- التزام سياسي من متخذي القرار على المستويين المركزي والمحلي بمواجهة مشكلة عدم التوازن بين معدلات الزيادة السكانية والموارد المتاحة، وإعطاء البرنامج السكاني أولوية تخصيص الموارد التي تتناسب مع خطورة تبعاته وعلى أن يتسم بالاستمرارية والبعد عن الموسمية والانتقائية.
- توافق مجتمعي حول مسئولية الجميع عن مواجهة القضايا السكانية، وعدم اعتبارها مسئولية المؤسسات الحكومية فقط، كما لا يجوز اعتبارها مسئولية مؤسسة حكومية ومن ثم تصبح مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص حجر الزاوية في تحديد خارطة الطريق.
- إحداث تغير إيجابي في منظومة القيم غير المواتية للتنمية، بما في ذلك السلوك الإنجابي المحفز لتبني ثقافة الأسرة الصغيرة، والمباعدة المناسبة بين الطفلين، وتبني قيم إيجابية تجاه النوع الاجتماعي.
- فتح المجال لتطبيق حلول غير تقليدية بالإبداع وتتناسب مع ضخامة وتعقد المشكلة السكانية مع ضرورة الالتزام بالجدية والانضباط في تطبيق الحلول التقليدية التي نجح تطبيقها في عدد من الدول النامية والاعتراف بأن حدوث بعض الاخفاقات في التجربة المصرية لا يرجع إلى عدم ملاءمة الحلول المستخدمة وإنما إلى القصور والتهاون في تطبيقها.
- منظومة محكمة لمتابعة وتقييم البرامج والأنشطة المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة على المستويين المركزى والمحلي ويصاحب ذلك مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لإعداد الدراسات وتقارير السياسات لتوجيه مسار البرنامج السكاني.

خارطة الطريق

- إطلاق حوار مجتمعي لبناء مساندة شعبية لتبني السياسة القومية للسكان.
- رسم سياسة للإعلام السكاني، تلتزم بها المؤسسات الإعلامية الحكومية وغير الحكومية.

- مراجعة الإطار المؤسسي للبرنامج السكاني المصري ووضع آلية محكمة للمتابعة والتقييم.
- تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل وضع المشكلة السكانية في بؤرة الاهتمام.
- رصد الموارد اللازمة للتعامل الفعال مع البرامج والأنشطة السكانية في ضوء الوفر الذي حققه خفض معدلات الإنجاب على كل مجالات الخدمات في مصر.
- إعداد المستهدفات الكمية للمتغيرات السكانية حتي عام ٢٠٣٠م مع وضع مستهدفات متوسطة وقصيرة الأجل تتم متابعتها بصفة دورية.وضع تقديرات النمو السكاني وأعداد المواليد في الاعتبار عند التخطيط للمرافق والخدمات المختلفة في الدولة.

نقاط للنقاش

يمكن طرح النقاط التالية وتبادل الآراء بين المشاركين حولها:

- هل النمو السكانى يعظم من قدرات الدولة أم يشكل قيدًا عليها في إمداد المواطنين بالخدمات العامة بمستوى لائق؟
- ما التحديات السكانية التي تواجه مصر؟
- كيف نستفيد من النمو السكانى؟
- ما الخصائص السكانية التى نسعى لتحسنيها(مواطنون متعلمون – أصحاء – لديهم مهارات لسوق العمل)؟

المصادر

- أبوسكين، حنان، يناير ٢٠١٨، « الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للسكان في مصر»، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٦٧، ص ص ١٣٥-١٤٢.
- اللواء أبوبكر الجندى، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، احتفالية إعلان نتائج تعداد ٢٠١٧، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧. https://www.elwatannews.com/news/details/2568744
- أهم نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ص ١١. http://www.capmas.gov.eg
- اعتمدت الباحثة في استخلاص تلك النتائج على تحليل الجداول الإحصائية والرسوم البيانية المنشورة عن تعداد ٢٠١٧ على موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمقارنة بينها. انظر الموقع: http://www.capmas.gov.eg
- الاستراتيجية الوطنية للسكان ٢٠١٥- ٢٠٣٠ http://www.npc.gov.eg/images/.pdf

المرأة وسوق العمل

المحتويات

- النوع الاجتماعي والعمل
- سوق العمل العمالة والعمل بدون أجر
- تأثير المنافسة العالمية (التجارة الحرة - إعادة الهيكلة الصناعية- رفع القيود –الخصخصة)
- البيئة التشريعية لحق العمل
- أبعاد توريد العمالة
- أوجه التشابه أو الاختلافات بين سوق العمل والأسواق الأخرى
- العمل غير المدفوع الأجر
- العمل المنزلى
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

لقد وضعت معظم النظريات الإقتصادية دون توقع أن أعدادًا كبيرة من النساء قد يدخلن إلى القوة العاملة المأجورة، ودون الاعتراف بأنشطة الإنتاج والإنجاب والخدمات في الإقتصاديات غير الرسمية أو المعيشية أو التقليدية أو المنزلية وغالبًا ما تكون هناك فجوة بين النظرية والحياة الحقيقية. ويشكل حجم وأهمية العمل غير مدفوع الأجر من جانب النساء والرجال والفتيان والفتيات فضلاً عن البيئة تحديات كبيرة أمام الإقتصاد.

الأهمية

يمثل العمل غير المدفوع الأجر في إقتصاد أى بلد عنصر كبير في أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة بأغلبية ساحقة. ويشير العمل في مجال الرعاية إلى الأنشطة التي تنطوى على «تلبية الاحتياجات المادية والرفاهية العامة للرعاية المتلقية». وتتراوح هذه المهام من الحميمة (الشخصية والاجتماعية والصحية والجنسية) إلى أقل حميمية (الطبخ والتنظيف والكى وأعمال الصيانة العامة).

ويمكن استخدام تفسير أكثر تحديدًا للرعاية في إشارة إلى «مساعدة أو خدمات الحراسة أو الصيانة، المقدمة لرفاهية الأفراد الذين لا يستطيعون القيام بهذه الأنشطة أنفسهم» وهم عادة من ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والشباب. وقد يغيب عن ذلك عناصر مهمة من أعمال الرعاية الأخرى مدفوعة الأجر مثل العمل المنزلى. وترجع أهمية الموضوع لعدة اعتبارات هى:

- المرأة تعمل داخل المنزل وخارج المنزل.
- وجود الأطفال يزيد من وقت العمل المنزلي.
- علاقة غير متكافئة بين العمالة المحلية والسوق.

الهدف الرئيسى التعرف على أهمية العمل للمرأة

الأهداف الفرعية:

- معرفة كيف تتغلب المرأة على عوائق العمل.
- الإلمام بحقوق المرأة العاملة.

النوع الاجتماعي والعمل

إن الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي ما زالت جلية في سوق العمل في البلدان العربية، حيث تعتبر المرأة أكثر عرضةً لخطر البطالة مقارنة بالرجل، كما تصطدم بعوائق أكثر تصعّب دخولها إلى سوق العمل. مع أنّ نسبة بطالة المرأة في العالم العربي تراجعت خلال السنوات الست عشرة الماضية من ٢٢,٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٩٦٪ في عام ٢٠١٥، إلا أن هذه النسبة ما زالت بالغة الارتفاع اذا ما قارنّاها بمعدل بطالة الرجال الذي بلغ ٨,٩٦٪، وبمعدل البطالة في العالم البالغة نسبته ٦,٢٪.

ويتضمن التحليل من منظور النوع الاجتماعي الأدوار والأنشطة والعلاقات من يعمل؟ وماذا يعمل؟ من يملك؟ من يقرر؟ من يحصل على المكاسب والفوائد؟ ومن يتحكم بالموارد؟ وما العوامل المؤثرة على العلاقات في المجتمع (قوانين، ملكية، إرث.... الخ).كذلك يكشف التحليل الجندري أن للنساء والرجال خبرات وتجارب وحاجات مختلفة نتيجة لاختلاف أدوارهم ومسؤولياتهم الجندرية وكلاهما يلعب دورا في مجال العمل الإنتاجي والمجتمعي. لكن مساهمة النساء أقل ظهوراً وانتظاما... ففي حين يثمر عمل الرجال في الزراعة دخلاً نقدياً، فإن النساء ينتجن الغذاء لاستهلاك الأسرة، وتبقى القيمة النقدية مستترة، ودور النساء التنظيمي في المجتمع قد يكون حاسما، ولكنه أقل وضوحا.. ويبقى العمل الإنجابي البيولوجي والاجتماعي الذي هو أساس بنية المجتمع الإنساني (رعاية الأطفال، معيشة الأسرة، طهي الطعام وتصنيعه، نظافة المنزل والبيئة، صحة الأسرة... الخ) كلها مهام تقع في الغالب على كاهل النساء، ولكنها لا تقدر حق قدرها ولا ينظر إليها في التخطيط التنموي.

ويجب أن تأخذ البرامج التنموية في اعتبارها الحاجات العملية والاستراتيجية الجندرية لكي تنجح نجاحاً حقيقياً، وإلا فإنها ستفشل إن لم تخفف من أعباء العمل الملقى على عاتق النساء ولم تتنبه إلى أدوارهن في العمل الإنجابي والعمل المجتمعي.يكشف التحليل الجندري أدوار وعلاقات النساء والرجال في المجتمع ومظاهر عدم المساواة في تلك العلاقات وما تزال إحصائيات الأمم المتحدة تبين أن:

- النساء يؤدين ثلثي حجم العمل في العالم .
- النساء يكسبن ١٠/١ من الدخل العالمي .
- النساء يشكلن ثلثي عدد الأميين في العالم .
- النساء يملكن أقل من ١٠٠/١ من ممتلكات العالم .

سوق العمل _ العمالة والعمل بدون أجر

النقاط الرئيسة

- الجهات الفاعلة الرئيسية والأدوار.
- عرض العمالة والطلب عليها.
- أسئلة السياسة.
- خصائص السوق.
- الأدوات الكلاسيكية الجديدة والبديلة.
- الرعاية والعمل بدون أجر.

المشاركون في سوق العمل

- الأفراد.
- مؤسسات حكومية.

البعد الفردي

- عندما تدخل القوى العاملة.
- كم التعليم / التدريب.
- نوع / مدى البحث عن عمل.
- المهنة / الصناعة / العمل الهامشي!
- ساعات العمل / العمل المنزلي.
- قبول / إنهاء / نقل.
- معدل الأجور.
- الاتحاد / الجمعيات.

سلوك سوق العمل

الجوانب الإيجابية	الجوانب السلبية
• الحصول على وظيفة. • ترقية وظيفية. • زيادة معدل الأجور. • المميزات.	• بطالة. • التهجير الوظيفي. • تمييز. • فقر. • العاملون والفقراء.

قرارات أصحاب العمل

- من العمال
- الأجور / الفوائد.
- ساعات.
- التسريح / الإفلاس.
- قام بمقاولة فرعية.
- سياسة التقاعد / التقاعد.
- التنافس العالمي.
- البيئة التشريعية.
- تغيير القوى العاملة.

تأثيرات المنافسة العالمية

- التجارة الحرة.
- إعادة الهيكلة الصناعية.
- رفع القيود.
- الخصخصة.

تغيير القوى العاملة

- العمر.
- الجنس.
- التنوع العرقي.

البيئة التشريعية لحقء العمل

- حقوق الانسان.
- أقل أجر.
- الوقت غير مناسب
- إجازة الأمومة.
- تعويضات العمال.
- الصحة والسلامة المهنية.
- المعاشات التقاعدية / التقاعد الإلزامي.
- قوانين العمل / المفاوضة الجماعية.

قرارات الحكومة

- الحقوق الفردية مقابل القدرة التنافسية لصاحب العمل.
- الدعم عام.
- التدريب.
- التأمين.
- التعويضات.
- المعاشات.
- التأهيل المهني.

إقتصاد سوق العمل

و يشمل تحليل محددات الأبعاد المختلفة للعرض والطلب على العمالة وتفاعلها في هياكل السوق البديلة لتحديد الأجور والعمالة والبطالة.

أبعاد توريد العمالة

- النمو السكاني.
- مشاركة القوى العاملة.
- ساعات العمل.
- العمل الجزئى.
- الوقت المتأخر.
- في الوقت المرن.
- أبعاد الجودة.
- استثمارات رأس المال البشري.
- التعليم، والتدريب، والصحة.
- إمكانية التنقل.
- جهد العمل / الكثافة.
- إعانات الأجور.
- الآثار المحفزة للحفاظ على الدخل ومخططات نقل الضرائب.
- ضرائب الدخل.
- التأمين.
- العجز.
- خطة المعاشات التقاعدية.

أبعاد الطلب على العمالة

يستند طلب الشركة على العمالة إلى:

- تكاليف العمالة.
- إنتاج الشركات.

العرض والطلب

يحدد التفاعل بين العرض والطلب

- الأجور.
- التوظيف.
- البطالة.

نموذج العرض والطلب

الافتراضات الرئيسية في النموذج الكلاسيكي الجديد:

- الفرضيات السلوكية.
- كيف يستجيب المشترون والبائعون للأسعار وعوامل أخرى؟
- التفاعل بين المشترين والبائعين ومستوى وشروط تبادل السوق.

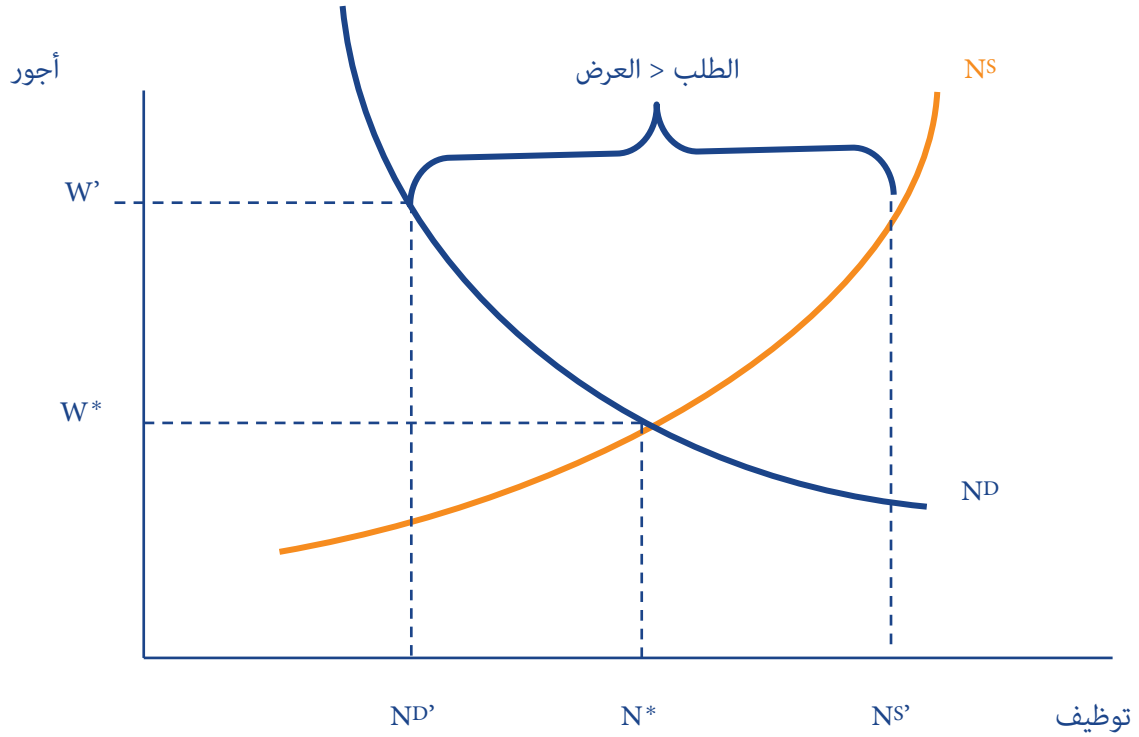

قضايا السياسة الحالية

- مخاوف صانعي السياسات العامة والخاصة.
- الدعم.
- الطلب.
- تحديد الأجور وهيكل الأجور.
- البطالة.

أوجه التشابه / الاختلافات بين سوق العمل والأسواق الأخرى

- مختلف الجهات الفاعلة والأهداف.
- القيود الاجتماعية والمؤسسية والتشريعية.
- عيوب السوق.
- المعلومات غير المتماثلة والناقصة.
- التكاليف.
- المخاطر وعدم اليقين.
- سعر مجمع يخدم مجموعة متنوعة من الوظائف.
- تعكس الأجور مجموعة متنوعة من العوامل.

سوق العمل

- العمل / السوق / الإنتاج.
- الطلب على اليد العاملة - من قبل أرباب العمل وتوفير العمالة (المقدمة من قبل الموظفين المحتملين).
- الطلب على اليد العاملة هو طلب مشتق - غير مطلوب من تلقاء نفسه، ولكن لما يمكن أن يساهم في الإنتاج.
- الطلب على العمل يتأثر بـ :
  - تكلفة توظيف العمالة.
  - الرواتب.
  - اشتراكات التأمين الوطنية.
  - اشتراكات التقاعد.
  - تكاليف الإدارة المرتبطة بالمدفوعات الضريبية والالتزام بقوانين وأنظمة التوظيف.

العمل غير المدفوع الأجر

- يعد العمل غير مدفوع الأجر عنصر مهم من عناصر تخصيص الوقت والموارد في النشاط الإقتصادي.
- كشفت دراسة حديثة أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول استخدام الوقت للمرأة المصرية في ٢٠١٥ أن ٩٦٪ من الإناث يقمن بنشاط العمل المنزلي غير المدفوع الأجر في وقت يقدر بـ ٦ ساعات و٢٢ دقيقة، وكانت العينة في الفئة العمرية (١٨-٦٤ سنة).

- تبين من الدراسة أن متوسط الوقت المستغرق في أنشطة وقت الفراغ (٤ ساعات، ١٤دقيقة) على المستوى الإجمالي، (٤ ساعات، ٣٢ دقيقة) في الحضر مقابل (٣ ساعات،٥٠ دقيقة) في الريف، أما متوسط الساعات المخصصة لأنشطة العناية والرعاية الشخصية والنوم فتبلغ (١٢ساعة، ٤٣ دقيقة).

العمل المنزلي

- دراسة رعاية الأطفال - المشي - الترفيه.
- طبخ.
- تنظيف الغسيل.

نقاط للنقاش

يمكن طرح النقاط التالية وتبادل الآراء بين المشاركين حولها:

- هل عمل المرأة ضرورة؟
- كيف تكون المرأة قادرة على المنافسة في سوق العمل؟
- كيف يسهم العمل في تمكين المرأة لنفسها؟
- ما معوقات وجود فرص عمل لائقة للمرأة؟

المصادر

- Gender and Bridge Training
- الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل، البوابة العربية للتنمية https://arabdevelopmentportal.com/ar/node/252669
- باسمة العقباني، النوع الاجتماعي.. مصطلح ودلالة، مركز مساواة لدراسات المرأة http://musawasyr.org/?p=1893
- ٩٦٪ من نساء مصر يقمن بـ «العمل المنزلى» غير مدفوع الأجر http://www.efuegypt.org/NewsDetails.aspx?NID=4134

أهمية تضمين منظور النوع الاجتماعي في البيئة وسياسات التغيير والبرامج

المحتويات

- قضايا النوع الاجتماعي وتأثيرها على البيئة والطاقة
- فوائد تضمين النوع الاجتماعي
- اهمية تضمين النوع الاجتماعي
- طرق تضمين منظور التفاوتات الشائعة في قطاع البيئة
- عدم تضمين منظور النوع الاجتماعي لإعتبارات متعددة
- كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين
- آثار متبادلة بين الجنسين
- نجاح السياسات والبرامج البيئية
- النوع الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة
- تعميم منظور النوع الاجتماعي في دورات مشاريع البيئة والطاقة
- رصد وتقييم السياسات المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي
- الخطوات الرئيسية لدورة السياسة البيئية والطاقة
- النوع الاجتماعي والتكيف مع تغير المناخ
- تحويل النوع الاجتماعي وتغير المناخ
- مبادرة الأعمال الخضراء للمرأة
- ماذا سيكون شكل النجاح؟
- وضع مصر في التقارير الدولية للبيئة
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

المرأة لها دور فاعل في القدرة على التغيير والتكيف مع التحديات المناخية, إلا أن عدم المساواة بين المرأة والرجل قد أضعف دورها في مواجهة تحديات (التغير المناخي)، رغم أنها أكثر فئات المجتمع احتياجا لتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها.

وفي نفس الوقت فإن النساء هن الأقل والأضعف دوراً في صنع القرار في قضايا البيئة وتغير المناخ، مما يعرضهن وأسرهم للعواقب الوخيمة التي يتسبب بها التغير المناخي، مما يوجب على صانع القرار السياسي دمج المرأة وتحقيق المساواة في صنع القرار لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، ونجد أن تفعيل دور المرأة يمكينها من صنع القرار السياسي لحماية البيئة ومواجهة تحديات المناخ هو واحد من أكثر الأمور فعالية للتنمية المستدامة التي تؤدي لنجاح استراتيجيات وخطط مواجهه التغير المناخي الذي يعتمد بشكل كبير على استيعاب المرأة لما يحيط بكوكبنا من تحديات.

إن أشد سكان العالم فقرًا - ٦ من بين كل عشرة منهم من الإناث - يتأثرون أكثر من غيرهم بجفاف أطول، وعواصف وفيضانات أكثر حدة، ونفاد الأنواع، وتدهور التربة، وإزالة الغابات، وغير ذلك من التغيرات السلبية في البيئة الطبيعية. وتبين التجربة أن مرونة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية تعتمد إلى حد كبير على مرونة المرأة، فالمرأة محدودة السيطرة على الموارد الزراعية.

التغيرات في البيئة تؤثر على الجميع، ولكنها تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف.

المسؤوليات التقليدية للمرأة والفتاة مثل:-

- مزارعي الأغذية.
- جامعي المياه والوقود.
- مقدمي الرعاية.
- ربطها بشكل وثيق بالموارد الطبيعية المتاحة والمناخ، مما يجعلها أكثر عرضة للصعوبات البيئية.

ولأن النساء يعانين غالبا من الفقر، فإن كل النتائج السلبية التي لها علاقة بالتغيرات المناخية والتي تساهم في ارتفاع الأسعار مثل أسعار المواد الغذائية بسبب تراجع نسبة المحاصيل. بل حتى النساء في ألمانيا، كالأمهات العازبات يشعرن بذلك مباشرة، لأن مواردهن المالية محدودة. لكن المال ليس المشكلة الوحيدة. في تنزانيا مثلا النساء مسؤولات عن ضمان الغذاء. فإذا ما ساءت حالة التربة وتراجعت التساقطات المطرية، يضطرن للعمل لوقت أطول وبذل جهد أكبر من أجل إطعام أسرهن. وهو ما يتحقق على حساب صحتهن وما يمنعهن من استغلال وقتهن في أمور أخرى كالتعليم والمشاركة السياسية.

الإحتياج إلى المساواة في سياسة المناخ

ما ينبغي فعله من أجل ضمان احتياجات المرأة بشكل أفضل

نحن بحاجة إلى المساواة في سياسة المناخ على المستوى المحلي والوطني والدولي. وهذا لا يمكنه الحدوث إلا إذا توفّر هناك وعي بهذا التفاوت ويكون هناك استعداد لعمل شيء ضده لدى الجهات المعنية والمتسببين في التغيّر المناخي كما لدى السياسيين والمنظمات غير الحكومية. ومن المهم أن نعرف أين يختلف التأثير على النساء منه على الرجال من أجل اتخاذ تدابير مناسبة من شأنها أن تحد من التفاوت بدلا من تعميقه.

ويعتبر تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية المستدامة ويرتبط ارتباطا مباشرا بحدوث الفقر، وأهم التدابير التي يجب اتخاذها للتخفيف من آثار التغير المناخي زيادة استخدام الطاقة المتجددة، كما أن التكيف مع التغير المناخي يؤثر علي الزراعة والامن الغذائي وإدارة المياه خاصة في المناطق الريفية، فمعظم سبل المعيشة تقع علي عاتق المرأة خاصة في البلدان النامية، ففي افريقيا ٨٠ ٪ من انتاج الغذاء تقوم به المرأة. كما أن الأكثر ضررا هي المناطق الفقيرة والأشخاص الأشد فقرا الذين يملكون أقل الموارد لمواجهة زيادة الجفاف أو الفيضانات أو العواصف مع العلم أن ٧٠ ٪ من هؤلاء الفقراء هم النساء.

فإن الحديث عن تمكين المرأة في التخطيط وصنع القرار أمرًا مهمًا فضلاً عن التدابير التي تؤثر في تغير المناخ من شأنها أن تجعل جهود مشتركة فعالة أكثر وخصوصا علي المستوي المحلي. ومن الضرورى ان تحصل المرأة علي المساواة في الوصول إلى المعرفة والموارد والتكنولوجيا التي تعد ضرورية في التأثير علي تغير المناخ وتشارك المرأة في المفاوضات التي تشكل نظامًا شاملًا لتغير المناخ.

الهدف الرئيس

التعرف علي أهمية أعتبار قضايا النوع الاجتماعي في ظل تأثير التغيرات المناخية علي تمكين المرأة ووضع سياسات وبرامج مراعية للنوع الاجتماعي من أجل تحقيق العدل والمساواة والكفاءة والاستدامة والمصداقية والمساءلة وجودة الحياة.

الأهداف الفرعية

تتبلور الأهداف الفرعية في الآتي:

١- التعرف علي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة في إطار تمكين المرأة .

٢- التعرف علي العلاقة بين المساواة في النوع الاجتماعي والإدارة البيئية.

٣- التعرف علي المرأة في المجال البيئى من منظور النوع الاجتماعي.

٤- طرق تضمين منظور النوع الاجتماعي في :

- التنوع البيولوجي.
- إدارة المواد الكيميائية.
- خدمات الطاقة المستدامة.
- إدارة الأراضي المستدامة.
- الإدارة المستدامة للمياة.
- النظام الايكولوجي.

٥- تأثير التغيرات البيئية خاصة الموارد الطبيعية علي تمكين المرأة.

٦- قضايا النوع الاجتماعي وتأثيرها على البيئة والطاقة من أجل تمكين المرأة :- [ملكية الأراضي والتمويل - السيطرة على الموارد الطبيعية - سبل التعامل مع الكوارث الطبيعية - الوصول إلى الموارد المائية - الاختلافات المتعلقة بمصادر الطاقة- الاختلافات المتعلقة بأنواع مختلفة من المعرفة حول الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجى والنظم الأيكولوجية خاصة المعرفة المحلية لحماية الموارد وسبل إدارتها والمحافظة عليها- الاختلافات المتعلقة بالمواد الكيميائية والتلوث - سياسات تسعير الغلات الزراعية – الإنتاج الزراعي - تحسين مستوي التغذية].

٧- تعزيز مساهمة المرأة كعنصر قوي قادر على التغيير في الخطط والإجراءات البيئية.

٨- إشراك ودعم وتكثيف المشاركة النشطة للمرأة في التكنولوجيا والأمور المالية لمعالجة قضايا تغير المناخ / البيئة.

٩- تعميم منظور النوع الاجتماع في دورات مشاريع البيئة والطالة.

١٠- الخطوات الرئيسية لدورة السياسة البيئة والطالة.

١١- النوع الاجتماع والتكيف مع تغير المناخ.

١٢- تمويل النوع الاجتماع وتغير المناخ.

١٣- مبادرة الأعمال الخضراء للمرأة.

١٤- مؤشرات لقياس الاتجاهات والتأثيرات من منظور النوع الاجتماع في تغير المناخ.

١٥- ادماج النوع الاجتماع في الجهود المبذولة من أجل التكيف.

١٦- أستخدام التكنولوجيا من أجل التخفيف من أثر التغيرات المناخية والتكيف معها.

قضايا النوع الاجتماعي وتأثيرها على البيئة والطاقة

١- الاختلافات في ملكية الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية.

٢- الاختلافات المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية.

٣- الاختلافات المتعلقة بمصادر الطاقة.

٤- الاختلافات المتعلقة بأنواع مختلفة من المعرفة، حول الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي.

٥- الاختلافات المتعلقة بالمواد الكيميائية والتلوث.

فوائد تضمين النوع الاجتماعي

- العدل والمساواة.
- الكفاءة والاستدامة.
- المصداقية والمساءلة.
- جودة الحياة.
- تحقيق فوائد متعددة.

أهمية تضمين منظور النوع الاجتماعي

تشير منظمة الأغذية والزراعة - إذا توافرت لدي المزارعات نفس القدرة علي الوصول إلى الموارد (مثل التمويل والأرض)، يمكن أن تزيد الغلات الزراعية للمرأة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. ويمكن أن يرتفع الإنتاج الزراعي الوطني بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة. ويمكن تخفيض عدد من يعانون من سوء التغذية بنسبة ١٢ إلى ١٧ في المئة.

طرق تضمين منظور النوع الاجتماعي

- التنوع البيولوجي.
- إدارة المواد الكيميائية.
- خدمات الطاقة المستدامة.
- إدارة الأراضي المستدامة.
- الإدارة المستدامة للمياة.

التفاوتات الشائعة في قطاع البيئة

- تلعب المرأة دوراً رئيسياً في إدارة الموارد، ولكنها في كثير من الأحيان مستبعدة من التخطيط وصنع القرار.
- عدم وجود ممتلكات / حق ملكية الأرض.
- تحقيق الأدوار الإنتاجية والإنجابية.
- محدودية الوصول إلى التمويل الأسري / ضعف الحق في شؤونها المالية.
- درجة عالية من الضعف أمام الكوارث الطبيعية.

عدم تضمين منظور النوع الاجتماعي يتم لإعتبارات متعددة

- قضية نسائية فقط.
- المرأة كونها المستفيد الوحيد.
- المرأة كونها الممثل فقط / أصحاب المصلحة.
- إنتاج وثائق مكتوبة بشكل جيد وموازنة الإحصاءات فقط.
- وقف السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين

- الحد من ضعف النساء.
- تعزيز مساهمة المرأة كعنصر قوي قادر علي التغيير في الخطط والإجراءات البيئية.
- إشراك ودعم وتكثيف المشاركة النشطة للمرأة في التكنولوجيا والأمور المالية لمعالجة قضايا تغير المناخ / البيئة.
- تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات.

آثار متباينة بين الجنسين

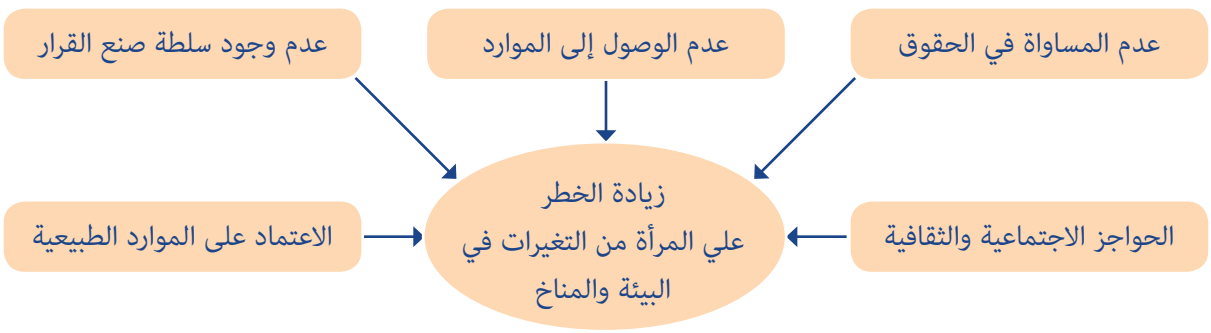

المطلوب

- إشراك النساء في التخطيط البيئي والميزانية وعمليات صنع السياسات.
- تقديم خدمات الطاقة والبيئة، مثل المياه النظيفة والقوة الآلية للنساء الفقيرات.
- الاستفادة من التمويل للمنظمات النسائية وأصحاب المشاريع الذين يعملون على التخفيف / أو التكيف مع تغير المناخ.
- تسخير المعارف المحلية للمرأة لحماية البيئة ومواردها والمحافظة عليها وإدارتها.

نجاح السياسات والبرامج البيئية

العناصر الحرجة

- تحديد ومعالجة احتياجات النساء.
- تشجيع النساء كصناع قرار.

النوع الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة

تهدف مبادرات إدارة المياه والطاقة والتنمية المستدامة إلى:

- مراعاة الفروق بين الجنسين وعدم المساواة، والوصول إلى الموارد في التحليل الاجتماعي والإقتصادي.
- ضمان مشاركة المرأة في الإدارة المتعلقة بالمياه والحصول على مبادرات الطاقة.

تعميم منظور النوع الاجتماعي في دورات مشاريع البيئة والطاقة

التنفيذ

- يركز جزء كبير في التنمية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي على زيادة مشاركة المرأة في تنفيذ المبادرات. على الرغم من أن هذا هو هدف حيوي، فإنه لا يأتي دون تحديات. وينبغي فهم الصعوبات التي تواجهها النساء الفقيرات وتكاليف المشاركة والتصدي لها بوضوح.

الاستراتيجيات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي لمشروعات البيئة والطاقة

- الاستراتيجيات الإنمائية المتكاملة (معظم المشاريع لا ترقى إلى نهج إنمائي متكامل يركز على احتياجات المجتمع ككل) بمثابة خطط لتنمية المشاريع المحتملة.
- في إطار برامج قطاعية محددة، مثل مشاريع الطاقة من أجل التنمية المستدامة والبيئة والطاقة، تركز العديد من المؤسسات في المقام الأول على نوع واحد من التكنولوجيا - على سبيل المثال الألواح الشمسية، الغاز الحيوي، المواقد، الأنظمة المائية الصغيرة، والشبكات الصغيرة.
- ومع ذلك، حتى في ذلك المشروع، لا يزال من الممكن النظر في السياق الاجتماعي والإقتصادي الشامل للمشروع، وتحديد أولويات كل من الرجال والنساء بحيث يكون التدخل له تأثير إيجابي. على سبل العيش لكل من الرجال والنساء.

الاستراتيجيات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي لمشروعات البيئة والطاقة

- النهج التشاركي.
- هناك العديد من التدابير العملية لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.
- عمليات التشاور الخاصة بالقيود المفروضةعلي المرأة.
- المشاورات التي تبني الدعم من الرجال.
- ضمان مشاركة المرأة في لجان الإدارة.
- بناء شراكات تراعي الفوارق بين الجنسين.
- استخدام البيانات والتحليلات الخاصة مصنفة وفق النوع.

تعميم منظور النوع الاجتماعي في دورات مشروعات البيئة والطاقة

تحديد المشروع وصياغته وتقييمه

- تحليل أسهم الملاكمن هم أصحاب المصلحة المختلفون؟ هل يمثل الرجال والنساء؟
- ما مصالحهم؟ كيف يختلف الرجال والنساء؟
- كيف سيتأثر الرجال أو النساء بالمشروع المقترح؟

- ما أولويات المشروع بالنسبة للرجال والنساء؟
- ما قدرة الرجال والنساء على المشاركة في المشروع؟

تحليل النوع الاجتماعي

- من يفعل؟ ماذا يعمل؟ كيف يختلف العمل بالنسبة للرجال والنساء؟
- من لديه حق الوصول إلى الموارد البيئية والطاقة؟
- من يستطيع الوصول إلى المنافع البيئية وموارد الطاقة والتحكم فيها؟
- من يشارك في صنع القرار؟
- ما الاحتياجات التي يتم تلبيتها؟

الغرض من تحليل النوع الاجتماعي هو تحديد ما إذا كان:

- تسهم الحالة الراهنة في رفاه الأسرة وتنميتها.
- تسهم الحالة الراهنة في رفاه الإقتصاد وتنميته.
- الحالة القائمة مستدامة.كلما أمكن، يتم استخدام البيانات المصنفة حسب النوع والتي يتم جمعها أثناء تحليل الوضع.

ويمكن استخدام التحليل في مرحلة التخطيط لتحديد ما إذا كانت التأثيرات المحتملة على النوع الاجتماعي للمشروع مرغوبة ومتسقة مع غرض المشروع وهدفه. ويتم دراسة أثر المشروع من حيث:

- **المهام والمهارات:** التغييرات في المهام المنجزة، ومستويات المهارات المطلوبة ومتطلبات العمل (كم من الناس).
- **حجم العمل:** التغييرات في مقدار الوقت الذي يستغرقه تنفيذ المهام.
- **الموارد /الفوائد:** التغييرات في الوصول إلى الموارد والمنافع نتيجة للمشروع، والتغييرات في السيطرة على الموارد والمنافع.
- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** التغييرات في الجوانب الاجتماعية للمشاركين وحياة المجتمع نتيجة للمشروع.

التنفيذ

يركز جزء كبير منه علي التنمية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي على زيادة مشاركة المرأة في تنفيذ المبادرات. على الرغم من أن هذا هو هدف حيوي، فإنه لا يأتي دون تحديات. وينبغي فهم الصعوبات التي تواجهها النساء الفقيرات وتكاليف المشاركة والتصدي لها بوضوح.

١- العوائق التي تحول دون المشاركة (رعاية الأطفال، والمسؤلية المنزلية، ورعاية الأسرة).

٢- يمكن زيادة إلتزام أصحاب المصلحة. النساء اللواتي يشاركن في أنشطة البناء يحتجن إلى الحصول على تعويض يساوي الذي يتقاضاه الرجل.

العمليات والصيانة:

- تقوم مجموعات المستخدمين أحيانا بجمع الرسوم على أساس رسوم مقابل الخدمة التي تستخدم لتغطية تكاليف أنشطة الصيانة، مثل تطهير القنوات أو المصارف، أو إصلاح الألواح الشمسية.
- وقد يكون من الصعب في بعض الأحيان على المرأة أن تساهم في أنشطة الصيانة لأنها قد تعاني بالفعل من قيود العمل.
- ولذلك، فإن نظام التشغيل والصيانة الذي يناسب معظم المستخدمين ينبغي أن يتقرر من خلال عملية تشاور مع هؤلاء المستخدمين.

التدريب والإرشاد:

- لضمان أن المرأة تشعر بالراحة في استخدام الأدوات والمعدات، فإنها تحتاج إلى أن تدرج في الدورات التدريبية للمشروع.
- تحتاج برامج التدريب أن تكون مرنة، وهذا يتطلب التشاور مع المجتمع قبل الدورات التدريبية المنظمة لتحديد المعوقات وسبل التغلب عليها.

رصد وتقييم:

- **الرصد:** الأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن يجيب عنها تقييم الأثر هي:ما الفائدة (المالية والإنسانية) التي سيجلبها كلُ من الرجال والنساء؟ما هي التكاليف (المالية والبشرية) التي سيترتب عليها لكل من الرجل والمرأة؟كيف ينظر أصحاب المصلحة من الذكور والإناث إلى التكاليف والفوائد والتطبيق العملي؟
- **التقييم:** يمكن أن يكون تقدير الآثار المتعلقة بالنوع والتنمية والتمكين لتدخلات محددة في بعض الأحيان.

الأهداف والمؤشرات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

- المؤشرات الكمية.
- المؤشرات النوعية.

- السياسات التي يتم تبنيها وتنفيذها على جميع مستويات الحكومة يمكن أن يكون لها تأثيرات علي النوع الاجتماعي. الأمثله تشمل:
- على المستوى الكلي، نظام قانوني يقيد حقوق المرأة والحصول على الأراضي.
- على المستوى المتوسط، الوكالات التي تخصص خدمات المياه والري في المقام الأول للمزارعين الذكور.
- على المستوى المحلي والمجتمعي، هيئات صنع القرار في الموارد الطبيعية التي تستثني النساء.

السياسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

- سياسات لدعم آليات التسليم التي تفيد المرأة مباشرة: الفقيرة، وربة المنزل، واستخدامات القطاعات الإنتاجية والاجتماعية (مثل الزراعة والأعمال الصغيرة والصحة).
- سياسات لتحسين القدرة على تحمل التكاليف وتوافر خدمات النظم الإيكولوجية والطاقة المستخدمة من قبل النساء، مثل المياه النظيفة ووقود الطبخ وموارد التنوع البيولوجي.
- سياسات لدعم الخيارات والمرونة في الاختيار من بين مجموعة واسعة من وسائل التكنولوجيا والهياكل المؤسسية لتقديم خدمات النظم الإيكولوجية والطاقة.
- سياسات لدعم إدارة الموارد التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي أن يكون هناك اعتراف أكبر بالأدوار المركزية للمرأة في توفير الموارد وإدارتها وصونها.
- إذا لم تدعم السياسات الأخرى تحسين الوضع القانوني للمرأة أو المشاركة الإقتصادية والسياسية للمرأة، فإن سياسات البيئة والطاقة ستكون أقل فعالية في تحقيق المساواة بين الجنسين. سياسات داعمة مهمه:

* توسيع التمويل والائتمان لتعزيز الفرص الإقتصادية للمرأة، بما في ذلك السياسات التي تستهدف على وجه التحديد النساء والمنظمات النسائية.
* تحديد وتعزيز فرص السوق، لا سيما في المناطق الريفية، مثل توفير معلومات عن الأسواق وطلب المستهلكين على المنتجات التي تنتجها النساء.
* دعم المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات صياغة السياسات في جميع القطاعات الإقتصادية، بما في ذلك نشر التكنولوجيا التي تستخدمها النساء (المطاحن، مضخات المياه، الأفران، إلخ.)
* إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة الكاملة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل الحواجز التي تؤثر على الوضع القانوني للمرأة، وفرص حيازة الأراضي، وحقوق الملكية، والوصول إلى الخدمات والمرافق العامة.

الخطوات الرئيسة لدورة السياسة البيئية والطاقة

- **الخطوة ١:** ابدأ بتحليل الوضع الذي يتيح معلومات عن الظروف الاجتماعية والإقتصادية والبيئية التي تحكم حياة النساء والرجال.
- **الخطوة ٢:** قارن هذه المعلومات بقواعد ومعايير التنمية، مثل اتفاقيات حقوق الإنسان، والأهداف والغايات المتعلقة بالبيئة والطاقة.
- **الخطوة ٣:** الاستجابة لسياسات واستراتيجيات التدخل المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، من خلال عملية أكثر شمولاً لتحديد واتخاذ الخيارات.
- **الخطوة ٤:** ترجمة ذلك إلى نفقات متوسطة المدى وتدابير وإجراءات ميزانية سنوية. (أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)
- **الخطوة ٥:** مراقبة نتائج الأداء.
- **الخطوة ٦:** تغذية معلومات الرصد مرة أخرى إلى تقييمات الأداء، من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

النوع الاجتماعي والتكيف مع تغير المناخ

يؤثر تغير المناخ على النساء والرجال بشكل مختلف، ويحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة الحكومات على:

- تحديد آثار النوع الاجتماعي وتدابير الحماية من أجل: الفيضانات، والجفاف، وموجات الحرارة، وتفشي الأمراض، والتصحر، وغيرها من التهديدات والكوارث البيئية القائمة أو المحتملة.
- ضمان أن تعكس سياسات وإجراءات التكيف الوطنية والمحلية تجارب المرأة واحتياجاتها.

تمويل النوع الاجتماعي وتغير المناخ

لضمان وصول التمويل من أجل تغير المناخ إلى الفقراء من النساء والرجال على قدم المساواة، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى ما يلي:

- الدعوة إلى إقامة مجالس إدارة الصندوق وأماناته لإدراج أبعاد النوع الاجتماعي في الأطر التنفيذية وعمليات صنع القرار.
- إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياسات تغير المناخ والبرامج ومقترحات التمويل.

لماذا نأخذ منظور النوع الاجتماعي في تغير المناخ؟

- تسلط الضوء علي المساواة بين الجنسين على الوجه الإنساني.
- الدور الأساسي للمرأة في إدارة البيئة.
- المرأة تشكل ٧٠٪ من القوى العاملة الزراعية، وهي المسؤولة عن ٩٠٪ من مجموع المياه المنزلية وأخشاب الوقود.
- تدعم الأمم المتحده حقوق الإنسان في النهج القائم علي التنمية.

مبادرة الأعمال الخضراء للمرأة

٣ عناصر رئيسية هي:

- خلق بيئة سياسية تعزز الفرص الإقتصادية المتساوية للمرأة.
- بناء القدرات للمنظمات النسائية ورائدات الأعمال.
- زيادة إمكانية حصول المرأة على آليات تمويل تغير المناخ.

ماذا سيكون شكل النجاح؟

- أن يشمل النساء كمفاوضات في سياسات تغير المناخ وصناعة القرار.
- سياسات تغير المناخ وصنع القرار مراعية لمنظور النوع الاجتماعي.
- تمكين المرأة من التكنولوجيا الخضراء وتمكينها للمشاركة في الإقتصاد الأخضر الجديد
- تتمتع المرأة بحقوقها في حماية الأراضي وحماية البيئة.
- تمويل المناخ بحيث تكون المرأة قادرة علي الوصول إليه والاستثمار فيه.

وضع مصر في التقارير الدولية للبيئة

أظهرت نتائج تقرير الأداء البيئى العالمى لعام ٢٠١٨ تقدم مصر عالميًا، حيث حققت المركز ٦٦ عالميًا مقارنة بالمركز رقم ١٠٤ لعام ٢٠١٦ متقدمة ٣٨ مركزا عن التقرير السابق، وتواكب مع ذلك تقدم ترتيبها على المستوى العربى، حيث جاءت مصر في المركز السادس من بين ١٦ دولة عربية شملها الدليل مقارنة بالمركز الحادى عشر عام ٢٠١٦، وجاءت في المركز الرابع على المستوى الأفريقى مقارنة بالمركز العاشر عام ٢٠١٦.

نقاط للنقاش

- تحديد المجالات التي يمكننا فيها تحفيز نتائج النوع الاجتماعي في الأعمال التجارية الزراعية.
- التحديات والفرص لإدماج النوع الاجتماعي في عملك الجاري.
- وفي رأينا، ما هي الإجراءات التي يمكن أن نتخذها لتعزيز الاندماج الأكثر انتظاما للأنشطة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في البيئة والطاقة وتغير المناخ.
- ما الدروس المستفادة من مبادرات المساواة بين الجنسين والتكيف الجارية؟
- كيف تؤثر تأثيرات تغير المناخ (مثل الجفاف والفيضانات) على الرجال والنساء بشكل مختلف؟
- ما العواقب السلبية التي قد تنتج عندما لا يأخذ تخطيط وتغير المناخ في الحسبان الاختلافات بين الجنسين وخصائص المرأة؟
- ما الإجراءات الإيجابية التي اتخذت لمعالجة آثار تغير المناخ؟ واستنادا إلى الخبرات المكتسبة واقتراح السبل الكفيلة بتحسينها من أجل زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة والاستدامة؟
- الإجراءات العملية ذات الأولوية التي سوف تتخذ لمعالجة / وتنفيذ بعض الدروس التي تعلمتها حول هذا الموضوع بمجرد العودة إلى بلدك؟

المصادر

- Series of thematic policy briefs and training modules on gender and climate change
- Ensuring gender equity in climate change financing
- The Business Case for Mainstreaming Gender in REDD+
- Women's Green Business Initiative
- Gender, Climate Change and Community Based Adaptation Guidebook
- Leading Resilient Development: Grassroots Women's Priorities, Practices and Innovations
- http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/fast-facts/english/FF-Gender-Environment.pdf
- www.undp.org/energyandenvironment/gender/htm.
- المعيار البيئي والاجتماعي ١: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
- الدراسة الاطارية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية – الملخص التنفيذي
- دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية لمشروع توصيل الغاز الطبيعي المنزلي في ١١ محافظة مصرية- ديسمبر ٢٠١٦.

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية

المحتويات

- مقدمة "النوع الاجتماعي والتنمية الحضرية"
- الأهداف
- البيئات الحضرية التشاركية والمراعية للنوع الاجتماعي
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة "النوع الاجتماعي والتنمية الحضرية"

- استعادة الفضاء العام للحياة اليومية.
- الحياة الحضرية هي للجميع.
- قوة الوجود.
- أهمية المحلية.
- إعادة دمج ثقافة الرعاية في الحياة العامة.
- المشاركة المدنية والتكامل.
- التنمية الإقتصادية والاجتماعية المحلية.
- التنمية الحضرية من أسفل إلى أعلى (مبادرات الجوار والمرأة والمدن الصديقة للأطفال «مدينة التعلم»).

الأهداف

تتبلور الأهداف في الآتي:

- الاستخدام المختلط للفضاء، وتكامل وظائف العمل، والتجارة، والمعيشة، والرعاية، والترفيه.
- الاهتمام على قدم المساواة والاستثمار في الأجهزة والبرمجيات، والمجتمعات.
- دعم سكان المجتمع لتوفير احتياجاتهم الخاصة وتطوير حلولهم الخاصة.
- توفير مساحات اجتماعات ذاتية الإدارة لسكان المجتمع.
- البنية التحتية العامة التي ترحب وتشمل في الحياة العامة: الأطفال والشباب وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن أصحاب الإعالة.
- السماح للاستخدام المتعدد والمرن للحيز العام من قبل سكان المجتمع.

البيئات الحضرية التشاركية والمراعية للنوع الاجتماعي

يمكن دعمها بالسياسات التالية:

- تهيئة الظروف اللازمة للمحافظة على النشاط الإقتصادي المحلي وتطويره، بما في ذلك الأعمال التجارية المجتمعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة محليا.

- خلق فضاءات تجريبية في المجتمعات للسماح بتطوير الإبداع والابتكار من القاعدة إلى القمة.
- دعم وتمكين المبادرات المجتمعية مثل المراكز الأم والجوار الأكاديمي.
- توجيه المزيد من الموارد العامة إلى الإجراءات المجتمعية الشعبية.
- اعترافا بسكان المجتمعات المحلية كشركاء وأصحاب مصلحة مهمين في التنمية الحضرية.
- تعزيز ودعم مشاركة المرأة وقيادتها في الإدارة الحضرية والتنمية المجتمعية.

نقاط للنقاش

- كيفية إدماج الحياة الحضرية.
- كيفية المشاركة.
- تصميم مبادرة.

المصادر

- مجموعة البنك الأفريقي للتنمية. قائمة مرجعية لتعميم الجنسين في قطاع البنية التحتية. ٢٠٠٩
- http://www.eldis.org/go/topics/resource-guides/gender/key-issues/gender-and-social-protection/public-work-schemes-for-women#.U5RYKGf8Lug
- http://www.fao.org/docrep/013/i2008e/i2008e05.pdf
- http://www.latinamerica.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/womens-empowerment/policy-brief-gender-equality-and-employment-guarantee-policies-/Policy%20Brief%20Employment % 20FINAL.pdf
- http://www4.worldbank.org/afr/ssatp/resources/html/gender-rg/module1/index.html
- http://www.ifrtd.org/en/full.php?id=148
- http://www.globalurban.org/GUDMag06Vol2Iss1/Jaeckel%20&%20van%20Gelder-malsen.htm

مونيكا جايكل هي باحثة أولى في معهد الشباب الألماني في ميونيخ بألمانيا، مؤسس ورئيس الشبكة الدولية للمراكز الأم للتمكين (مين)، والأكاديمية الدولية للمرأة الشعبية، ورئيس حملة أفضل ممارساتنا للجنة هوايرو، وعضو في مجلس إدارة التنمية الحضرية العالمية، الذي يعمل رئيسا مشاركا للجنة برنامج جود المعنية ببناء المساواة بين الجنسين في الحياة الحضرية.

مراعاة سياسات النوع الاجتماعي في قطاع النقل

المحتويات

- استراتيجية التنمية المستدامة في مصر لقطاع النقل من منظور النوع الاجتماعي
- الممارسات الجيدة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مشاريع النقل (فى مراحل : التخطيط – التنفيذ - المتابعة والتقييم – رصد الآثار علي المجتمع)
- سبل مراعاة احتياجات الفئات المهمشة عن التخطيط لتطوير عمل قطاع النقل
- دور وحدات تكافؤ الفرص في الهيئات الفرعية لقطاع النقل
- ربط إقتصاد الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر بخدمات قطاع النقل
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

يشهد قطاع النقل إسهامًا قويًا في تلبية احتياجات التنمية الإقتصادية والاجتماعية ويتنامي حجم الطلب على خدمات النقل نتيجة لتزايد أعداد السكان، فهو يعتبر محور لتشجيع قاطرة التنمية وتؤثر كفاءة منظومة النقل بما توفره من شبكات وأساطيل ونظم نقل على كفاءة الأنشطة التجارية والخدمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يقوم محور النقل في جمهورية مصر العربية بدور أساسي في نجاح خطط التنمية عن طريق توفير وسائل النقل اللازمة لدعم المشروعات الاستثمارية مما يتطلب ذلك الوعي بمفاهيم النوع الاجتماعي وكيفية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتضييق الفجوة بين الجنسين عن إعداد الخطط التنموية ورسم ومتابعة السياسات أو وضع شروط وقواعد التشغيل وتنظيم النقل بين المدن والنقل الحضري داخل المدن، خاصة وأن العديد من الجهات معنية بهذا الأمر مما يتطلب تشبيك الجهود وتوفير منظومة نظيفة صحية بجودة ؛لأن هذا القطاع له آثار بيئية متعددة علي الموارد الطبيعية بما فيها تلوث المياه والهواء وارتباطه بمشاكل الصحة العامة. ومع التغيرات المناخية أيضا يجب إتخاذ اجراءات فاعلة لتحقيق استدامة قطاع النقل والحفاظ علي المكتسبات التي يحققها هذا القطاع.

الهدف الرئيسي

التعرف علي كيفية صياغة سياسات داعمة لقطاع النقل ومراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الفرعية

تتبلور الأهداف الفرعية في الآتي:

- التعرف علي ماهية قطاع النقل في مصر.
- التعرف علي أسلوب صياغة السياسات والتدابير العامة في قطاع النقل التي يمكن أن تراعي احتياجات النوع الاجتماعي.
- ربط قطاع النقل بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الإقتصادي – الاجتماعي -البيئي) .

المرأة وقطاع النقل

- توفر النساء مصدرًا قويا للنمو الإقتصادي والفرص، وتسهم ليس فقط في الإقتصاد الرسمي، بل أيضاً من خلال المهام القيِّمة لتقديم الرعاية وتدبير المنزل التي يقمن بها بشكل عام بدون أجر.
- تؤدي إتاحة فرص أفضل في التعليم والصحةوالسياسات العامة والعمالة إلى تحسين رفاهية المرأة ومجتمعاتها المحلية، ومن ثمَّ الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد. لكن العلاقة بين المساواة بين الجنسين والبنية التحتية- وبشكل أكثر تحديداً قطاع النقل- تلعب دورًاكبيرًافي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية .
- تُعد شبكات النقل أحد أهم مكونات البنية التحتية في أي بلد، وهي عنصر رئيسي للحد من الفقر وتعزيز المساواة. وتركز البنية التحتية لقطاع النقل - في أي بلد بشكل عام - على تسهيل انتقال السلع، والربط بين الأشخاص والخدمات والتجارة بهدف تحقيق الرخاء الإقتصادي في هذا البلد. غير أن مشاريع البنية التحتية لم تبدأ في إدراج الوعي بالمساواة بين الجنسين في إطار قراراتها الاستثمارية إلا مؤخرًا.
- مع تعاظم الدور الذي تلعبه المرأة في إقتصاد أي بلد، فإن تلبية احتياجاتها من وسائل النقل تلعب دورا أساسيًا في تعزيز النمو والرخاء الإقتصاديين.
- تظهر أوجه الاختلاف بين النساء والرجال في الاحتياجات والأنماط الخاصة بوسائل النقل، فالرجال والنساء كليهما يستخدمان وسائل النقل كأداة للحصول على الفرص الإقتصادية. وبالإضافة إلى الوصول لسوق العمل، فإن المرأة تستخدم وسائل النقل كأداة لرعاية أسرتها وعائلتها
- يمكن للاستثمارات في قطاع النقل التي يراعي تصميمها أبعاد المساواة بين الجنسين أن تعود بمنافع كبيرة ليس فقط على النساء من حيث زيادة سبل الحصول على الوظائف وخدمات التعليم والرعاية الصحية والوصول إلى الأسواق، بل أيضاً على مسؤوليات تقديم الرعاية وتدبير المنزل التي تتحملها غالبية النساء، وهو ما يسهم في تحسين رفاهية المجتمع المحلي بشكل عام.
- يجب أن تراعي تصميم مشاريع وخدمات النقل أيضاً منظور المساواة بين الجنسين من حيث احتياجات السفر، والأنماط، والمخاوف، والأولويات، والأفضليات، ومعايير السلامة الشخصية.

ويمكن أن نصل لعدد من النقاط التي تسهم في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في قطاع النقل:

- **فرق متعددة التخصصات:** إذا تمت معالجة قضايا المساواة بين الجنسين بنجاح في مشاريع النقل، سيلزم إنشاء فريق متعدد التخصصات منذ مراحل التخطيط والتعاون بين المهندسين وعلماء الاجتماع

والخبراء الإقتصاديين والمتخصصين في علم الإنسان، قادرا على تقديم تمثيل أفضل لاحتياجات البنية التحتية والاحتياجات الاجتماعية والإقتصادية للأفراد والمجتمع المحلي على حد سواء.

- **تقييم الأثر:** تنتج عن تقييم الإجراءات التدخلية والاستثمارات بيانات عن فاعلية المشاريع وأثرها علي كافة الفئات الموجودة بالمنطقة ومنهم ذوي الإعاقة والمسنين . ويمكن لنتائج تقييمات الأثر أن توفر أمثلة على تصميم المشاريع وتنفيذها تعالج تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في قطاع النقل مع إمكانية توسيع نطاق الإجراءات التدخلية والحلول الناجحة. ويمكن استخدام الوسائل الكمّية والنوعية معًا في فهم القضايا الأساسية ورصد تعقيدات وديناميكيات المشروع أو الإجراء التدخلي.
- **التعلُّم من التجارب السابقة:** تُعد الثقافة التنظيمية للنجاح مترسخة بقوة داخل البلاد: فكلما زاد نجاح المشروع، كلما زادت الإشادة به. هناك طريقة تقوم بها الشركات والمؤسسات الابتكارية بتقييم أدائها ونتائجها من خلال تحديد مواطن الفشل والاستفادة منها. ويجب مناقشة هذه الجوانب وتقييمها كأداة مهمة للدراسة والتعلُّم مع المستفيد داخل المجتمع وليس فقط مع القائمين علي العمل. ومن ثمَّ تصبح مكونا مهما في التعلُّم المؤسسي.
- **التعاون/تبادل المعارف فيما بين المناطق والقطاعات:** يؤدي تبادل الأفكار والتجارب بين المناطق والقطاعات إلى تدعيم القدرات اللازمة لتفسير المعارف في سياق الظروف المحلية وتبادل الأفكار لتكييف تلك الدروس الملائمة محليا.
- **التنقل الآمن للمرأة لادماج المرأة في العملية الإقتصادية:** حيث أن العديد من السيدات يتعرضن للمضايقات أو عدم توافر وسائل تنقل آمنة مما يحجبها عن العمل خاصة إذا اضطرت للسفر من محافظة لأخري واستخدام القطارات .
- **تأمين بيئة خدمات النقل:** حيث أن انتظار المرأة في صفوف التذاكر أو انتظار وسيلة المواصلات أو عدم توافر إضاءة أو عدم وجود أفراد مدربين أو الإعلان عن خط ساخن للشكاوي، يمكن أن يسبب لها عدم الراحة أو الأمان خاصة في حالة السيدات المسنات والمعاقات، لذا لابد من دراسة سبل تطوير البيئة المحيطة بخدمات النقل وفق احتياجات المجتمع.
- **وجود المرأة في مواقع صنع القرار في قطاع النقل:** في مصر توجد المرأة في مواقع قيادية تتعلق بقطاع النقل البحري ومناصب إدارية في وزارة النقل، ومع تحسين أوضاعها في مواقع القيادة سيسهم في مراعاة احتياجات المرأة خاصة في المناطق الريفية والنائية والحدودية واستفادة الفئات المهمشة مثل المسنات والمعاقات للاستفادة من الخدمات بصورة فعالة وفق احتياجاتهن.

مهام النقل

تتفاوت الطبيعة المحددة لهذه المهام وفق البلد، والفئة الاجتماعية - الإقتصادية والإثنية، والموقع، وعوامل أخرى:

- سبل العيش (مثل السفر للزراعة والأسواق والأعمال التجارية والعمل).
- الخدمات (مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى).
- مهام أهل المنزل (مثل حمل/ جلب المياه وحطب الوقود وتجهيز الحبوب) - وهي منطقة «غير مرئية» إلى حد كبير لنقل المخططين ومقدمي الخدمات في الماضي.

تخطيط النقل

- السلامة على الطرق.
- المواصلات العامة.
- الطرق والمسارات وجسور المشاة هي طرق السفر الرئيسية للنساء والفتيات والفتيان الذين يذهبون إلى الحقول والأسواق والمدارس والمراكز الصحية.
- وتوفر وسائل النقل المتوسطة مثل الدراجات والعربات نهجًا فعالًا ومنخفض التكلفة نسبيًا لزيادة الإنتاجية والدخل وحجم السلع التي تشغلها النساء والشباب، فضلا عن الرجال.

الممارسات الجيدة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مشاريع النقل

١- إدماج النوع الاجتماعي في تخطيط المشاريع

- استخدام التحليل الاجتماعي لتطوير فهم الأدوار والمسؤوليات والوصول إلى النقل والتنقل والاحتياجات.
- تطوير طرق أفضل لقياس قيمة وقت المرأة ودمجها في التحليل الإقتصادي والاجتماعي للمشروع.
- مراعاة آراء النساء والرجال بشأن أفضل خيارات النقل وغير النقل لتلبية الاحتياجات المحلية.
- تنفيذ التخطيط بالمشاركة الذي يراعي الفوارق بين الجنسين استنادا إلى أهداف وتدابير لتقييم متى تحققت.
- العمل مع المنظمات المحلية.

٢- معالجة قضايا الجنسين في تنفيذ المشاريع

- دمج بناء القدرات المؤسسية.
- القيام بأنشطة التوعية من منظور النوع.
- إدخال نهج تشاركية لبناء الملكية المحلية.
- استخدام التوعية لزيادة مشاركة المرأة.
- بناء على شبكات مجتمعية ناجحة وشبكات أمان اجتماعي تقليدية وخطط ائتمانية.
- القيام بالرصد والتقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي.

٣- رصد وتقييم الأثر من منظور النوع الاجتماعي

- تصنيف البيانات بحسب النوع عن رصد الأداء.
- بما في ذلك اعتبارات النوع الاجتماعي (قيود النقل، والحصول على الموارد) في الدراسات الأساسية.
- تقييم أثر مشاريع النقل على النساء والرجال والأطفال والشباب.
- ما يجب النظر فيه
- ضمان أن يتم تناول النوع الاجتماعي بشكل كامل خلال التقييم البيئي والاجتماعي ودراسات الجدوى، وأن يتم تطبيق التخفيف المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في حالة حدوث إعادة التوطين.
- تحديد احتياجات وأولويات النقل المختلفة للنساء والرجال، على سبيل المثال تسليط الضوء على أن احتياجات المرأة تشمل نقل الإنتاج الزراعي الذي يتم عادة على الرؤوس والوصول إلى الأسواق المحلية وأمن الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدرسة وللرجال كيفية الوصول إلى الأسواق الإقليمية أو الحضرية وزيادة فرص الوصول إلى نقاط الربط الشبكي وتبادل المعلومات عن الأسواق.
- تحديد وسائل ضمان مراعاة احتياجات المستخدمين من النساء، وكذلك سلامتهن، على طول الممرات وعند نقاط التفتيش والوظائف الحدودية.
- تيسير التوعية بأبعاد النوع للمتعاقدين، قبل بدء عملهم والاتفاق معهم عند أي نقطة في عملية العمل سيتم توفيرها.

ما يجب النظر فيه

- ضمان أن يتم تناول النوع الاجتماعي بشكل كامل خلال التقييم البيئي والاجتماعي ودراسات الجدوى، وأن يتم تطبيق التخفيف المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في حالة حدوث إعادة التوطين.
- تحديد احتياجات وأولويات النقل المختلفة للنساء والرجال، على سبيل المثال تسليط الضوء على أن احتياجات المرأة تشمل نقل الإنتاج الزراعي الذي يتم عادة على الرؤوس والوصول إلى الأسواق المحلية وأمن الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدرسة وللرجال كيفية الوصول إلى الأسواق الإقليمية أو الحضرية وزيادة فرص الوصول إلى نقاط الربط الشبكي وتبادل المعلومات عن الأسواق .
- تحديد وسائل ضمان مراعاة احتياجات المستخدمين من النساء، وكذلك سلامتهن، على طول الممرات وعند نقاط التفتيش والوظائف الحدودية.
- تيسير التوعية بأبعاد النوع للمتعاقدين، قبل بدء عملهم والاتفاق معهم عند أي نقطة في عملية العمل سيتم توفيرها.

نقاط للنقاش

- مدي وضع الخطط المراعية لاحتياجات النو ع الاجتماعي في قطاع النقل.
- آليات احتساب استفادة المرأة من المشروعات التي ينفذها قطاع النقل.
- مدي تفعيل دور المرأة في العمل النقابي بقطاع النقل.
- مراعاة الصحة والسلامة للمرأة العاملة في قطاع النقل.
- نسب تعرض المرأة للعنف في وسائل المواصلات وآليات تصدي الدولة لتلك الظاهرة.

المصادر

- الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل في مصر.
- Duchène , Chantal , “Gender and Transport” , April 2011 , Discussion Paper No. 2011-11 . https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/docs/dp201111.pdf
- http://www.vectos.co.uk/sites/default/files/attachments/safe_transport_for_all_enr_compressed.pdf
- https://www.icao.int/Newsroom/NewsDoc2017/COM.06.17.EN.pdf
- https://www.unece.org/trans/theme_gender.html
- http://blogs.worldbank.org/transport/gender-equality-transport-good-business-suggestions-ensure-successful-gender-mainstreaming
- https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0966692316301260

مراعاة بعد النوع الاجتماعي
في البنية التحتية

المحتويات

- مفهوم البنية التحتية
- عناصر البنية التحتية
- أهداف البنية التحتية
- أبعاد استدامة البنية التحتية
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

ترتبط تلبية احتياجات المواطنين في توفير مقومات البنية التحتية وبجودة من أهم التزامات الدولة لتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين تنفيذًا لما نص عليه دستور مصر ٢٠١٤ من أجل تضييق الفجوة النوعية والحفاظ علي الخصائص الديموجرافية للسكان إلى جانب السيطرة علي الهجرة من الريف إلى المدن، كما أن له تأثير علي الوضع الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن الاهتمام بالبنية التحتية يساهم في توزيع السكان بصورة فاعلة والاستفادة من الموارد بعدالة دون تمييز والقضاء علي ظاهرة العشوائيات.

وعدم الاهتمام بالبنية التحتية والتخطيط مراعي لاحتياجات النوع الاجتماعي خاصة للفئات المهمشة والأكثر فقرا يكون نتيجته تدني الأحوال المعيشية سواء من نقص مياه الشرب النظيفة أو سوء شبكات الصرف الصحي أو عدم منظومة آمنة للتخلص من المخلفات أو قصور في توفير الكهرباء أوخدمات تكنولوجيا المعلومات يؤثر علي صحة واستقرارا ورفاهية المواطن. وبالتالي الاهتمام بالبنية التحتية داعم أساسي لتحقيق التنمية والاستثمار في الأفراد وتعزيز قدراتهم الانتاجية خاصة وإن كان التخطيط مراعي لاحتياجات النوع الاجتماعي.

الهدف الرئيس

التعرف علي كيفية ربط سياسات البنية التحتية بمراعاة احتياجات النوع الاجتماعي.

الأهداف الفرعية

تتبلر الاهداف الفرعية في الآتى:

- التعرف علي هيكل البنية التحتية (ماهو .. ماهي الجهات المعنية بتنفيذه) .
- التعرف علي أهمية مراعاة احتياجات النوع عند تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- التعرف علي أثر مراعاة احتياجات النوع الاجتماعي علي تمكين الفئات المهمشة والأكثر احتياجًا.

تعريف البنية التحتية:

هي الهياكل الفنية التي تدعم المجتمع مثل موارد المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والاتصالات عن بعد .أي المكونات المادية للأنظمة المترابطة التي توفر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين واستدامة وتحسين ظروف الحياة المجتمعية .

أهمية خدمات البنية التحتية

- تطور المدن وإنشاؤها.
- أهمية خاصة للمهندسين والمخططين الحضريين في صنع البيئة الصحية السليمة للمنطقة الحضرية.
- تحسين نوعية حياة الإنسان.
- وسيلة للتنمية والتمكين.
- تحقيق الخدمات الأفراد وتحسين صحتهم وإنتاجيتهم.

الاستثمار في البنية التحتية من أجل تحقيق التمكين

- مشروعات البنية التحتيه بمشاركة القطاع الخاص من أجل تمكين الفئات المهمشة.
- بناء القدرات ومساندة الإصلاح المؤسسي من أجل مدن مستدامة.
- الإصلاحات القانونية والتنظيمية.
- التعاون العالمي وتبادل الخبرات من أجل مدن أكثر أمنا في الاستخدام وصديقة لبيئة خضراء.

عناصر البنية التحتية

- **عناصر اجتماعية:** تشمل المستشفيات والعيادات ومراكز الإطفاء ومؤسسات التعليم والجامعات.
- **عناصر فيزيائية:** تشمل منظومة معالجة المياه والطرق وخطوط النقل والمواصلات ومحطات الطاقة والكهرباء ومنظومة الصرف الصحي والموانى البحرية والمطارات.

أبعاد استدامة البنية التحتية

تضمن استدامة البنية التحتية عدد من الابعاد المتداخلة فيما بينها والتي يمكن التركيز علي معالجتها لتحرز تقدماً ملموساً في تحقيق أهداف الاستدامة وهي:

- **البعد البيئي:** يهتم بتحقيق النتوازن الايكولوجي والحفاظ علي البيئة وتكامل النظم البيئية والتنوع الاحيائي والمحافظة علي الموارد الطبيعية .
- **البعد الاجتماعي:** يهتم بالاستقرار وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتفويض الصلاحيات والحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة والإنصاف في التوزيع.
- **البعد الإقتصادي:** يهتم بتحقيق التطور الإقتصادي وزيادة الإنتاجية، وتحقيق كفاءة الأداء الإقتصادي وكفاءة رأس المال وإشباع الحاجات الأساسية لتحقيق العدالة الإقتصادية.

أهداف استدامة البنية التحتية

- **تطوير الصحة ونوعية الحياة:** تزويد السكان بالماء الصالح للشرب - تحسين الخدمات العامة - التخطيط السليم للنفايات الصلبة المنزلية والنفايات الخطرة - محاربة التلوث الصناعي - تحسين نوعية الهواء في المدن - تعزيز الحكم الرشيد البيئي - تحسين التخطيط البيئي للمدن، والزيادة في الرقعة الخضراء وحماية التراث الثقافي.
- **المحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين إنتاجيتها:** تحسين استغلال الأراضي ومحاربة التصحر - التخطيط السليم لمياه الشرب - المحافظة على التنوع البيولوجي - المحافظة على الواحات.
- **تخفيض الخسائر الإقتصادية:** التخطيط السليم للموارد المائية - زيادة في تدوير النفايات واسترجاع المواد الأولية - تحسين فعالية النشاط الميناني - تحويل أو إلغاء المؤسسات العامة الأكثر تلوثًا والأقل مردود مالي.
- **حماية البيئة الشاملة:** زيادة الغطاء النباتي، كثافته وتنوعه البيولوجي - زيادة في المجالات المحمية، المنطقة الرطبة - حماية الواحات من الفضلات المنزلية والملوحة - تخفيض إنبعاث الغازات التي تسبب ظاهرة الإحتباس الحراري خاصة الناتجة عن القطاع النفطي أو القضاء على المواد التي تضعف طبقة الأوزون.

تأثير البنية التحتية علي الفرد والمدينة

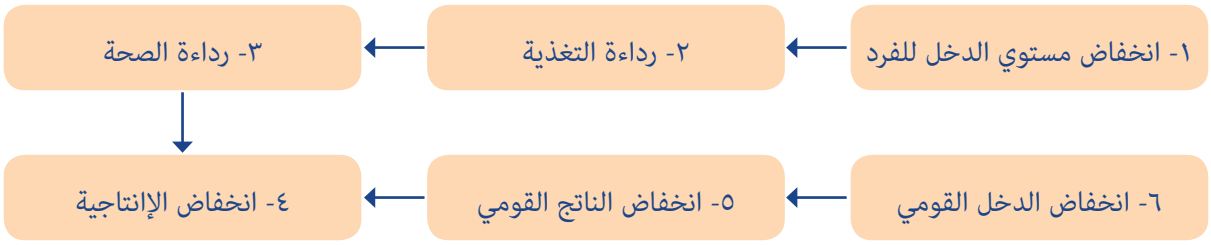

أمثلة لمؤشرات النوع الاجتماعي لدورة مشروع البنية التحتية

تصميم المشاريع ومؤشرات المدخلات

- تناول قيود البنية الأساسية على الأدوار الإنتاجية للرجال وأدوار المرأة الإقتصادية والمحلية والمجتمعية.
- تحديد ومعالجة القضايا الإقتصادية والثقافية التي تؤثر على وصول المرأة والرجل إلى النقل والخدمات.
- تحديد موظفى فريق تنسيق المشروع لتيسير مشاركة المرأة في المشروع.

أمثلة لمؤشرات النوع الاجتماعي لدورة مشروع البنية التحتية

تصميم المشاريع ومؤشرات المدخلات

- سيساعد إنشاء الهيكل المؤسسي عمومًا على تشجيع الموظفين على معالجة قضايا الجنسين في مشاريعهم. ويمكن أن يكون ذلك عن طريق زيادة التوعية بين الجنسين بالموظفين، وتوفير الأدوات المناسبة للاضطلاع بالرصد من منظور النوع، وضمان تقديم تقارير مرحلية فصلية عن البيانات المصنفة حسب النوع عن إنجازات المشروع، وإقامة حوار بين الموظفين بشأن القيود والإنجازات في معالجة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المشروع، وما إلى ذلك.
- كما أنها تشمل مؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المتعلقة بالتوعية والحصول على الخدمات الصحية والعلاج والمشورة.

نقاط للنقاش

- تجربة مصر في انشاء العاصمة الادارية الجديدة .
- كيفية قياس آثار المشروعات المتعلقة بالبنية التحتيه علي تمكين المرأة.
- تجربة مصر في مبادرة مدن آمنه وحي الأسمرات.
- دور المرأة في ترشيد الموارد الطبيعية والحفاظ علي التوازن البيئى.
- المرأة والعمل في مجال البنية التحتيه (التطرق إلى اتفاقية العمل الدولية وأهم المواد الداعمة لحماية المرأة في العمل).
- تأثير جودة البنية التحتية علي تمكين المرأة (إقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا).
- تجربة مصر في القضاء علي فيروس سي.

المصادر

- https://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-13/5.pdf
- Gender Equality for smarter cities, c h a l l e n g e s a n d p r o g r e s s, united nations human settlements programme (un-habitat), 2010.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المحتويات

- مفهوم تمكين المرأة في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التأثير الإيجابي لوصول المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- معوقات تقف حائل أمام المرأة لتمكينها تكنولوجيًا
- الطرق التي تساعد المرأة علي التمكين
- استخدام التكنولوجيا في التنمية
- احتياجات التنمية من التكنولوجيا
- معوقات تواجه التطور التكنولوجى
- أسس التنمية التكنولوجية المستدامة
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة علي الوصول إلى النساء اللواتي لم تصلهن أي وسيلة من وسائل الإعلام وبالتالي تساعد في مشاركتهن في العملية الإقتصادية والاجتماعيةوالقدرة علي اتخاذ القرارات من خلال الوعي بقضايا تؤثر في حياتهن. وعلي هذا الأساس يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحفيز وتعميق القدرة المعرفية لدي المرأة خاصة في حال بناء قدراتهن علي استخدام الكمبيوتر وتجميع المعلومات.

كما أن تفعيل دور الحكومة في تطبيق النظم الاليكترونية تساعد علي توصيل الخدمات للمرأة بسهولة وإمكانية قياس مدي الرضا عن الخدمات المقدمة مما يدعم استفادة المجتمع من الخدمات المقدمة. وبالتالي فإن تمكين المرأة من استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات وتوفيرها بجودة يسهم في تحقيق التنمية للمرأة ومشاركتها الفعالة والقدرة علي الوصول للمعلومات في الأسواق الداخلية والخارجية. إلى جانب التعرف علي الخدمات المتاحة بسهولة والوصول إليها.

الهدف الرئيسي

التعرف علي أهمية إدماج منظور النوع الاجتماعي في قطاع تكنولوجيا المعلومات وتأثيره علي تحسين مؤشرات المرأة التنموية .

الأهداف الفرعية

تتبلور الأهداف الفرعية في الآتي:

- التعرف علي تمكين المرأة في ضوء تكنولوجيا المعلومات.
- التعرف علي ربط تمكين المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- التعرف علي التأثير الإيجابي علي المرأة حين وصولها للمعلومات .

مفهوم تمكين المرأة في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تركز علي توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتي تتمكن المرأة من اتخاذ القرار والتحكم في الموارد.
- أو بمفهوم آخر هو تقوية المرأة في الوصول الي أدوات التكنولوجيا وتوعيتها بأهمية استخدامها في كافة مجالات الحياة عن طريق تنمية قدراتها ومهاراتها الشخصية للوصول إلى فرص عمل أفضل والمشاركة في اتخاذ القرارات.

التأثير الإيجابي لوصول المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- المشاركة الفعالة في العملية الإنتاجية.
- التأثير الايجابي علي النمو الأقتصادي.
- تخفيض تكاليف المعاملات.
- اتاحة فرص عمل جديدة.
- تيسير العملية التعليمية.
- بناء قدرات المرأة.
- خروج المرأة من دائرة الأعمال التقليدية وغير المنافسة مثل أعمال السكرتارية.

معوقات تقف حائل أمام المرأة لتمكينها تكنولوجيًا

- معوقات ذاتية.
- معوقات من المجتمع.
- معوقات في بيئة العمل.
- معوقات إقتصادية.
- الأمية.
- غياب التدريب علي استخدام الكمبيوتر.
- عدم توافر البنية الأساسية الداعمة.
- عدم إتاحة مراكز التدريب .
- محدودية دور الإعلام في توعية المرأة بنوادى التكنولوجيا.
- ضعف دور الجمعيات الأهلية في التدريب والتوعية.
- اقتصار دور القطاع الخاص علي توظيف الذكور في الأعمال الإليكترونية دون الإناث.
- تركز الجهود علي أن المراة مستخدم للتكنولوجيا وليست منتجة.

الطرق التي تساعد المرأة علي التمكين

- التعليم.
- العمل.
- الريادة.

هل هناك نساء ميسرات / مدربات يعينهن المشروع لغرض تدريب الطلاب والمستفيدين من المشروع؟

- هل المواد التدريبية متاحة للسكان الأميين وباللغات المحلية؟
- هل هناك حاجة إلى أي دعم أو توفير إضافي للمرأة؟ مثل رعاية الطفل؟
- تم وضع ترتيبات لتوفير المسؤوليات الإنجابية للمرأة؟
- هل أنشطة التدريب وأوقات الوصول لمواقع تتوافق مع الجداول الزمنية اليومية للمرأة والقيود المحتملة على السفر؟
- هل يتم بذل الجهود لضمان الوصول المنصف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات في المدارس وغيرها من الأنشطة التعليمية؟
- هل تراعى مسؤوليات الفتيات والنساء في الأعمال المنزلية في تحديد مواعيد الحصول على التدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- هل هناك قضايا ثقافية أو اجتماعية تمنع المرأة من المشاركة في التدريب أو الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

ما يجب النظر فيه

- هل تتاح للمرأة فرص متساوية للحصول على التدريب التقني؟
- هل بذلت جهود لضمان أن تكون النساء من بين أولئك المدربين عند إدخال أجهزة الحاسب ونظم المعلومات؟
- هل هناك حاجة إلى إجراء تعديلات ضرورية لتسهيل مشاركة المرأة والفتاة في ضوء الأدوار المتعددة والقيود الثقافية؟
- هل توجد آليات للمرأة للدخول في هذه الميادين والبرامج التدريبية؟ مامدي تطوير نماذج يحتذى بها للفتيات الصغيرات للحفاظ علي الخصائص الديموجرافية لكل مكان؟

- هل متاح فرص التدريب لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمهنيين التكنولوجيا أم لغيرالمهنيين أيضا؟

من بين النتائج الإيجابية التي يمكن أن تكون ناجمة عن مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي:

- تطوير سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعترف بجوانب عدم المساواة بين الجنسين وتعالجها.
- تحسين الفرص المتاحة للرجال والنساء للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والاستفادة منها.
- تعزيز الرقابة المشتركة على صنع القرار والموارد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحسين دخل المرأة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشروع.
- المزيد من النساء يدخلن القوى العاملة التقنية في تكنولوجيا المعلومات.
- زيادة عدد النساء اللاتي يستخدمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أكثر) نتيجة للمشروع.
- زيادة فرص وصول المرأة والرجل إلى المعلومات ذات الصلة.

استخدام التكنولوجيا في التنمية

- صياغة المؤشرات.
- تعزيز القدرات الاحصائية.
- إنشاء قاعدة بيانات عالمية.

احتياجات التنمية من التكنولوجيا

- بنية أساسية مناسبة .
- حسن استغلال التكنولوجيا.
- سياسات ملائمة.

معوقات تواجه التطور التكنولوجي

- جمود المناخ السياسي والتنظيمي وغياب الاستراتيجيات.
- عدم كفاءة السياسات القائمة وغياب التنسيق.

- نقص الموارد البشرية وغياب ثقافة المعلومات .
- عائق اللغة وعدم كفاية البنية الأساسية.
- قصور البحث والتطوير والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وعدم كفاءة تنفيذ المشروعات.

أسس التنمية التكنولوجية المستدامة

- الحفاظ علي البيئة.
- الاعتناء برأس المال البشرى.
- تطوير رأس المال المجتمعي.

نقاط للنقاش

- سبل تمكين المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- آليات الدعم المؤسسي في تمكين المرأة من خلال شبكة المعلومات الاليكترونية.
- تفعيل دور الخدمات الحكومية وغير الحكومية من خلال تكنولوجيا المعلومات وتأثيره علي المرأة .

المصادر

- https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2017/2017-03/2017_ITUNews03-ar.pdf

مراعاة سياسات النوع الاجتماعي من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

المحتويات

- مواد دستور مصر ٢٠١٤ المراعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- آليات تمكين المرأة ذات الإعاقة
- تعميم مزايا الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل
- ملامح الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- قوانين مصر الداعمة لادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر
- دمج إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القطاعات التنموية (مثال: البنية التحتية - النقل - التشغيل - الصحة - التأهيل وإعادة التأهيل - الحماية الاجتماعية - الحقوق السياسية - الإقراض والمشروعات الصغيرة ...)
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تعد إشكالية الإعاقة منذ أزمنة بعيدة حول غياب المفهوم، ولكن بعد تصديق مصر علي الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨ أصبح مفهوماً حقوقيًا اجتماعيًا ويرتكز علي الحواجز البيئية والمجتمعية.

ويعد أي تمييز أو استبعاد أو تقييد علي أساس الإعاقة يكون غرضه أو إضعاف أو إحباط كافة حقوق الانسان وعدم تمكين الأفراد من ممارسة الحريات الأساسية في كافة المجالات.

لذا احترام الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع السياسات التنموية دون إغفالهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ؛ لأن مبدأ تكافؤ الفرص يعزز من صياغة وتقييم الخطط والبرامج والاجراءات دون ترك أحد للإندماج في العملية التنموية مما يتطلب ذلك تحسين ظروف المعيشة، والاخذ في الاعتبار تحقيق رفاهيتهم ليزيد من الشعور بالإنتماء وتحقيق تقدم في التنمية البشرية.

الهدف الرئيسى

التعرف علي أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

الأهداف الفرعية

تتبلور الأهداف الفرعية في التعرف علي الآتي:

- رفع الوعي بقضايا النساء ذوي الاعاقة.
- التعرف علي الوضع القانوني لذوي الإعاقة .
- بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
- الاتفاقيات الدولية التي راعت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الإجراءات التي تتخذها الدولة في المرحلة التنموية تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

مواد دستور مصر ٢٠١٤ المعنية بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

- المادة رقم (٥٣)عدم التمييز بسبب الإعاقة.
- المادة رقم (٥٤) المساعدة القضائيه لذوى الإعاقة.
- الماده رقم (٥٥) إتاحه اماكن الحجز والحبس لذوى الإعاقة.

- المادة رقم (٨٠) حقوق الأطفال ذوى الإعاقة.
- المادة رقم (٨١) المادة الخاصة بذوى الاعاقة.
- المادة رقم (٩٣) المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.
- المادة رقم (١٨٠) النسبة في مقاعد المجالس المحلية لذوى الإعاقة.
- المادة رقم (٢١٤) المجلس القومي للإعاقة والمجالس المستقلة.
- المادة رقم (٢٤٤) التمثيل في مجلس النواب لذوى الإعاقة.
- **تنص المادة (٨١) علي أن :-**

تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا وإقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

آليات تمكين المرأة ذات الإعاقة

- بناء قدرات العاملين في مجال تعليم ذوي الإعاقة.
- تمكين المهتمين بقضايا ذوي الإعاقة.
- تمكين أسر الأطفال ذوي الإعاقة.
- تعزيز دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة .
- الاليات التنفيذية ودورها في تمكين ذوي الإعاقة (مثل وزارة الشباب والرياضة - الإسكان - الصحة - .....).
- نشر مراكز التدريب والتأهيل المهني لإكساب ذوي الإعاقة المهارات التي تمكنهم من الاندماج في العمل المهني.
- تمكين ذوي الإعاقة من العمل في القطاع الخاص.

تعميم مزايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

- لديهم أخلاص في عملهم .
- لديهم قدرات إبداعية .
- يعملوا بإنتاجية أعلي.

- يعملون بثبات واستمرارية .
- لديهم القدرة علي التركيز .
- الشركات التي توظف معاقين تظهر أمام عملائها بصورة أفضل علي الرغم من أنها تتكلف أكثر لتجهيز البناء بشكل يناسبهم .

نقاط للنقاش

- مواد القانون الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة .
- سبل تمكين المرأة ذات الإعاقة في كافة القطاعات .
- كيفية الحد من العنف أو التمييز ضد المعاقين.
- كيفية تطوير دور الإعلام لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة .

المصادر

- https://www.ohchr.org/ar/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightspersonsWith-Disabilities.aspx
- http://dr-banderalotaibi.com/new/admin/uploads/3/91120109.pdf.

النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية

المحتويات

- المنهاج نحو عملية إنتخابية من منظور النوع الاجتماعي
- حق المشاركة السياسية وفقًا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية
- نصوص الدستور المصرى فيما يتعلق بالمشاركة السياسية
- الفئات ذات التمييز الإيجابى في التمثيل السياسى
- الهيئة الوطنية للانتخابات ودورها في العملية الانتخابية
- الاستحقاقات الانتخابية التى تمت بعد ٢٥ ثورتى يناير و ٣٠ يونيو
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

لقد أصبح مبدأ المشاركة بكل صورها معلمًا رئيسًا من معالم المجتمعات الحديثة الديمقراطية باعتبارها العملية التى يلعب من خلالها سواء الأفراد أوالأحزاب دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية فتكون لديهم الفرصة للمشاركة في وضع السياسات العامة للمجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها. وتتطلب ممارسة العمل العام معرفة أنواع وأبعاد المشكلات المختلفة والقدرة على فهم خلفياتها وتداعياتها، علاوة على معرفة السياسات الحكومية المتخذة لحلها والإلمام بملامح النظام السياسى وأسلوب العمل الحكومى وكيفية اتخاذ القرارات الحكومية، ومعرفة كيفية العمل من خلال النظام السياسى القائم لإحداث تغيير في السياسات العامة بما يفعل حقوق وواجبات المواطنة بين المواطن والدولة.

الأهمية

تعد الانتخابات وسيلة قانونية تضمن مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم. ووفقًا للمواثيق الدولية لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم بحرية. وإن إرادة الشعب هى أساس سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت، وقد جرى تأكيد أهمية إجراء انتخابات دورية ونزيهة في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية. فالانتخابات الحرة النزيهة تصبح نتائجها أساسًا لشرعية من تم انتخابهم وهى سبيل تحقيق العدالة بين كافة الفئات والطبقات والتيارات المكونة للمجتمع.

الأهداف

- يتمكن المشاركون من التعرف على:
- المقصود بالمشاركة السياسية.
- الجهة المنوط بها إدارة العملية الانتخابية.
- النظام الانتخابى المعمول به.
- أهمية دور المرأة في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.

لماذا العملية الانتخابية المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

- تذكر بروفيسور نيكلا تشيرجي مديرة مدرسة دراسات السلام أنه: «ما لم تبذل جهود جادة لضمان مشاركة المرأة في المجال السياسي - من خلال الحصص المراعية للنوع الاجتماعي في الانتخابات وإنشاء مؤسسات وعمليات سياسية تراعي الفوارق بين الجنسين - قد تؤدي الانفتاحات الديمقراطية إلى خلق المزيد من العقبات أمام المساواة بين الجنسين».
- وفي ٤ مايو / أيار ٢٠١١، حضرت مديرة مدرسة دراسات السلام البروفيسور نيكلا تشيرجي، المائدة المستديرة للديمقراطية والمساواة بين الجنسين، التي استضافها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والأمم المتحدة. وعقدت المائدة المستديرة في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، وافتتحها الأمين العام السابق السيد بان كي مون.

وتتمثل العملية الانتخابية المدروسة فى:

- تصميم وإجراء حملات تسجيل وتثقيف الناخبين موجهة إلى النساء
- إنشاء منصات لضمان سماع أصوات النساء ومخاوفهن.
- النظر في اعتماد تدابير خاصة مؤقتة.
- يجب أن تشترط أو تشجع الأحزاب السياسية على ترشيح ودعم المرشحات، وذلك جزئيًا بوضعها عالية بما فيه الكفاية على قوائم مرشحيها للانتخاب.
- الالتزام بالمعايير الدولية لحماية الحقوق المدنية والسياسية للمرأة.
- إشراك النساء كأعضاء في تطوير عمليات انتخابية جديدة.
- القيام بتصميم وتنفيذ قوانين جديدة وعمليات انتخابية لضمان مشاركة المرأة وتعزيزها وزيادة إمكانية انتخاب المرأة بفعالية.
- التأكد من أن الجوانب العملية والتفاصيل الخاصة بالعملية الانتخابية لا تميز بشكل غير مباشر ضد المرأة.

المنهاج

- اعتماد نهج شامل للجنسين.
- معالجة الاستجابة من منظور النوع الاجتماعي للمؤسسات الانتخابية ومدى توفيرها لفرص متكافئة للرجل والمرأة.

- تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الحوارات والسياسات والعمليات الإقليمية والوطنية (الدستور والعمليات الانتخابية).
- شراكات الحكومات، الأجهزة الوطنية للمرأة، هيئات إدارة الانتخابات، منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

القانون الدولي المتعارف عليه

- المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)
- المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).
- المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٧٩).
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦).
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- المادة ٢١:

* (١) لكل شخص الحق في المشاركة في حكومة بلده، مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارون بحرية.
* (٣) تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة؛ ويعبر عن ذلك في انتخابات دورية وحقيقية تجري بالاقتراع العام والمتساوي، وتجرى بالاقتراع السري أو بإجراءات تصويت حرة متكافئة.

- المادة ١٩: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير.
- المادة ٢٠: لكل شخص الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المادة ٢٥: لكل مواطن الحق والفرصة... دون قيود غير معقولة:

* (أ) المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارون بحرية.
* (ب) التصويت والانتخاب في انتخابات دورية حقيقية تكون بالاقتراع العام والمتساوي، وتجرى بالاقتراع السري، مما يضمن حرية التعبير عن إرادة الناخبين.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة ١٩: لكل شخص الحق في حرية التعبير.

المادة ٢١: يعترف بحق التجمع السلمي.

المادة ٢٢ لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الغير.

- المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٧٩).

... اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد...:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأن تكون مؤهلة للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

- المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٧٩).

١- لا تعتبر التدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزًا...

... ولكن لا يترتب عليها بأي حال من الأحوال الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة...

... تتوقف هذه التدابير عندما تتحقق أهداف تكافؤ الفرص والمعاملة.

• الناخبين	• بموجب الماده ٢٥	• بموجب الماده رقم ٢١
• السيداو	• حق التصويت	• إرادة الشعب
• الحق في التصويت	• الحق في الانتخاب	• دوري
• الحق في المشاركة	• انتخابات حقيقية	• انتخابات حقيقية
• تدابير خاصة مؤقتة	• الانتخابات الدورية	• الاقتراع العام
	• الاقتراع العام	• الاقتراع المتساوي
	• الاقتراع المتساوي	• التصويت السري
	• اقتراع سري	
	• حرية التعبير عن إرادة الناخبين	

نصوص الدستور المصرى فيما يتعلق بالمشاركة السياسية

- حصلت المرأة المصرية على مكاسب كبيرة في دستور ٢٠١٤ وتم النص على مجموعة من الحقوق غير المسبوقة، فقد تضمن الدستور أكثر من عشرين مادة تستفيد منها المرأة بشكل مباشرومن أهمها:

- **المادة ١١**

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.

- **مادة ٨٧**

مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطنى، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأى في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب في حالات محددة يبينها القانون.

وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب، كما تلتزم بتنقية هذه القاعدة بصورة دورية وفقا للقانون. وتضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، ويحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأغراض السياسية والدعاية الانتخابية.

- **المادة ١٠٢**

يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر.

ويشترط في المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسى على الأقل، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية.

ويبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعي التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو الجمع بينهما.

- **مادة ١٨٠**

تنتخب كل وحدة محلية مجلسًا بالاقتراع العام السرى المباشر لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة وربع العدد للمرأة وتتضمن تلك النسبة تمثيلًا مناسبًا للمسيحيين وذوي الإعاقة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد.

وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون.

ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها.

الهيئة الوطنية للانتخابات

- **مادة ٢٠٨**

الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابى، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة.

وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

- **مادة ٢٠٩**

يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء يُنتدبون ندبًا كليًا بالتساوى من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال، من غير أعضائها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. ويكون ندبهم للعمل بالهيئة ندبًا كليًا لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض.

ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات.

وللهيئة أن تستعين بمن ترى من الشخصيات العامة المستقلة، والمتخصصين، وذوى الخبرة في مجال الانتخابات دون أن يكون لهم حق التصويت.

يكون للهيئة جهاز تنفيذى دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة.

- **مادة ٢١٠**

يتولى إدارة الاقتراع، والفرز في الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية.

ويتم الاقتراع، والفرز في الانتخابات، والاستفتاءات التى تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون.

وتختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن على انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري. ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائى خلال عشرة أيام من تاريخ قيد الطعن.

الاستحقاقات الانتخابية التى تمت بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو

- **الاستفتاء على التعديلات الدستورية مارس ٢٠١١**
  - نسبة المشاركة ٤٢٪
  - نسبة الموافقة ٧٧,٢ ٪
- **انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١**
  - نسبة المشاركة ٥٤٪
- **انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢**
  - نسبة المشاركة ١٢,٧٥٪
- **الانتخابات الرئاسية الجولة الأولى ٢٠١٢**
  - نسبة المشاركة ٤٦,٤٢ ٪
- **الانتخابات الرئاسية الجولة الثانية الإعادة بين مرسى وشفيق ٢٠١٢**
  - نسبة المشاركة ٥١,٨٥٪
  - نسبة الموافقة ٥١,٧٣٪
- **الاستفتاء على الدستور ٢٠١٢**
  - نسبة المشاركة ٣٢,٩٪
  - نسبة الموافقة ٦٣,٨ ٪
- **الاستفتاء على الدستور ٢٠١٤**
  - نسبة المشاركة ٣٨,٦ ٪
  - نسبة الموافقة ٩٨,١٪
- **الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤**
  - نسبة المشاركة ٤٧,٤٥ ٪
  - نسبة الموافقة ٩٦,٩١ ٪
- **الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ المرحلة الأولى**
  - نسبة المشاركة ٢٦,٥٦ ٪

- **الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ المرحلة الثانية**
  - نسبة المشاركة ٢٩,٣٣٪
- **إجمالى المشاركة في المرحلتين ٢٨,٣٪**
- **الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨**
  - نسبة المشاركة ٤١,٥٪
  - نسبة الموافقة ٩٧,٠٨٪
  - **ملاحظة:** يتم التحديث أولاً بأول وفقاً لمستجدات الحياة السياسية، لمعرفة التغير الحادث على المشهد السياسى بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة.

نقاط للنقاش

يمكن طرح النقاط التالية وتبادل الآراء بين المشاركين حولها:

- كيف ترون أهمية المشاركة للمرأة؟
- ما القنوات التى يمكن المشاركة من خلالها؟
- ما الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات؟
- ماشروط ومتطلبات المشاركة الفعالة البناءة؟

المصادر

- Gender and Bridge Training
- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.
- المستشار نبيل صليب رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وقائع المؤتمر الصحفي لإعلان نتيجة الاستفتاء بمقر الهيئة العامة للاستعلامات، ١٨ يناير ٢٠١٤.
- التقرير الاستراتيجى العربى٢٠١٣- ٢٠١٤، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٣٥٥ - ص ٣٦٧.
- المستشار أنور العاصى، رئيس الجنة العليا للانتخابات الرئاسية، المؤتمر الصحفى لإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٤ يونيو ٢٠١٤.
- حنان أبو سكين، نظام الحكم في دستور ثورة ٣٠ يونيو، المركز الديمقراطى العربى، نوفمبر ٢٠١٤.

  http://democraticac.de/?p=713
- العزباوى، يسرى، يناير ٢٠١٦، تركيبة سياسية وحزبية جديدة للبرلمان، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ٢٥، ص ٥٥ - ص ٥٨.
- أبوسكين، حنان، ٢٠١٧، المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية فى: سلوى العامرى (مشرفًا)، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام حول الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، ص ٥٢ - ص ٥٥، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨، موقع الهيئة الوطنية للانتخابات

  https://www.elections.eg/results-2018

تمكين المرأة من أجل تعزيز الأحزاب السياسية

المحتويات

- تعريف الأحزاب
- نشأة الأحزاب السياسية
- التدابير الخاصة المؤقتة لتمثيل المرأة في المجال السياسى
- الاقتراحات الرئيسية للأحزاب السياسية لإدماج المزيد من النساء في العملية السياسية
- الحصص بين التأييد والرفض
- نصوص الدستور المصرى فيما يخص الأحزاب السياسية
- قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته
- الأحزاب الممثلة في البرلمان
- صعوبات عمل الأحزاب وكيفية تفعيل دورها
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ولاسيما فى الأنظمة الراسخة في الديمقراطية وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة وتجسيداً لمبدأ المشاركة السياسية إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه. وتُعد حالة الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف مؤشرًا على وضع النظام السياسى ودرجة تطوره في أية دولة، فالأحزاب تلعب دورًا مهمًا في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين.

وللأحزاب السياسية جذور عميقة في تاريخ مصر الحديث، حيث نشأت وتطورت بتطور مفهوم الدولة ذاته، وظهرت البدايات الأولى للحياة الحزبية المصرية مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم برزت وتبلورت بعد ذلك خلال القرن العشرين. ويكاد يكون هناك إجماع عام بين الكتاب والمحللين السياسيين والمؤرخين على أن نشأة الأحزاب السياسية، وتطورها في الخبرة المصرية مرت عبر مراحل متمايزة هى:

- المرحلة التكوينية التى سبقت ثورة ١٩١٩.
- مرحلة التعددية الحزبية التى تلت ثورة ١٩١٩ واستمرت حتى عام ١٩٥٢.
- مرحلة التنظيم السياسى الواحد من عام ١٩٥٣، حتى عام ١٩٧٦.
- مرحلة التعددية الحزبية المقيدة التى بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ واستمرت حتى قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.
- وأخيراً يمكن الحديث عما يُسمى المرحلة التكوينية للتعددية الحزبية الحقيقية فيما بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣.

الأهمية

شهدت الأحزاب في مصر تغيرًا جذريًا بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، سواء من حيث الكم والنوع أو من حيث طبيعة التفاعلات والتحالفات بينها وتحديد موقفها من قضايا الفترة الانتقالية. وتعقدت تلك الخريطة وتشابكت مع انهيار الحزب الوطنى الذى هيمن على الحياة السياسية فترة طويلة، وظهور قوى سياسية جديدة بعضها حزبى تمثل تيارات سياسية تتهافت على العمل السياسي بمرجعيات مختلفة (ليبرالية - يسارية - إسلامية - غير مؤدلجة)، وبعضها غير حزبى مثل الحركات السياسية وائتلافات شباب الثورة. وبعد ثورة ٣٠ يونيو شهدت الحياة السياسية نوع من الاستقرار واستكمال بناء مؤسسات الدولة وبالطبع كان للأحزاب دورًا سواء في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية أو حث المواطنين على المشاركة. ومن زاوية أخرى، يعول على الأحزاب في إعداد الكوادر والقيادات والتعبير عن الشباب وأفكارهم لتصبح مرتكزًا للتحول الديمقراطى.

الأهداف

- بنهاية الجلسة يتمكن المشاركون من التعرف على:
- المقصود بالأحزاب السياسية ودورها.
- طبيعة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.
- الإطار الدستورى والقانونى لعمل الأحزاب.
- كيفية تمثيل الأحزاب للمواطنين وتعبيرها عنهم.

تعريف الأحزاب

إن تعريف الأحزاب تعريفًا دقيقًا يجب ألا يكون مسبوقاً بتحديد العصر والوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش الحزب في ظله، فكلمة حزب معروفة منذ القدم، ولكن الحزب السياسي في العصر الحديث وعلى وجه التحديد منذ حوالي قرن من الزمان أصبح له معنى محدد، ومن ثم يتعين أن يستجمع عناصر معينة. وعلى ذلك فتعريف الحزب في العصور القديمة يختلف عن تعريفه في العصور الوسطى، وعن الحزب إبان الثورة الفرنسية وما تلاها. وإذا كانت فكرة الحزب تختلف باختلاف الزمان والمكان فان هناك عنصرًا لا يتغير ويكاد يكون قاسمًا مشتركًا في جميع الأحزاب، هذا العنصر هو التضامن المعنوي والمادي الذي يجمع أعضاء الحزب. إذ يوجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة تجعلهم يعملون معًا من أجل وضع سياستهم موضع التنفيذ.

التعريف الحديث للحزب

- ينتهج الفقه المعاصر منهجًا جديدًا في تعريف الحزب، يتركز على تحديد عناصر واضحة يتعين توافرها في المؤسسة التي تعتبر حزبًا سياسيًا، ولقد لقي هذا التعريف قبولاً من عدد من الفقهاء في العالم.
- الحزب السياسي: هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها ومن أجل تنفيذ سياسة محددة. وشروط الحزب: يتبين من هذا التعريف أنه يتعين اجتماع أربعة شروط في المؤسسة التي تعتبر حزبًا، وهي استمرارية التنظيم وإقامة علاقة مستقرة بين المستوى المحلي والمستوى القومي والرغبة في الوصول إلى السلطة وممارستها وأخيرًا الاهتمام بالحصول على سند شعبي من خلال الانتخابات.
- من أساسيات العمل الديمقراطي أن تسعى الأحزاب السياسية إلى تحقيق الاتصال الجماهيري. فالدور الأساسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية هو السعي للحصول على تأييد الأفراد لبرامجها

السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تعد بتنفيذها إذا ما وصلت إلى السلطة عبر الانتخاب. وحتى تحقيق ذلك تبقى الأحزاب مراقبة لعمل الحكومات لضمان احترامها للدستور وسيادة القانون.

نشأة الأحزاب السياسية

لم تنشأ الأحزاب السياسية نشأة واحدة، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة، أهمها ما يلي:

١- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسة المختلفة. إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهه في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح، مع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك.

وقد إزداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوربية، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام (١٩١١م).

٢- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، عوضًا عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء. حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آليًا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. وقد اختفت تلك الكتل مع انتهاء الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي. أي إن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله. وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

٣- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعت بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو حزب العمل البريطاني، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية الفابية الفكرية. وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الاسكندينافية. حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية. فضلاً عن ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوربا هو الجمعيات المسيحية. أما في أمريكا اللاتينية، فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية. ولذلك فإن البحث في أصول الأحزاب هناك يركز على التحليل الاجتماعي والإقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار، وبما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الرعيل الأول من الأحزاب السياسية هناك.

٤- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية في بعض الأحيان وليس دائمًا بوجود أزمات التنمية السياسية فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي نشأت بموج ب أزمة الشرعية، وما تبعها من أزمة مشاركة الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكى في أواخر القرن الثامن عشر، وخلال حكم الاستعمار الفرنسي في خمسينات القرن الماضي. وبالنسبة لأزمة التكامل، فقد أفرزت في كثير من الأحيان أحزابًا قومية، وفي هذا الصدد يشار على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والايطالية، إضافة لبعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفًا لها.

٥- ظهور الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن تلمسه على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وأفريقيا.

وعلى هذا الأساس بدأت نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمان، ولكنها لم تتطور وتلعب دورًا مهمًاإلا منذ حوالي القرن العشرين.

ما التدابير الخاصة المؤقتة؟

- هي سياسات تعتمد وتنفذ لزيادة وصول المرأة إلى المجال السياسي.
- يتناولون الحواجز الهيكلية التي تواجهها النساء في السياسات الانتخابية، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص.
- القصد من التدابير الخاصة أن تكون مؤقتة، إلى أن يحين الوقت الذي تزيل فيه العوائق الهيكلية أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة.
- المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٧٩).
- لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا على النحو المحدد في هذه الاتفاقية، ولكن لا يترتب عليه بأي حال من الأحوال الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة؛ وتوقف هذه التدابير عندما تتحقق أهداف تكافؤ الفرص والمعاملة.
- التوصيات سيداو ٢٥

الاقتراحات الرئيسة للأحزاب السياسية لإدماج المزيد من النساء في العملية السياسية

- اعتماد بيان بشأن المساواة بين الجنسين في الوثائق التأسيسية للحزب.
- حصص داخلية لمشاركة المرأة وترشيحها.

- وضع أهداف لمشاركة المرأة في الاتفاقيات الحزبية. ويمكن أن تشمل محافل منفصلة للمرأة.
- إنشاء أجنحة نسائية وأقسام داخل الأحزاب.
- ضمان إدراج النوع الاجتماعي في جميع سياسات الحزب.
- ضمان تخصيص مقاعد آمنة للنساء.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني للإشراف على تنفيذ الحصص.
- تبادل الخبرات مع الأطراف الأخرى عبر البلدان والمناطق.
- توفير التدريب للمرشحات في مهارات مثل جمع الأموال، وتطوير الرسائل، والعلاقات مع وسائط الإعلام والتواصل مع الناخبين.
- تدريب وتعزيز المرأة في المناصب القيادية للحملات (في إدارة الحملات مثلًا).
- ضمان رؤية المرأة في الحملة من خلال توفير مزيد من التعرض لوسائل الإعلام.
- تحديد ونشر مواقف الأحزاب التي تعتبر من أولويات المرأة، والتي يمكن أن تجذب أيضا المزيد من أصوات النساء لحزبهن.
- مراقبة الانتخابات، بما في ذلك عن طريق تكليف النساء كعناصر حزبية للحضور في مراكز الاقتراع، ولا سيما إذا كانت مراكز الاقتراع مخصصة للنساء فقط.
- توفير المعلومات للناخبين تتضمن رسائل محددة تبرز أهمية تصويت المرأة وحق المرأة في التصويت كأعضاء متساوين في المجتمع.

مايؤخذ على الحصص

- غير ديمقراطية.
- التمييز ضد الرجال.
- تنتهك مبدأ الجدارة.
- ولا تريد المرأة أن تنتخب بسبب جنسها.
- ولا تشكل مجموعة واحدة من النساء.
- كما أنها تتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، نظرا لأن المرأة تعطي الأفضلية على الرجل.
- وهى غير ديمقراطية، لأن الناخبين ينبغى أن يكونوا قادرين على تقرير من ينتخب.
- تعني أن السياسيين ينتخبون بسبب جنسهم، وليس بسبب مؤهلاتهم، وأن المرشحين الأكفاء يدفعون جانبًا.

- فالعديد من النساء لا يرغبن في الانتخاب لأنهن نساء فقط.
- ويؤدي إدخال الحصص إلى نشوء صراعات كبيرة داخل التنظيم الحزبي.
- تنتهك مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

لماذا الحصص؟

- للمرأة الحق في التمثيل المتساوي (حجة العدالة).
- هناك حاجة إلى تجارب المرأة في مجال السياسة، لضمان استجابات سياسية أكثر تنوعًا.
- تاريخياً، يتم انتخاب الرجال بسبب جنسهم.
- إعطاء الناخبين الفرصة والفرصة للتصويت لصالح النساء.
- تشكل الحصص التمييز التاريخي ضد المرأة، وبالتالي فهي ليست تمييزًا ضد الرجل.
- يزيد إدماج المرأة في المناصب الانتخابية من الشرعية الديمقراطية.
- فالحصص الخاصة بالمرأة لا تميز، ولكنها تعوض عن الحواجز الفعلية التي تحول دون حصول المرأة على نصيبها العادل من المقاعد السياسية.
- فالحصص تعني ضمنا أن هناك عدة نساء معًا في لجنة أو جمعية، مما يقلل إلى أدنى حد من الضغوط التي تعاني منها النساء الرمزيات.
- وللنساء الحق في التمثيل المتساوي كمواطنات.
- وهناك حاجة إلى تجارب المرأة في الحياة السياسية.
- الانتخاب هو التمثيل، وليس المؤهلات التعليمية.
- فالمرأة متساوية بنفس القدر الذي يتمتع به الرجل، إلا أن مؤهلات المرأة قد خفضت وتقلصت إلى أدنى حد في نظام سياسي يهيمن عليه الرجال.
- والواقع أن الأحزاب السياسية هي التي تسيطر على الترشيحات، وليس في المقام الأول الناخبون الذين يقررون من ينتخب؛ وبالتالي فإن الحصص ليست انتهاكات لحقوق الناخبين.
- قد يؤدي إدخال الحصص إلى حدوث نزاعات، ولكن قد يكون مؤقتًا فقط.
- ويمكن أن تسهم الحصص في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي عن طريق جعل عملية الترشيح أكثر شفافية وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

نصوص الدستور المصرى فيما يخص الأحزاب السياسية

نص الدستور فيما يخص الأحزاب في المادة ٥على « يقوم النظام السياسى على أساس التعددية السياسية والحزبية»، وفى المادة ٧٤ على « للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفى أو جغرافى، أوممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذى طابع عسكرى أو شبه عسكرى. ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائى» ويلاحظ هنا أن النص حظر تأسيس حزب على أساس دينى ويفسر ذلك سقوط تيار الإسلام السياسى بعد ثورة ٣٠ يوينو.

ولأول مرة نص الدستور على دور للأحزاب في تشكيل الحكومة وذكر في المادة ١٤٦ «يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يومًا على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب.

قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية في ٢٨ مارس ٢٠١١ وقد اشتملت التعديلات على: إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يستبدل بها هيئة قضائية، وتأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار مما يعد شيئًا إيجابيًا ودعمًا للحياة السياسية التى واجهت عقبات وكان التأسيس بالإخطار مطلبًا أثناء الحوار الوطنى للأحزاب والقوى السياسية الذى أجرى في ٢٠١١، وفتح عضوية الأحزاب للمجنسين بالجنسية المصرية منذ ٥ سنوات بدلاً من ١٠، ووضع عبارات وصياغات أكثر دقة من القانون السابق للأحزاب السياسية.

إن تعديلات قانون الأحزاب جاءت لتيسر إلى حد ما إنشاء أحزاب جديدة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الثورة، وكانت تلك التعديلات محل رضاء كثير من الأحزاب وحققت الكثير من مطالبها إلا أن هناك نقاط لم تكن محل اتفاق مثل: الخلاف حول الدعم المقدم للأحزاب سنويًا فقد نصت التعديلات على إلغاء مبلغ الدعم السنوى حظرت التعديلات أن يكون الحزب على أساس طبقى رغم أن العديد من دول العالم بها أحزاب تعبر عن مصالح طبقات ولم تتناول الوضع القانوني للأحزاب القائمة بالفعل وما إذا كان ينبغى عليها إعادة توفيق أوضاعها وترتيب أوراقها قانوناً مرة أخرى، ونصت التعديلات على تشكيل لجنة قضائية يمكن أن تعترض على تأسيس حزب وترفع دعاوى حله أمام القضاء، وهذا يتنافى مع الحكمة من مبدأ الإخطار نفسه، كما أن اشتراط نشر ٥ آلاف اسم في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار يكلف مبالغ طائلة، وغاب عن التعديلات أى قواعد خاصة بضمانات الديمقراطية الداخلية للأحزاب.

الأحزاب الممثلة في برلمان (٢٠١٥ـ ٢٠٢٠)

أسفرت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ عن فوز ١٩ حزب، فنسبة النواب الحزبيين في البرلمان ٤٢,٨ ٪. وتلك الأحزاب هى المصريين الأحرار ٦٥ مقعدًا، وحزب مستقبل وطن ٥٣ مقعدًا، وحصد حزب الوفد الجديد ٣٦ مقعدًا وحزب حماة وطن ١٨ مقعدًا، بينما فاز حزب الشعب الجمهورى بعدد ١٣ مقعد، وحزب المؤتمر ١٢ وفاز حزب النور بعدد ١١ مقعد، وحزب المحافظين ٦ مقاعد، والسلام الديمقراطى ٥ مقاعد، وحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ٤ مقاعد، والحركة الوطنية ٤ مقاعد، ومصر الحديثة ٤ مقاعد، والإصلاح والتنمية ٣ مقاعد، ومصر بلدى ٣، والحرية ٣، والتجمع ٢ مقعد، والناصرى ١، الصرح المصرى ١، وحراس الثورة ١. وقد طرأت تغيرات طفيفة على تلك النتائج مثل استقالة النائب عماد جاد من حزب المصريين الأحرار وتغيير صفته إلى مستقل، وإسقاط العضوية عن النائب محمد أنور السادات من حزب الإصلاح والتنمية وفوز فخرى طايل من حزب مستقبل وطن في الانتخابات التكميلية في دائرة تلا بالمنوفية.

- **ملاحظة:** يتم التحديث أولاً بأول وفقاً لمستجدات الحياة السياسية، لمعرفة التغير الحادث على المشهد السياسى بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة.

صعوبات عمل الأحزاب وكيفية تفعيل دورها

تواجه الأحزاب عدة تحديات أهمها:

- الزيادة العددية وعدم التوازن الحزبي.
- بروز ظاهرة الانشقاقات الحزبية.
- فشل التحالفات الحزبية أو الاندماج.
- الضعف المؤسسي والبناء التنظيمي.
- تشابه البرامج وغياب الرؤية.

يقع العبء الأكبر على الأحزاب نفسها لتفعل دورها، مما يتطلب التركيز على:

- **التنشئة السياسية** وما تطلبه من تثقيف الأعضاء وتربيتهم فكريًا وعمليًا على قيم الممارسة الديمقراطية واكتشاف القيادات الشابة.
- **تحديث تنظيمى:** تعانى الأحزاب السياسية في مصر من ضعف أو غياب التنظيم الحزبى وهناك العديد من المشاكل التى تواجهها الأحزاب نتيجة لهذا الوضع. ومن المهم معالجة المركزية الشديدة في التنظيم الحزبى التى ترتب عليها سيطرة المركز على كل فروع الحزب واستئثاره

بقدر كبير من السلطة الحزبية. ولعلاج هذه الظاهرة فإنه من الضرورى تحقيق اللامركزية وتوزيع السلطات بين المركز والفروع.

- **دعم الطابع المؤسسى والديمقراطية الداخلية للحزب:** وذلك بتطوير لائحة النظام الأساسى للحزب وإقامة البناء التنظيمى على هيئات حزبية محددة ذات اختصاصات واضحة لا تداخل بينها، وتحديد القواعد والأسس التى تحكم علاقة هذه الهيئات القيادية ببعضها وعلاقتها بالأعضاء، واحترام هذه القواعد في الممارسة العملية. واعتماد أسلوب الانتخاب لكل من يشغل موقعًا قياديًا في الحزب.
- **تحديث معرفى:** وذلك فيما يتعلق بمعرفة الأحزاب لنفسها وللواقع حولها فقد أصبحت الأحزاب الآن في الدول الأكثر ديمقراطية مؤسسات تعتمد على أجهزة معلوماتية وبحثية.
- **القضاء على الانشقاقات الحزبية:** على الأحزاب أن تقوم بإعادة هيكلة ذاتها من الداخل نحو مزيد من التشاركية والديمقراطية في عملية صنع قرارها من الداخل بين المكتب السياسى للحزب من جهة وبين بقية الوحدات التنظيمية التابعة له لإدارة التنوع داخل الحزب تجنبًا لمشكلة ضعف الولاء الحزبى.
- **تجميع المصالح وصياغة السياسات:** من خلال التحول من الوظيفة التمثيلية إلى الوظيفة الإجرائية والانتقال من تعبئة المواطنين واكتساب عضوياتهم إلى صياغة السياسات.
- **شمولية البرامج الحزبية** وتقديمها لرؤية متكاملة لقضايا المجتمع.
- **الالتزام القانونى عند قبول تبرعات:** فالتمويل مهم لتستطيع الأحزاب القيام بأنشطتها وتقود الحملات الانتخابية وفى الحالة المثالية ينبغى أن يؤدى التمويل لقيام الأحزاب بمهامها دون الاعتماد على شخص أو إحدى جماعات المصالح ويمكن للحزب القيام بأنشطة لتوفر تمويل ذاتى للحزب على سبيل المثال دور الطباعة لتوزيع وثائق وكتيبات الحزب.

نقاط للنقاش

يمكن طرح النقاط التالية وتبادل الآراء بين المشاركين حولها:

- ما معنى الأحزاب؟
- ما الدور الذى تقوم به الأحزاب في النظام السياسى؟
- كيف تعبر الأحزاب عن المرأة وقضاياها؟

المصادر

- http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/empower-women-political-parties/
- الأحزاب السياسية www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_11_13799_1659.doc
- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ المعدل، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.
- أبوسكين، حنان، أغسطس ٢٠١٧، « أداء الكتل والأحزاب السياسية في الدور الثانى»، مجلة قضايا برلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٦٣، ص ص ٢٣-٣٦.
- عاشور، الشحات، ٢٠١٢، فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر محاولة لبناء نموذج حزبى فعال، رسالة ماجستير غير منشورة، الجيزة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ص ص ١٨٨-١٨٩.

النوع الاجتماعي والقيادة

المحتويات

- مقدمة
- الأهمية
- الأهداف
- المرأة المصرية في المراكز القيادية
- مبادرة سيدات تقود المستقبل
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

في بعض الأحيان يتردد صانعو القرار في تكريس الموارد الشحيحة لأنشطة المساواة بين الجنسين، لذا يجب أن يقتنع صناع القرار (ولا سيما أولئك الذين يسيطرون على الميزانيات) بأن استثمارهم في تحقيق المساواة بين الجنسين سيؤتي ثماره.

الأهمية

- عند السعي إلى الحصول على موافقة البرنامج أو السياسة، يجب على أصحاب القرار اتخاذ مقترحات ملموسة. وردًا على أسئلة من قبيل «لماذا يجب أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية في وقت من العسر الإقتصادي؟» وينبغي أن ينصب تركيز الحجج هنا على تذكير صناع القرار بأن تعميم مراعاة منظور اللنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين يعززان الكفاءة.
- التأكيد على أن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لا يتعلق بالمرأة فحسب؛ فهو يتعلق بالرجال والمجتمع بشكل عام.
- عند عرض قضيتك، يجب عليك الاستفادة من الزخم السياسي.
- تذكير صناع القرار بالطريقة التي سيستفيد بها الطلب / الاقتراح بشكل مباشر، من حيث تحسين صورتهم ومصداقيتهم (أي تعزيز رؤوس أموالهم السياسية).
- حاول تقديم عدد من الخيارات، مما يسمح لصناع القرار باختيار أنفسهم بأنسبهم. أن تكون مرنة ومفتوحة لتسوية العمل.

الأهداف

تتبلور الاهداف في الاتي:

- مفهوم القيادة وأنواعها.
- أثر القيادة في التخطيط والمتابعة والتقييم.
- دور القيادة في تحقيق أهداف استراتيجية ٢٠٣٠
- تمكين النساء للاضطلاع بأدوار قيادية في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

المرأة المصرية في المراكز القيادية

- تعيين أول مستشارة أمن قومي لرئيس الجمهورية، بعدما ظل هذا المنصب شاغراً لمدة ٤٠ عامًا.
- تعيين أول سيدة مصرية في منصب المحافظ.
- بلغت نسبة التمثيل الوزاري للمرأة ٢٠٪ لأول مرة في تاريخ مصر.
- بلغت نسبة النائبات لأول مرة بمجلس النواب المصري ١٥٪ مما مثل طفرة في صعيد تصنيف مصر الدولي.

مبادرة سيدات تقود المستقبل

- تم إطلاقها بالتعاون مع البنك الأهلي المتحد تحت رعاية البنك المصري، وتستهدف إعداد كوادر نسائية مؤهلة للقيادة في مختلف قطاعات الدولة، من خلال منهج عملي وتقوم نخبة من القيادات النسائية بعرض تجارب حياتهن المهنية ورحلتهن للوصول إلى المناصب القيادية، مما يتيح فرصة لدعم وتشجيع شابات الجيل الثاني، وإكسابهن الخبرات والدروس المستفادة للتأهل للعمل والوصول إلى المناصب القيادية والتعرف على التحديات وكيفية مواجهتها.

وضع المرأة في المناصب القيادية

الوظائف العليا	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣		
	أعـداد								
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة
وزير فأعلى	٣٨	٢	٤٠	٣٨	٢	٤٠	٣٦	٢	٣٨
نائب وزير	٢	٠	٢	٢	٠	٢	٤	١	٥
الممتازة	٢٠١	٢٥	٢٢٦	٢٠١	٢٥	٢٢٦	٢٩٤	٢٤	٣١٨
عالية	٩٥٢	٢٢٢	١١٧٤	٩٥٢	٢٢٢	١١٧٤	١٤٧٧	٣١١	١٧٨٨
مدير عام	١٧٥٣٢	١٠٦١٥	٢٨١٤٧	١٧٥٣٢	١٠٦١٥	٢٨١٤٧	١٧٤٢٩	٥٦١٧	٢٣٠٤٦
الإجمالي	١٨٧٢٥	١٠٨٦٤	٢٩٥٨٩	١٨٧٢٥	١٠٨٦٤	٢٩٥٨٩	١٩٢٤٠	٥٩٥٥	٢٥١٩٥

الوظائف العليا	٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦		
	أعـداد								
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة
وزير فأعلى	٣٩	٢	٤١	٣٩	٢	٤١	٤٢	٣	٤٥
نائب وزير	٢	٠	٢	٣	٠	٣	٣	٠	٣
الممتازة	٢٤٩	٣٠	٢٧٩	٢٦٠	٣١	٢٩١	٢٦٢	٣٤	٢٩٦
عالية	١٥٩١	٢٨٤	١٨٧٥	١٥٥٨	٢٥٤	١٨١٢	١٤٥٩	٢٧٩	١٧٣٨
مدير عام	١٢٦٠٠	٤٦٣١	١٧٢٣١	٢٠٩٤١	٢١٣٨	٢٣٠٧٩	١١٥٠٩	٢٢٤٤	١٣٧٥٣
الإجمالي	١٤٤٨١	٤٩٤٧	١٩٤٢٨	٢٢٨٠١	٢٤٢٥	٢٥٢٢٦	١٣٢٧٥	٢٥٦٠	١٥٨٣٥

وفق إحصاءات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، يظهر وضع المرأة العاملة فى الجهاز الإداري بالمناصب القيادية علي مستوي الوزارات والمحافظات في عام ٢٠١٨ كالآتي:

علي مستوي الوزارات

الوزارة	نسبة تمثيل الاناث فى المناصب القيادية
وزارة الدولة للانتاج الحربي	٪١٠
وزارة النقل	٪٩
وزارة التموين والتجارة الداخلية	٪٢٢
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي – قطاع الاستثمار	٪٤١
وزارة المالية	٪٢٩
وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	٪٢٠
وزارة البترول و الثروة المعدنية	٪٨
وزارة الطيرن المدني	٪٢٣
وزارة التنمية المحلية	٪٧
وزارة الهجرة و شئون العاملين بالخارج	٪٣٨
وزارة الشباب و الرياضة	٪٢٤
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي - قطاع التعاون الدولي	٪٤٣
وزارة التضامن الاجتماعي	٪٢٧
وزارة قطاع الاعمال العام	٪٣٩
وزارة الثقافة	٪٣٠
وزارة الزراعة و استصلاح الاراضى	٪٢٣
وزارة التخطيط و المتابعه و الاصلاح الاداري	٪٣٢
وزارة الدفاع والانتاج الحربي	٪٠
وزارة الخارجية	٪٢١
وزارة العدل	٪٤٨
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	٪٣٣
وزارة التجارة و الصناعه	٪٢٦
وزارة شئون مجلس النواب	٪٠
وزارة السياحة	٪٣٨
وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٪٢٢
وزارة القوى العاملة	٪٣٧
وزارة الاوقاف	٪٨
وزارة الصحة و السكان	٪٣٩
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	٪٣٠
وزارة الموارد المائية و الري	٪١٨
وزارة الدولة لشئون البيئة	٪٣١
وزارة الداخلية	٪٠
وزارة الاثار	٪٤٢
وزارة الكهرباء و الطاقة المتجددة	٪٢٣

علي مستوي المحافظات

المحافظة	نسبة تمثيل الاناث فى المناصب القيادية
القاهرة	٪٣٣
الإسكندرية	٪٥٦
بورسعيد	٪٣٣
السويس	٪٢٠
دمياط	٪٣٦
الدقهلية	٪١٥
الشرقية	٪٢١
القليوبية	٪٣٨
كفر الشيخ	٪٠
الغربية	٪١٦
المنوفية	٪٣٨
البحيرة	٪.
الإسماعيلية	٪٠
الجيزة	٪٤١
بني سويف	٪٨
الفيوم	٪١٣
المنيا	٪٣٥
أسيوط	٪٥٠
سوهاج	٪١٧
قــنا	٪١٠
أسوان	٪٠
الأقصر	٪١٣
البحر الاحمر	٪١٩
الوادي الجديد	٪١٣
مطروح	٪٠
شمال سيناء	٪١٤
جنوب سيناء	٪٠
الاجمالي العام	**٪٢٤**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

نسبة الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي لعامي ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٤/٢٠١٣

الوظائف العليا	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣
وزير فأعلى	٥,٠	٥,٣
نائب وزير	٠,٠	٢٠,٠
ممتازة	١١,١	٧,٥
عالية	١٨,٩	١٧,٤
مدير عام	٣٧,٧	٢٤,٤
الإجمالي	٣٧	٢٣,٦

المصدر: الكتاب الإحصائي ٢٠١٥، ص ٥٨٤.

نقاط للنقاش

- هل القائد هو صانع القرار؟
- هل القيادة هي السلطة السياسية فقط؟
- ما أنواع القيادة؟
- هل يؤثر جنس القائد في القرارات المأخوذة؟
- دور القيادة في تحقيق استراتيجية ٢٠٣٠؟
- وضع المرأة في المناصب القيادية

المصادر

- حصاد عام ٢٠١٧، المجلس القومي للمرأة.
- ملف إدماج النوع الاجتماعي في صنع السياسات.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
- http://www.palhumanrights.org/gender/Briefing_July2010%20Workshop_Beirut.pdf
- http://crtda.org.lb/ar/project/gender

النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد

المحتويات

- مقدمة
- الأهمية
- الأهداف
- تعريف الفساد
- أنواع الفساد
- البحث في أبعاد النوع الاجتماعي للفساد
- مكافحة الفساد في مصر
- دورالمجلس القومي للمرأة في مكافحة الفساد
- نقاط للنقاش
- المصادر

مقدمة

اقترح بعض العلماء أن النساء والرجال يرتبطون بالفساد بشكل مختلف بسبب الاختلافات في سلوك المخاطرة. ويفترض أن دور المرأة الخاص في المجتمع، الذي يعهد إليها برعاية الأطفال والشيوخ في الأسرة، يجعلها أكثر نفورًا من المخاطرة. لذلك، في البيئات المهنية هم أقل عرضة للانخراط في الفساد خوفًا من الوقوع وفقدان وظائفهم أو إرسالها إلى السجن.

وأكدت تجارب الفساد في المختبرات هذه الفرضية، حيث وجدت أن النساء يملن إلى الاستجابة بقوة أكبر لخطر الكشف.

الأهمية

إن الفساد يقلل من الإيرادات العامة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض مستويات الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والمزايا العائلية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

لذا ينبغي تعزيز زيادة دور المرأة في الحكم، ولكن على أساس المساواة وليس كجزء من حملة مكافحة الفساد. فالمؤسسات الديمقراطية التي توفر المزيد من الفحوص الفعالة للفساد هي أيضًا «أنظمة أكثر عدالة» تعزز المساواة بين الجنسين. ولذلك، فإنها تقدم تفسيرًا أفضل للتعايش بين تمثيل المرأة الأعلى وتقليل الفساد.

الأهداف

يتمكن المشاركون من التعرف على:

- فهم المقصود بالفساد وأنواعه وآثاره على التنمية.
- ربط الفساد بمنظور النوع الاجتماعي.
- أبعاد النوع الاجتماعي والفساد.
- ارتباط ظاهرة الفساد بتفشي العنف ضد المرأة.
- القدرة على طرح حلول لمكافحة الفساد.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- آليات حماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الفساد.
- تحديث الأنظمة والتشريعات من أجل مكافحة الفساد.

تعريف الفساد

ليس للفساد تعريف متفق عليه بين الباحثين في هذا المجال، وهذا يعود إلى الطبيعة المعقدة للظاهرة والزوايا المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض التعاريف التي حازت قبولاً كبيرًا وأصبحت تستخدم على نطاق واسع، وأهم هذه التعاريف تعريف البنك الدولي للفساد بأنه «إساءة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة»، إلا أن هذا التعريف يُنتقد على أساس أنه يقتصر الفساد على القطاع الحكومي والعام.

وفي المقابل طرحت إحدى المنظمات الدولية تعريفًا لفساد بأنه «إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة». ويتضح من هذا التعريف أنه يوسع نطاق الفساد ليشمل كذلك القطاع الخاص، ويُعد التعريف الأخير الأكثر قبولاً على المستوى العالمي.

أنواع الفساد

- توجد أنواع مختلفة للفساد وهي فساد إداري، وفساد مالي، وفساد سياسي وتختلف باختلاف المعيار المتخذ أساسًا للتفرقة، حيث تم اجتياز معيارين، الأول هو حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، والمعيار الثاني هو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد.
- فمن حيث حجم المتحصلات في جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، فيمكن تقسيم الفساد إلى الفساد الصغير Petty corruption، وهو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولون، وغالبًا ما يكون حجم المتحصلات منه قليلاً ويتسم بكونه في أغلب الأحوال غير منظم وقد يكون الهدف منه تيسير الإجراءات المعقدة ولكنه قد يكون في حد ذاته سببًا في تعقيد الإجراءات حيث يعمد الموظف إلى وضع العراقيل أمام المواطنين عن طريق خلق عقبات روتينية للحث على تقديم الرشاوي، والفساد الكبير Grand corruption، وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسئولون، وغالباً ما يكون حجم المتحصلات منه كبيرًا، ويتسم بكونه منظمًا وعادة ما ينتشر في الدول النامية والأقل نموًا وهي التي تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها.

البحث في أبعاد النوع الاجتماعي للفساد

- **الموجة الأولى**
  - تركز على ما إذا كانت النساء أكثر فسادًا من الرجال.
  - وما إذا كان تعزيز المرأة في الحياة العامة يمكن أن يكون استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد.

- **الموجة الثانية**

* فحص تأثير الفساد على النساء كمجموعة، بناء على الدليل المتنامي على أن الفساد له تأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة في المجتمع.

هل النساء أقل فسادًا من الرجال؟

- هناك صلة بين أعلى تمثيل للنساء في الحكومة وانخفاض مستويات الفساد.
- ومع ذلك، فإن المفهوم القائل بأن النساء يمتلكن قدرًا أكبرًا من النزاهة قد تم تحديه.
- تجادل «آن ماري جويتز» بأن هذه الفكرة تخفق في تفسير الطرق التي قد تحدّ بها العلاقات بين الجنسين من فرص النساء للانخراط في الفساد، ما لم يكن ذلك على وجه الخصوص عندما يعمل الفساد من خلال شبكات ومنتديات الذكور التي تُستثنى منها النساء.
- يحدث الفساد في المقام الأول من خلال شبكات الرجال وفي المنتديات التي غالبًا ما يتم فيها استبعاد النساء، مثل التجارة أو السياسة.
- أبعاد الفساد من منظور النوع الاجتماعي هي قضايا معقدة.
- وقد بدأت السيدة «آن ماري جويتز» في تبيان سبب اكتشاف معظم الدراسات أن المرأة تبدو أقل فسادًا.
- هل لأنهم يملكون مالاً بشكل عام؟
- أم أنها نتيجة لتركيز معاملاتهم عادة على المنزل وخارج الإقتصاد الرسمي؟
- أحد المزاعم هو أن النساء ربما يستخدمن مدفوعات «غير رسمية» للوصول إلى الخدمات العامة أو يحضن لتقديم خدمات جنسية بدلاً من المال.
- ونتيجة لذلك، قد لا يتم الإبلاغ عن هذه الحوادث عن طريق تقنيات المسح الحالية، ويتم تركها من على مراصد مؤشرات الفساد.
- وقد اقترح بعض العلماء أن النساء والرجال يرتبطون بالفساد بشكل مختلف بسبب الاختلافات في سلوك المخاطرة.
- ويفترض أن دور المرأة الخاص في المجتمع، الذي يعهد إليها برعاية الأطفال والشيوخ في الأسرة، يجعلها أكثر نفورًا من المخاطرة.
- لذلك، في البيئات المهنية هم أقل عرضة للانخراط في الفساد خوفًا من الوقوع وفقدان وظائفهم أو إرسالها إلى السجن.

- أكدت تجارب الفساد في المختبرات هذه الفرضية، حيث وجدت أن النساء يملن إلى الاستجابة بقوة أكبر لخطر الكشف.
- ومع ذلك، إذا أصبحت أماكن العمل أكثر تأنيثًا أو عندما تتولى النساء أعلى المناصب القيادية، فلا يمكن اعتبار أن النساء سيكونن أقل فسادًا أو لا يشكلن شبكاتهن الخاصة.
- من المرجح أن تشوه المؤسسات المشوهة الأفراد العاملين فيها، بغض النظر عن الجنس.

مكافحة الفساد في مصر

في ظل الجهود المبذولة في مجالي الإصلاح الإداري والإقتصادي كمدخلين رئيسيين للحد من الفساد. وتصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤ وما واكبها من التزامات تجاه الدول الأطراف تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات في مجال التدابير الوقائية للحد من الفساد، وتحديث التشريعات بما يتواءم مع الإلتزامات الواردة بالاتفاقية بالنسبة للأفعال المجرمة، وكذا بعض الالتزامات في مجالات التعاون الدولي واسترداد الموجودات والمساعدات التقنية. لذلك فقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

دور المجلس القومي للمرأة في مكافحة الفساد

شاركت اللجنة الثقافية بالمجلس القومي للمرأة في الملتقى الإقليمي الأول حول ثقافة الحوكمة وحوكمة الثقافة في العالم العربي والإسلامي، الذي أقامته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة الايسيسكو -المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم- ووزارة الشئون الثقافية بجمهورية تونس. وقد قدمت اللجنة بحثًا متميزًا حول جهود الرقابة الإدارية ووزارة الثقافة لنشر ثقافة مكافحة الفساد.

نقاط للنقاش

- هل للفساد نمطًا واحدًا ؟
- هل المرأة أقل انخراطًا في قضايا الفساد؟ وما السبب؟
- كيف يؤثر الفساد على التنمية؟
- ما الدور المنوط بوحدة تكافؤ الفرص في هذه القضية؟

المصادر

- حصاد عام ٢٠١٧، المجلس القومي للمرأة.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
- ملفات المجلس القومي للمرأة: التخطيط بالمشاركة، النوع الاجتماعي ودستور مصر ٢٠١٤، الالتزامات العالمية والإقليمية الرئيسية، استراتيجية السكان والاستثمار في الأفراد من أجل التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة وسبل تمكين المرأة، السياسة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .. مصر

المجلس القومي للمرأة
The National Council for Women

قطعة ١١ شارع عبد الرزاق السنهوري من شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٦٠ ٩٠٠ ٢٣٤ - ٦١ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)
فاكس: ٦٥ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)
الموقع الإلكتروني: www.ncw.gov.eg